المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

دور الرقمنة في تعزيز حوكمة الخدمة العمومية في الجزائر

دراسة ميدانية لمديرية حالة الأشخاص والأملاك و تنقلهم في وزارة الداخلية

اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر،

في ميدان العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة

إعداد الطالبة : ميساء أولحسن

فاتح خننو: الأستاذ المشرف

السنة الجامعية 2026/2025



دور الرقمنة في تعزيز حوكمة الخدمة العمومية في الجزائر

دراسة ميدانية لمديرية حالة الأشخاص و الاملاك و تنقلهم في وزارة الداخلية

اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر،

في ميدان العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة

إعداد الطالبة : ميساء أولحسن

الأستاذ المشرف: فاتح خننو

السنة الجامعية 2026/2025


بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ بسم الله الرحمان الرحيم ﴾

﴿ وَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونْ ﴾

﴿ النحل: 43 ﴾

شكر و عرفان

قال تعالى: ﴿وَلَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

نشكر الله ونحمده حمداً كثيراً مباركاً على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم والبصيرة.

أما بعد، فيشرفنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف "فاتح خننو" على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى كل المجهودات التي بذلها، والذي ساهم أيضاً في بناء جزء هام من هذا العمل، وأشرف على خطواته الأولى، ولم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه إلى آخر لحظة.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، وإلى كل من ساعدني في التربص الميداني، وإلى كل من قدم لنا يد العون لإتمام هذا العمل.

اهداء

إلى أمي الحبيبة، إلى القلب الذي احتواني حباً وحناناً، إلى النور الذي أضاء دربي، إلى الحضن الذي كان لي وطناً وأماناً، إلى من كانت الأم والسند والأب في آنٍ واحد، إلى من تعجز الكلمات عن وصف فضلها ومكانتها في قلبي...

إليكِ يا أمي أهدي ثمرة هذا العمل، وكل نجاح أصل إليه.

وإلى أبي العزيز، رمز القوة والتعب والصبر، إلى من كان دعمه سنداً لي في كل خطوة، إلى من علّمني أن الاجتهاد طريق النجاح، فله مني كل الحب والتقدير والامتنان.

وإلى أختي أميرة، المتغربة عني جسداً والقريبة مني قلباً، إلى من أشتاق إليها دائماً وتمنّيت لو شاركتني يوم تخرجي هذا، إلى الأخت الكبرى التي كانت ولا تزال سنداً ودعماً رغم البعد، لكِ مني كل الحب.

وإلى أخي الصغير عدنان، الذي يملأ حياتنا فرحاً وأملاً، أتمنى له مستقبلاً مليئاً بالنجاح والسعادة.

وإلى نفسي، التي صبرت واجتهدت وتجاوزت الصعوبات حتى تصل إلى هذه اللحظة، أهدي هذا الإنجاز تقديراً لكل تعب ومحاولة لم تذهب سدى.

كما أهدي هذا العمل إلى كل أفراد العائلة الكريمة، وإلى كل الأصدقاء الأوفياء، وخاصة الذين تعرفت عليهم خلال هذه السنة، والذين تركوا أثراً جميلاً في رحلتي وكانوا خير رفقة ودعم.

الملخص

تناولت هذه المذكرة موضوع الخدمة العمومية وحوكمتها في ظل التحول الرقمي في الجزائر، من خلال تحليل العلاقة بين تطور الإدارة العمومية ومتطلبات العصر الرقمي، ومدى قدرة الرقمنة على تحسين أداء المرافق العمومية وتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة. وقد انطلق العمل في فصله الأول من تحديد الإطار النظري للخدمة العمومية وخصائصها من استمرارية ومساواة وتكيف وفعالية، مع التطرق إلى مفهوم الحوكمة القائمة على الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون، وبروز الرقمنة بوصفها آلية حديثة لتحويل الخدمات من نمطها التقليدي إلى الرقمي بما يُسرّع الإجراءات ويُقلّص البيروقراطية ويُحسّن العلاقة بين الإدارة والمواطن.

أما الفصل الثاني فقد ركّز على واقع التحول الرقمي في الجزائر، حيث أبرزت الاستراتيجية الوطنية 2025–2030 توجهاً شاملاً يرتكز على تطوير البنية التحتية وتنمية الموارد البشرية وتعزيز الحوكمة الرقمية وتوسيع الاقتصاد والمجتمع الرقمي، رغم ما يواجهه هذا المسار من تحديات مرتبطة بتنسيق الجهود وتعميم الرقمنة وتقليص الفجوة الرقمية. وفي الفصل الثالث اعتُمدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل نموذجاً تطبيقياً، إذ أظهرت الدراسة أن الوزارة تمتلك هيكلاً تنظيمياً واسعاً وإطاراً قانونياً متطوراً نسبياً أتاح تجسيد مشاريع رقمية مهمة كالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية والوثائق البيومترية وبطاقية ترقيم المركبات، التي أسهمت في تحسين جودة الخدمة وتسهيل استخراج الوثائق وتعزيز أمن البيانات وتقريب الإدارة من المواطن.

وخلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي أصبح ركيزة أساسية لتحديث الإدارة العمومية وتعزيز حوكمتها من خلال تحسين جودة الخدمات ورفع مستوى الشفافية وتقليص البيروقراطية، وأن الجزائر حققت تقدماً ملحوظاً على المستويات القانونية والمؤسساتية والتقنية، غير أن التحدي الأساسي يكمن في الانتقال من الإنجازات الجزئية إلى منظومة رقمية شاملة ومتكاملة تضمن خدمة عمومية فعّالة وعصرية تستجيب لتطلعات المواطن وتواكب التحولات العالمية في أفق 2030.

Résumé

Ce mémoire aborde la question du service public et de sa gouvernance dans le contexte de la transformation numérique en Algérie. Il analyse le lien entre l'évolution de l'administration publique et les exigences de l'ère numérique, ainsi que la mesure dans laquelle la numérisation peut améliorer la performance des services publics et renforcer les principes de bonne gouvernance. Le premier chapitre définit le cadre théorique du service public et ses caractéristiques, notamment la continuité, l'égalité, l'adaptabilité et l'efficacité. Il examine également le concept de gouvernance fondée sur la transparence, la responsabilité, la participation et l'État de droit, et l'émergence de la numérisation comme un mécanisme moderne de transformation des services, permettant d'accélérer les procédures, de réduire la bureaucratie et d'améliorer la relation entre l'administration et le citoyen**.**

Le deuxième chapitre s'est concentré sur la réalité de la transformation numérique en Algérie, en soulignant l'approche globale de la Stratégie nationale 2025-2030. Cette approche repose sur le développement des infrastructures et des ressources humaines, le renforcement de la gouvernance numérique et l'expansion de l'économie et de la société numériques. Elle se heurte toutefois à des défis liés à la coordination des efforts, à la généralisation de la numérisation et à la réduction de la fracture numérique. Le troisième chapitre s'appuie sur une étude de cas du ministère de l'Intérieur, des Collectivités locales et des Transports. Cette étude révèle que le ministère dispose d'une structure organisationnelle étendue et d'un cadre juridique relativement avancé, permettant la mise en œuvre de projets numériques importants tels que l'enregistrement national automatisé de l'état civil, les documents biométriques et les cartes grises. Ces projets ont contribué à améliorer la qualité des services, à faciliter la délivrance des documents, à renforcer la sécurité des données et à rapprocher les services publics des citoyens.

L'étude conclut que la transformation numérique est devenue un pilier fondamental de la modernisation de l'administration publique et du renforcement de sa gouvernance, grâce à une meilleure qualité des services, une transparence accrue et une réduction de la bureaucratie. Elle souligne que l'Algérie a réalisé des progrès remarquables aux niveaux juridique, institutionnel et technique, mais que le principal défi consiste à passer, d'ici 2030, d'un système numérique global et intégré, garantissant ainsi un service public efficace et moderne, à l'écoute des aspirations des citoyens et capable de s'adapter aux mutations mondiales.

مقدمة	01
الفصل الأول: الخدمة العمومية وحوكمتها في ضوء التحول الرقمي	11
المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية الخدمة العمومية	12
المطلب الأول: مفهوم وخصائص الخدمة العمومية	12
المطلب الثاني: مبادئ الخدمة العمومية	14
المطلب الثالث : أنواع الخدمة العمومية	16
المبحث الثاني: حوكمة الخدمة العمومية	18
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة ومبادئها	18
المطلب الثاني: آليات حوكمة الخدمة العمومية بعصرنة الإدارة العمومية	21
المبحث الثالث: الرقمنة كأداة لتحسين حوكمة الخدمة العمومية	24
المطلب الأول: مفهوم الرقمنة	24
المطلب الثاني: دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية	25
الفصل الثاني: واقع الرقمنة في الإدارة الجزائرية – الإطار القانوني والتطبيقي	29
المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للرقمنة في الجزائر	30
المطلب الأول: التشريعات الوطنية للرقمنة	30
المطلب الثاني: الاطار المؤسساتي للتحول الرقمي	31
المبحث الثاني: الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي	34
المطلب الاول : تعريف الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي	34
المطلب الثاني : مراحل إعداد إستراتيجية للتحول الرقمي	35
المطلب الثالث : الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2030.2025	36
المبحث الثالث : تحديات و تقييم التحول الرقمي	41
المطلب الاول: تحديات التحول الرقمي	41
المطلب الثاني: تقييم الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025.2030 باستخدام SWOT	44
المطلب الثالث : تقييم التحول الرقمي حسب مؤشر الجاهزية الشبكية و مؤشر سرعة الانترنت	46
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية – مديرية حالة الاشخاص و الأملاك و تنقلهم	51
المبحث الأول: الهيكل التنظيمي للوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل	55

المطلب الأول: تعريف الوزارة الداخلية والجمعات المحلية و النقل تنظيمها	56
المطلب الثاني :مهام و صلاحيات وزير الداخلية و الجماعات المحلية	57
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للحريات العامة و الشؤون القانونية و مهام مديرية حالة الاشخاص و الأملاك و تنقلهم	57
المبحث الثاني: الإطار القانوني لمديرية حالة الأشخاص و الأملاك و تنقلهم	67
المطلب الأول: الإطار القانوني للمديرية الفرعية للحالة المدنية و الهوية و عقود الحالة المدنية	67
المطلب الثاني: الإطار القانوني للمديرية الفرعية لتنقل الأشخاص و الأملاك	69
المطلب الثالث : الإطار القانوني لمديرية الفرعية للأجانب و الاتفاقيات القنصلية	75
المبحث الثالث : مشاريع الرقمنة في مديرية حالة الاشخاص و الأملاك و تنقلهم	75
المطلب الأول : رقمنة الهوية و الحالة المدنية	76
المطلب الثاني : البطاقية الوطنية لبطاقات ترقيم المركبات	82
المطلب الثالث : مشروع رقمنة اجراء تمديد التأشيرة أو الإقامة المؤقتة للأجانب المتواجدين في التراب الوطني	86
المطلب الرابع : شهادة الكفائة لرخصة السياقة	87
الخاتمة	93
قائمة المصادر و المراجع	97

قائمة الجداول

تصنيفات الجزائر حسب الركيزة الفرعية	48
مجاميع الوثائق المستخرجة من السجل الالي للحالة المدنية2025	80
Le Parc National Automobile	84
Etat globale national 2025	95

قائمة الاشكال

العلاقة بين حوكمة الخدمة العمومية ومتطلبات المؤسسات القائمة عليها	**21**
تحليل خريطة التهديدات السيبرانية في الجزائر وأنواع الهجمات الإلكترونية المسجلة	**41**
مؤشر الجاهزية الشبكية	**46**
موقع الجزائر العالمي في مؤشر جاهزية الشبكة	**47**
درجة مؤشر جاهزية الشبكة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	**49**
مؤشرات سرعة الانترنت	**50**
تنظيم الادارة المركزية لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-104 المؤرخ في 10 جمادي الاولى عام 1435 الموافق 12 مارس سنة 2014	**56**
الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للحريات العامة والشؤون القانونية	**58**

مقدمة

مقدمة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات جذرية وعميقة طالت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكان في مقدمة هذه التحولات الثورة الرقمية التي أعادت رسم أنماط التنظيم المؤسساتي. فبفضل التطور المتسارع في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، تقلّصت المسافات وتلاشت الحواجز وأصبح تدفق المعلومات وتبادل الخدمات يتمّان في لحظات، مما أفرز توقعات جديدة لدى المواطنين تجاه مؤسساتهم العمومية وأجهزتهم الإدارية.

وفي هذا السياق المتحول، وجدت الإدارة العمومية نفسها أمام ضغوط متزايدة تدفعها نحو مراجعة أساليبها التقليدية وتجديد نماذجها التسييرية. فبعد عقود من هيمنة النموذج البيروقراطي القائم على الإجراءات المطولة والملفات الورقية والتراتبية الصارمة، أصبح المواطن اليوم أكثر وعياً بحقوقه وأشد مطالبةً بخدمات عمومية سريعة وشفافة وفعّالة. وقد شكّلت هذه الضغوط المتراكمة الدافع الأساسي لانتشار مفهوم الحوكمة الرشيدة بوصفه إطاراً تنظيمياً جديداً يُعيد تعريف علاقة الدولة بمواطنيها على أسس الشفافية والمساءلة والمشاركة وسيادة القانون.

وقد جاء التحول الرقمي في هذا الإطار ليُمثّل الرافعة الأكثر فاعلية لتجسيد مبادئ الحوكمة الرشيدة في الواقع الإداري الملموس، إذ وفّر الأدوات التقنية اللازمة لتبسيط الإجراءات وتوحيد قواعد البيانات وتقليص الوساطة البيروقراطية، فضلاً عن إتاحة الخدمات العمومية في أي وقت ومن أي مكان. وبذلك تحوّل التحول الرقمي من مجرد خيار تقني إلى ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات الحوكمة الحديثة وتطلعات المواطن المعاصر.

وتجد الجزائر نفسها في قلب هذه المعادلة، إذ تسعى منذ سنوات إلى إصلاح منظومتها الإدارية وعصرنة خدماتها العمومية في إطار استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي تمتد حتى أفق 2030. وقد تجلّت هذه الإرادة في إطلاق مشاريع رقمية طموحة طالت قطاعات حيوية في مقدمتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، التي تُمثّل بامتياز الواجهة الإدارية الأكثر تماساً مع المواطن في يومياته. غير أن المسافة بين الطموح الاستراتيجي والواقع التطبيقي لا تزال تطرح تساؤلات جدية حول مدى نجاعة هذا التحول في تحقيق حوكمة فعلية للخدمة العمومية.

ومن هذا المنطلق، وانطلاقاً من الأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع الحوكمة الرقمية للخدمة العمومية في الجزائر، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الجوهري التالي:

كيف يساهم التحول الرقمي في حوكمة الخدمة العمومية على مستوى وزارة الداخلية من خلال مديرية حالة الأشخاص و الأملاك و تنقلهم في الجزائر؟

انطلاقا من التساؤل الرئيس، وهدف الإحاطة بالموضوع من مختلفف جوانبه؛ نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- هو الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يُنظّم عملية التحول الرقمي في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل؟
- ما هي أبرز مشاريع الرقمنة المنجزة في مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم، وما مدى فاعليتها في تحسين الخدمة العمومية؟
- ما هي أبرز التحديات والعوائق التي تواجه مسار رقمنة الخدمات في هذا القطاع؟
- ما العلاقة التي تربط التحول الرقمي بمبادئ الحوكمة الرشيدة.

مجالات الدراسة

تعد مجالات الدراسة من العناصر الأساسية في أي بحث علمي، إذ تُساهم في تحديد الإطار الذي تتم داخله الدراسة وتوضيح حدودها الزمنية والمكانية والموضوعية، بما يساعد على تنظيم البحث وتوجيهه نحو تحقيق أهدافه بدقة ووضوح. ومن هذا المنطلق، تم تحديد مجالات هذه الدراسة بما يتناسب مع طبيعة موضوع التحول الرقمي وحوكمة الإدارة العمومية، قصد الإحاطة بمختلف جوانبه وتحليل أبعاده في إطار علمي ومنهجي .

المجال الموضوعي

تندرج هذه الدراسة ضمن مجال الإدارة العمومية والحوكمة الرقمية، حيث تتناول موضوع التحول الرقمي ودوره في تعزيز حوكمة الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمات الإدارية المقدمة للمواطنين .

المجال الزمني

تمتد الدراسة زمنيًا من سنة 2014، التي عرفت انطلاق مشاريع الرقمنة الكبرى على مستوى وزارة الداخلية، إلى غاية سنة 2026، التي شهدت تعميم المرحلة الثالثة من نظام ترقيم المركبات. كما تشمل هذه الفترة تسارع الجزائر في تبني سياسات التحول الرقمي، خاصة من خلال إطلاق العديد من

المنصات والخدمات الإلكترونية الهادفة إلى عصرنة الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

المجال المكاني

تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الجزائر، باعتبارها الإطار الذي تُطبَّق فيه سياسات التحول الرقمي داخل الإدارة العمومية ، مع التركيز على وزارة الداخلية والجماعات المحلية و النقل، لاسيما المديرية العامة للعصرنة والوثائق والأرشيف، ومديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم.

الفروض العلمية

بناءً على التساؤلات المطروحة، تنطلق الدراسة من جملة فرضيات أساسية

- يُساهم التحول الرقمي بصورة فعلية في تعزيز حوكمة الخدمة العمومية في الجزائر من خلال تحسين الشفافية وتبسيط الإجراءات وتقريب الإدارة من المواطن.
- يتوفر في الجزائر إطار قانوني ومؤسساتي نسبي لدعم التحول الرقمي في الإدارة العمومية، غير أنه يفتقر التحول الرقمي إلى التكامل والتوحيد اللازمين لضمان حوكمة رقمية شاملة وفعّالة في جميع القطاعات.
- أسهمت مشاريع الرقمنة المنجزة في وزارة الداخلية، في تحسين ملموس لجودة الخدمة العمومية وتعزيز مبادئ الشفافية والفعالية:.
- تواجه حوكمة الخدمة العمومية الرقمية في الجزائر جملة من التحديات الجوهرية المتمثلة في ضعف البنية التحتية في المناطق النائية وقصور التكوين الرقمي لدى الموظفين والمقاومة الثقافية للتغيير.

الأهمية العلمية والعملية

الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في تناولها لموضوع حديث يتمثل في التحول الرقمي ودوره في تعزيز حوكمة الخدمة العمومية، وهو من المواضيع التي أصبحت تحظى باهتمام واسع في مجال العلوم السياسية والإدارة العمومية، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة.

كما تساهم هذه الدراسة في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالحوكمة الرقمية والخدمة العمومية من خلال الربط بين الجانبين النظري والتطبيقي، مع تسليط الضوء على واقع الرقمنة في الإدارة الجزائرية، خاصة على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل.

وتبرز أهمية الدراسة كذلك في محاولة تحليل العلاقة بين الرقمنة ومبادئ الحوكمة الرشيدة، كتحقيق الشفافية، تبسيط الإجراءات، تحسين جودة الخدمات، وتعزيز العلاقة بين الإدارة والمواطن، بما يسمح بتقديم إضافة علمية في مجال الدراسات المرتبطة بعصرنة الإدارة العمومية.

الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على واقع مشاريع الرقمنة المطبقة داخل الإدارة العمومية الجزائرية، خاصة في مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم، مع إبراز مدى مساهمتها في تحسين الخدمة العمومية وتسهيل حصول المواطنين على الخدمات الإدارية.

كما يمكن أن تفيد نتائج هذه الدراسة صناع القرار والهيئات الإدارية في تشخيص النقائص والصعوبات التي تعيق مسار التحول الرقمي، واقتراح بعض الحلول والتوصيات التي من شأنها المساهمة في تطوير الحوكمة الرقمية وتحسين فعالية الإدارة العمومية. إضافة إلى ذلك، قد تشكل الدراسة مرجعًا للباحثين والطلبة المهتمين بمجال الرقمنة والحوكمة والخدمة العمومية في الجزائر.

مناهج الدراسة و اقتراباتها

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع وأهدافه، وذلك من أجل الإحاطة بمختلف جوانبه النظرية والتطبيقية، ومن أبرز هذه المناهج:

المنهج الوصفي

تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة الظواهر الإدارية والسياسية، حيث تم من خلاله وصف وتحليل مفاهيم الخدمة العمومية، الحوكمة، والرقمنة، إضافة إلى عرض واقع التحول الرقمي في الجزائر ومختلف النصوص القانونية والتنظيمية المرتبطة به.

المنهج التحليلي

استُخدم المنهج التحليلي لتحليل العلاقة بين التحول الرقمي وحوكمة الخدمة العمومية، وكذا تحليل الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025-2030، بالإضافة إلى دراسة مختلف مشاريع الرقمنة المنجزة داخل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، مع تقييم آثارها على جودة الخدمة العمومية.

منهج دراسة الحالة

اعتمدت الدراسة كذلك على منهج دراسة الحالة من خلال اختيار مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم كنموذج تطبيقي، بهدف دراسة واقع الرقمنة داخل هذا القطاع وتحليل مختلف الخدمات الرقمية المعتمدة ومدى مساهمتها في تحسين الأداء الإداري وتعزيز الحوكمة.

الاقترابات المعتمدة

اعتمدت الدراسة على المقاربة المؤسساتية باعتبار أن التحول الرقمي يرتبط بالإصلاحات التي تمس الهياكل والمؤسسات الإدارية، كما تم توظيف المقاربة الوظيفية من خلال دراسة دور الرقمنة في تحسين وظائف الإدارة العمومية وتطوير علاقتها بالمواطن واعتمدت كذلك على الإطار القانوني من خلال تحليل النصوص التشريعية والتنظيمية التي تؤطر مسار التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية، وبيان دورها في تنظيم استخدام التكنولوجيات الرقمية وضمان فعالية وجودة الخدمات العمومية.

أدوات جمع البيانات

من أجل إنجاز هذه الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على مجموعة من أدوات جمع البيانات والمعلومات، تتمثل فيما يلي:

المراجع العلمية والأكاديمية:

تم الاعتماد على الكتب، الرسائل الجامعية، المقالات العلمية، والمجلات الأكاديمية المتعلقة بموضوع الرقمنة و الحوكمة و الخدمة العمومية.

النصوص القانونية والتنظيمية:

تم الاستناد إلى مختلف القوانين والمراسيم المنظمة للتحول الرقمي في الجزائر، خاصة القوانين المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني، حماية المعطيات الشخصية، والرقمنة الإدارية.

الوثائق والتقارير الرسمية:

تم الاعتماد على التقارير الرسمية الصادرة عن المحافظة السامية للرقمنة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية، بالإضافة إلى الوثائق المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025-2030.

الملاحظة بالمعايشة:

تم الاعتماد على الملاحظة بالمعايشة خلال فترة التربص على مستوى مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم، وذلك من خلال الاندماج في بيئة العمل اليومية، ومتابعة سير مختلف الأنشطة والإجراءات الإدارية، والاطلاع على آليات تقديم الخدمات الرقمية، وحضور الاجتماعات المتعلقة بمشاريع الرقمنة، مما أتاح فهماً عملياً لواقع التحول الرقمي داخل الإدارة.

المقابلة :

تم اعتماد المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث شملت مقابلات مع المدير العام للمديرية العامة للعصرنة والوثائق والأرشيف السيد عمار بودربالة ، ومدير حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم السيد يونس بوزيد ، بالإضافة إلى عدد من الموظفين في كلتا المديرية، وذلك بهدف الحصول على معطيات دقيقة ومباشرة حول واقع التحول الرقمي داخل الإدارة العمومية.

أهداف البحث

الهدف العام:

تحليل دور الرقمنة في تحسين حوكمة الخدمة العمومية على مستوى مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم.

الأهداف الخاصة:

- تقييم مستوى تطبيق الرقمنة في المديرية.
- معرفة أثر الرقمنة على جودة الخدمات المقدّمة.
- تشخيص الصعوبات التي تواجه عملية التحول الرقمي.
- التعرف على مدى مساهمة الرقمنة في تحقيق الشفافية والحد من البيروقراطية.
- تقديم مقترحات لتحسين حوكمة الخدمة العمومية باستخدام الأدوات الرقمية.

أسباب اختيار الموضوع

- تزايد الاهتمام الوطني بالرقمنة كخيار استراتيجي لتحسين الإدارة.
- الطابع الحيوي لمديريات حالة الأشخاص والأملاك و تنقلهم التي يستعمل خدماتها جميع المواطنين.
- الرغبة في تحليل تجربة ميدانية تبرز مدى جاهزية الإدارة الجزائرية للانتقال الرقمي.
- ملاحظة وجود مشاكل في تقديم الخدمات التقليدية مثل الاكتظاظ، التأخير، الأخطاء.
- قلة الدراسات التطبيقية في هذا القطاع بالذات مقارنة بقطاعات أخرى

ب. الاطار المفاهيمي و النظري

.1الإطار المفاهيمي

يقوم الإطار المفاهيمي لهذه الدراسة على مجموعة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع البحث، والمتمثلة أساسًا في مفهوم الخدمة العمومية، الحوكمة، والتحول الرقمي.

الخدمة العمومية : هي مجموعة الأنشطة والخدمات التي تقدمها الدولة أو الهيئات التابعة لها بهدف تحقيق المنفعة العامة وتلبية حاجات المواطنين، وفق مبادئ المساواة والاستمرارية والفعالية.

الحوكمة :تشير إلى مجموعة القواعد والآليات التي تهدف إلى ضمان التسيير الرشيد للمؤسسات، من خلال تعزيز الشفافية، المساءلة، المسؤولية، والمشاركة في اتخاذ القرار.

التحول الرقمي:هوعملية إدماج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مختلف الوظائف والخدمات الإدارية، بهدف عصرنة الإدارة وتحسين جودة الخدمات العمومية وتسهيل الوصول إليها.

مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم : هي إدارة حكومية تُعنى بتسيير السجلات المدنية، عقود الملكية، وتتبع تنقلات الأشخاص والأملاك، وتعد مجالاً يُختبر فيه أثر الرقمنة بشكل مباشر .

وترتكز الدراسة على العلاقة التفاعلية بين هذه المفاهيم، حيث يُنظر إلى الرقمنة باعتبارها أداة أساسية لتعزيز حوكمة الخدمة العمومية وتحسين الأداء الإداري داخل المؤسسات العمومية الجزائرية.

.2الإطار النظري

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الطروحات النظرية التي تفسر العلاقة بين التحول الرقمي وحوكمة الإدارة العمومية، ومن أبرزها:

نظرية الحوكمة الرشيدة:

ارتبط ظهورها بتقارير ومبادرات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال تسعينيات القرن العشرين، حيث ركزت على مبادئ الشفافية والمساءلة والفعالية في تسيير المؤسسات.، بما يساهم في تحقيق إدارة أكثر كفاءة وتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن.

نظرية الإدارة الإلكترونية:

ظهرت مع تطور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وارتبطت بأعمال عدد من الباحثين في مجال الإدارة العامة ونظم المعلومات، ومن أبرزهم David Osborne وTed Gaebler اللذان تحدثا عن تحديث الإدارة وتطوير الخدمات العمومية باستخدام التكنولوجيا.بهدف تبسيط الإجراءات، تقليل البيروقراطية، وتسريع تقديم الخدمات العمومية.

نظرية التحديث الإداري:

ومن أبرز روادها Max Weber الذي أسس لفكرة التنظيم الإداري الحديث، ثم تطورت لاحقًا مع الباحثين المهتمين بعصرنة الإدارة وتحسين الكفاءة الإدارية.ترتكز على ضرورة مواكبة الإدارة العمومية للتطورات التكنولوجية الحديثة من خلال تحديث أساليب التسيير واعتماد نماذج إدارية أكثر مرونة وكفاءة لتحسين جودة الأداء والخدمات.

الأدبيات السابقة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت موضوع الرقمنة وحوكمة الخدمة العمومية، ومن أبرزها:

الدراسة الأولى: حوكمة الإدارة العمومية في الجزائر

تناولت دراسة (بعلي، 2021) موضوع "تحديات الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الحوكمة الرقمية في الجزائر"، حيث ركز الباحث على تحليل مدى مواءمة الإصلاحات الإدارية المعاصرة مع متطلبات الحوكمة الرشيدة. وقد انطلقت الدراسة من إشكالية مفادها أن توفير الوسائل التقنية وحده لا يكفي لتحقيق الحوكمة ما لم يرافقه تغيير في الثقافة التنظيمية. وخلصت نتائج الدراسة إلى أن الإدارة الجزائرية تمتلك ترسانة قانونية مشجعة، إلا أن غياب التنسيق البيني بين القطاعات (تعدد المنصات) يحول دون الوصول إلى حوكمة رقمية متكاملة، مؤكدة على ضرورة دمج الأنظمة المعلوماتية لتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة.

الدراسة الثانية: جودة الخدمة العمومية بوزارة الداخلية

وفي سياق متصل، بحثت دراسة (بوقفة، 2022) في "أثر التحول الرقمي على تحسين جودة الخدمة العمومية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية"، مع التركيز على تجربة الوثائق البيومترية. هدفت الدراسة إلى قياس مدى مساهمة الرقمنة في رفع كفاءة المرفق العام وتقليص البيروقراطية. وأظهرت النتائج أن الانتقال نحو السجلات الرقمية والوثائق المؤمنة أدى إلى تحسين جذري في مؤشرات الأداء، لاسيما فيما يتعلق بتقليص الآجال الزمنية والحد من التدخل البشري (المحسوبية). كما أوصت الدراسة بضرورة الانتقال من "رقمنة الوثيقة" إلى "رقمنة الخدمة" بالكامل لضمان استمرارية الجودة.

الدراسة الثالثة: الرقمنة وآليات الحوكمة في الحالة المدنية

أما دراسة (قندوزي، 2023) فقد ركزت على "الرقمنة كآلية لتكريس الحوكمة الرشيدة في قطاع الحالة المدنية"، حيث سعت الباحثة إلى إبراز دور السجل الوطني الآلي في تعزيز أمن المعلومات الإدارية وتسهيل الوصول إليها. توصلت الدراسة إلى أن رقمنة هذا القطاع الحساس ساهمت في خلق قاعدة بيانات وطنية موحدة تتسم بالدقة والمصداقية، مما عزز من ثقة المواطن في الإدارة. ومع ذلك، نبهت الدراسة إلى وجود "فجوة رقمية" بين الإدارات الحضرية والريفية، مما يتطلب استراتيجية وطنية موحدة تضمن تكافؤ الفرص في الحصول على الخدمة العمومية الرقمية.

هيكل الدراسة:

للإحاطة بجوانب الموضوع، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول متكاملة؛ تناول الفصل الأول الإطار النظري للخدمة العمومية ومفاهيم حوكمتها في ظل التحول الرقمي، مع إبراز دور الرقمنة كأداة لتحقيق الفعالية والشفافية. وانتقل الفصل الثاني لتشخيص واقع الرقمنة في الإدارة الجزائرية عبر تحليل إطارها القانوني والمؤسساتي، واستعراض الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025–2030 مع تقييم تحدياتها. ليتوج البحث بالفصل الثالث المخصص للدراسة الميدانية بمديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم بوزارة

الداخلية، حيث تم استعراض هيكلها التنظيمي وإطارها القانوني، مع تقييم أهم مشاريعها الرقمية، كالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية والوثائق البيومترية، لقياس مدى مساهمتها الفعلية في تعزيز حوكمة الخدمة العمومية.

الفصل الأول:

الخدمة العمومية وحوكمتها في ضوء التحول الرقمي

تمهيد :

يُعدّ موضوع الخدمة العمومية من الركائز الأساسية التي تقوم عليها الدولة الحديثة، أصبح من الضروري إعادة النظر في أساليب تسيير هذه الخدمات، بما يضمن تحسين جودتها ورفع كفاءتها. وفي هذا السياق، برزت الحوكمة كمدخل حديث يهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وترشيد الأداء داخل المؤسسات العمومية.

ومع تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أضحت الرقمنة من أهم الآليات التي تعتمدها الدول لعصرنة الإدارة العمومية وتسهيل تقديم الخدمات، مما ساهم في تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن. وعليه، يهدف هذا الفصل إلى دراسة مفهوم الخدمة العمومية وخصائصها، ثم التطرق إلى حوكمتها ومبادئها، وأخيرًا إبراز دور الرقمنة كأداة فعالة في تحسين حوكمة الخدمة العمومية.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية الخدمة العمومية

يعد التعرف على مفهوم الخدمة العمومية خطوة أساسية لفهم طبيعة هذا التحول. فالخدمة العمومية تمثل مجموعة الأنشطة والمهام التي تتكفل بها الإدارة من أجل تلبية حاجات المواطنين وتحقيق المصلحة العامة. ومع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، اتجهت العديد من الإدارات إلى اعتماد الرقمنة كوسيلة حديثة لتحسين جودة هذه الخدمات وتسهيل الوصول إليها. لذلك سيتم في هذا المبحث الأول التطرق إلى مفهوم الخدمة العمومية وخصائصها قبل الانتقال إلى دراسة رقمنتها ودورها في عصرنة الإدارة

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الخدمة العمومية

مفهوم الخدمة العمومية: يتعين علينا تعريف كل مصطلح على حدة، قبل الانتقال إلى تحديد مفهوم الخدمة العمومية.

-الخدمة عرفها "**نورمان**" و"**فوس** "**Voss**"&"**Norman**" "بأنها: "تفاعل اجتماعي بين مجهز الخدمة والزبون، يهدف هذا التفاعل إلى تحقيق الكفاءة لكليهما"[1].

وعرفها "**أدريان بالمر** "**Adrian Palmer**" "بأن الخدمة: هي عملية إنتاج منفعة غير ملموسة بالدرجة الأساس، إما بحد ذاتها أو كعنصر جوهري من منتج ملموس، حيث يتم من خلال أي شكل من أشكال التبادل إتباع حاجة أو رغبة مشخصة لدى العميل أو المستفيد".[2]

من خلال التعاريف السابقة، يتضح أن الخدمة هي نشاط يمتاز بعدم الملموسية يؤدى للزبون أو العميل لإشباع رغبة أو حاجة شخصية لديه تحقق له منفعة.

العمومية: يعني الشمول والانتقال من الجزء إلى الكل، أي شاملا على الجميع أي جعلها عاما وشاملا، وتعتبر العمومية أحد السمات الأساسية لتبيان القدرة على التواجد في محيط معين في زمن موحد[3] وبنفس الفعالية والقدرة على التأثير[4]

[1] سفيان ريملاوي ، **"عصرنة الخدمات العمومية المحلية :دراسة في الآليات و التحديات ، دفاتر السياسية و القانون "**، المجلد 13،العدد 03 ,(2021/06/21) ص 604

[2] المرجع نفسه

[4] المرجع نفسه

الخدمة العمومية هي أي نشاط يهدف إلى تحقيق منفعة عامة تقع على كاهل الدولة عن طريق مؤسسات سواء إدارية أو اقتصادية أو إعلامية، وذلك عن طريق تدخل الإدارة العامة لضمان المنفعة ومراقبتها.

وتعرف كذلك الخدمة العمومية التي تجمع بين الإدارة العامة والمواطنين بغية تلبية الرغبات وإشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الإدارية والمنظمات العامة بحيث اعتبار الخدمات التي تقدمها المنظمات الحكومية والعامة على أنها تمثل عمليات ذات طابع تكاملي تنطوي على مدخلات وتشغيل مخرجات[1]

تشير الخدمة العامة إلى جميع الوكلاء الذين يعملون لصالح الدولة والسلطات المحلية والمؤسسات العامة، من أجل تنفيذ مهام الخدمة العامة. وهو يستند إلى إطار قانوني خاص، يضمن الحياد والاستمرارية والمساواة في الحصول على العمالة العامة.[2]

مصطلح الخدمة العمومية يوحي إلى تلك الرابطة التي تجمع بين الإدارة العامة الحكومية والمواطنين على مستوى تلبية الرغبات وإشباع الحاجات المختلفة للأفراد من طرف الجهات الإدارية، حيث قدمت العديد من التعريفات للخدمة العمومية لاختلاف وجهات النظر حولها.

عرفت الخدمة العمومية بأنها أنواع الخدمات التي من غير الممكن استغلالها إلا في إطار جماعي تتوفر بشكل إجباري وفق قاعدة المساواة التي ينص عليها القانون ويكون من الضروري استغلالها بمعزل عن السوق، وتتحمل الدولة مسؤولية توفيرها والقيام بها من حيث أدائها ومراقبتها[3]

و من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الخدمة العمومية هي نشاط ذو طابع غير ملموس في الغالب، يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة وتلبية حاجات الأفراد وإشباع رغباتهم، تتكفل به الدولة أو الهيئات التابعة لها، ويتم في إطار من التفاعل بين الإدارة والمواطنين، وفق مبادئ المساواة والاستمرارية ، وبعيدًا عن منطق السوق، مع خضوعه لرقابة السلطة العامة ضمن نطاق الضبط الاجتماعي .

•خصائص الخدمة العمومية

[1] عنصر إبراهيم ، زوبير أعمر ، **دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية** ، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير ، 2024/2023, ص24

[2] La fonction publique en France : définition et organisation, https://www.emploi-collectivites.fr/fonction-publique-blog-territorial, 29/09/2025

[3] صادقي فوزية، واقع الرقمنة في القطاع العمومي الجزائري ورهانات تحسين الخدمات نحو تشخيص أسباب التأخر مقارنة بنماذج دولية ناجحة في المجال الرقمي ،المكتب العربي للمعارف ، ص 25

- **عدم الملموسة:** تعتبر عدم الملموسة من أهم الخصائص التي تفرق بين السلعة المادية والخدمة وتوضح هذه الخاصية أن الخدمة ليس لها كيان مادي كما أنها تفقد ملتقي الخدمة القدرة على إصدار قرارات وأحكام بناء على تقييم محسوس من خلال لمسها، أو تذوقها، أو شمها أو رؤيتها عند حصولها عليها.

- **التلازمية** :وتعني الترابط الوثيق بين الخدمة ذاتها وبين الشخص الذي يتولى تقديمها الأمر الذي يترتب عليه ضرورة حضور طالب الخدمة إلى أماكن تقديمها كما هو الحال في الخدمات الطبية.

- **التباين** : تتصف الخدمة بعدم التجانس وصعوبة التنميط، وتعني الخاصية عدم القدرة في كثير من الحالات على تنميط الخدمات، خاصة تلك التي يعتمد على تقديمها على الإنسان بشكل كبير وواضح فببساطة يصعب على مورد الخدمة أن يعتمد بأن تكون خدماته متماثلة أو متجانسة على الدوام، وبالتالي فهو لا يستطيع ضمان مستوى جودة معين لها، ويصعب على طرفي التعامل التنبؤ بما ستكون عليها الخدمات المقدمة.

- **عدم انتقال الملكية:** تميز هذه الخاصية صفة واضحة ، تميز بين الإنتاج السلعي والإنتاج الخدمي وذلك أن ملتقى الخدمة له الحق فقط، في استعمال الخدمة لفترة معينة دون أن يمتلكها.[1]

المطلب الثاني: مبادئ الخدمة العمومية

ارتكزت عملية تسيير نشاطات الخدمة العمومية على مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية، تتمثل في ما يلي:

•مبدأ المساواة:

و يعرف بقاعدة مساواة المرتفقين أو المنتفعين من المرافق العمومية، حيث أن هذه الأخيرة خدماتها عامة وأساسية ولجميع الناس الرعايا ، السكان ، الشعب ، الأمة، بحدود جغرافية الدولة ، ولهذا يجب على المرافق العمومية أن تقدم خدماتها للناس بنفس الشروط التي هي عبارة عن شروط عامة ، تقابلها نفس المنافع والمزايا العامة ، وبالمفهوم المخالف يمنع على المرافق العامة منع مزاياها وخدماتها عن البعض ، وإفادة البعض الآخر بها لمركزهم السياسي ، أو الاجتماعي ، أو لأي

[1] رميصاء لكحل ، قريدة شيماء ، **دور الرقمنة في تحسين أداء الخدمة العمومية دراسة حالة بالوحدة الولاية للبريد الجزائر ورقلة** ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، ص 15

سبب آخر فهذا يعتبر تمييزا مرفوضا ولا ريب ، يخل بالشروط العامة ويؤثر سلبا على مبدأ المساواة .[1]

كم يعتبر مبدأ دستوري ، يجد جذوره في حقوق الإنسان للأمم المتحدة، يجسد المساواة في الأعباء والتكاليف من جهة والحقوق والضمانات من جهة ثانية ، والمساواة أمام الوظائف العامة، والمساواة في الاستفادة من خدمات المرافق العامة ، سواء نصت عليه التشريعات صراحة أم لم تنص عليه، فذلك لا يعني التخلي عن العمل به

•معيار الفعالية:

الخدمة العمومية هي كل الأنشطة التي تثبت فيها عجز السوق في التصحيح الذي يحصل في حالات الاستغلال غير المتوازن بين مناطق الوطن فتوفير بعض الخدمات العمومية الجوارية في مجال النقل والكهرباء والغاز والاتصالات والتعليم والصحة والأمن وشق الطرق في المناطق ذات الكثافة السكانية الضعيفة، يسهم في خلق التوازن الجهوي والحفاظ على مزاولة النشاطات الاقتصادية خاج التجمعات السكانية الكبرى، وعليه فإن مثل هذه الخدمات تجعل تهيئة و تنمية هذه المناطق أكثر فعالية[2]

•مبدأ استمرارية الخدمة العمومية

تعني الاستمرارية تقديم الخدمة العمومية لرعايا الدولة ، بشكل دائم ومستمر وغير متقطع ، بما يحقق لهم الاستفادة من تلك الخدمات في كل الأوقات والظروف ، فاستمرارية الخدمة العمومية مرتبطة بشكل أساسي باستمرارية الدولة واستمرار سلطاتها المركزية ، وجماعاتها المحلية ، ومؤسساتها وهيئاتها ، التي تلتزم طبقا للدستور والقانون بممارسة وظائفها كدولة حديثة وعصرية .[3]

•الموائمة :

إن المنفعة العامة و من ثم الخدمة العامة تتطور مع مرور الزمن وتطور المجتمعات و من ثم فمن الضروري وفقا لهذا المبدأ أن تقدم الخدمة بكفاءة، و أن يساير تقديمها تطور حاجات المواطن – الزبون على اعتبار أن هذه الحاجات تتغير و تتطور مع الزمن خاصة و أن المحيط بجميع مجالاته ، يتميز بالتغير و عدم الثبات

[1] ديد ياقوت، بن عيسى إلهام، **عراقيل تقديم الخدمة العمومية و أساليب الارتقاء بها ،المجلة الجزائرية للمالية العامة**، المركز الجامعي لعين تموشنت ، العدد 8 , ديسمبر 2018 , ص 199

[2] المرجع نفسه ,ص 200

[3] المرجع نفسه

•المجانية النسبية

تعتبر امتدادا لمعيار المساواة بين المواطنين في حالة ما إذا كانت وضعياتهم متباينة من حيث مستوى الدخل)، يتم اعتماد سلم بين هذا التباين، بحيث يدرج في أعلى هذا السلم الخدمات العمومية التي يكون الوصول إليها مجانا للجميع، مثلا خدمة الصحة و الأمن، ثم ترتيب الخدمات تنازليا حسب نوعية الخدمة و مستوى دخل المستفيد، بحيث تتعدد التسعيرات وتتدرج إلى غاية أسفل السلم، أين يقتضي معيار المساواة في التعامل، الحصول على

الخدمة العمومية بمقابل مثل أغلبية الخدمات العمومية ذات الصفة الصناعية و التجارية، كالسكن، التأمين،

السياحة و الترفيه و يكون هذا التسعير خاضعا لثمن تقريبي قابل للمراجعة دوريا.[1]

المطلب الثالث :انواع الخدمة العمومية

حظيت الخدمة العمومية بعدة تصنيفات، إلا أنها في مجملها تتقاطع وتتقارب حول التقسيمات التالية:

أولا خدمات ضرورية تقدمها الدولة: وهي خدمات تقدمها الدولة للمجتمع مهما ارتفعت تكلفتها؛ وتتمثل في مجموع الخدمات العمومية الضرورية لبقائه والحفاظ على سلامته وتقدمه، مثل الخدمات التعليمية الخدمات الصحية....

ثانيا / خدمات ضرورية لم تعد حكرا على الدولة لوحدها: وهي خدمات ضرورية تمس قطاعات مختلفة، هذا النوع من الخدمات رغم أنه ضروري غير أنه لم يعد تقديمه حكرا على الدولة، وإنما يمكن تقديمها في شكل مشروعات خاصة وتتم إدارتها على أسس تجارية، مثل خدمة التموين بالماء، خدمة الكهرباء، خدمة الغاز، خدمات النقل....

ثالثا / خدمات ذات طبيعة اجتماعية وثقافية : وهي خدمات عمومية ذات طابع اجتماعي وثقافي يستفيد منها أفراد المجتمع، مثل: السكنات المكتبات العامة المتاحف المتنزهات العامة...

رابعا خدمات رأسمالية مكلفة : وهي خدمات عمومية لا تقتصر منفعتها على الجيل الحالي وإنما تمتد إلى الأجيال المقبلة مثل: المدارس المستشفيات الجامعات.[1]

[1] المرجع نفسه

ويمكن تقسيم الخدمات من حيث طبيعة الخدمة إلى:

1 – **من حيث طبيعة الخدمة المقدمة:** ويجد صنفان خدمات فردية وخدمات جماعية.

2 – **من حيث طبيعة استهلاك الخدمة** : نجد نوعان، خدمات ذات استهلاك إجباري وخدمات ذات استهلاك اختياري.

3 – **من حيث طريقة تحمل تكلفة الخدمة** نجد صنفان من الخدمات:

ا خدمات مجانية دون مقابل :وتتحمل تكاليفها الخزينة العمومية للدولة مثل حملات التلقيح، الأمن العمومي الإدارة العمومية ... إلخ.

ب خدمات بمقابل : يتحمل تكلفتها كليا وبشكل مباشر المستفيد مثل نقل النفايات المنزلية، والتزويد بالماء الصالح للشرب.

ويرى بعض الباحثين أن الخدمات العمومية على تصنف النحو التالي:

1 – **خدمات ذات النفع العام** والتي تقدم من قبل الإدارات المحلية مثل الصرف الصحي، المياه، صيانة الطرق والحدائق.

2 – **خدمات ذات النفع الفردي:** كالتعليم والصحة والرفاهية الاجتماعية.

3 – **خدمات ذات صلة بتطوير البنية التحتية** :وتضم الأراضي وإنشاء المباني العامة، وحماية البيئة.

4 – **خدمات تتعلق بالسيادة والأمن الداخلي** .

وهناك تقسيم اخر للخدمات العمومية يشمل صنفين هما:

الصنف الأول : ويضم الخدمات غير المسوقة المقدمة والمعروضة على الجميع سواء كانوا مواطنين أو مقيمين ، ويتم الحصول عليها بشكل مجاني.

الصنف الثاني: ويضم الخدمات العمومية المسوقة والمقدمة إلى الأفراد بشكل اختياري، حيث أن الحصول عليها

[1]حجام العربي ، الخدمة العمومية وآليات ترقيتها في الإدارات الحكومية مقاربات نظرية، تجارب محلية و عالمية، مركز المدار المعرفي. للأبحاث والدراسات، ص 83

يكون بمقابل مثل : خدمات الكهرباء والغاز والماء في الجزائر، وقد تكون مدعمة جزئيا من قبل الخزينة العمومية كخدمات النقل العمومي وبعض السلع الاستهلاكية .

والنموذج الأكثر شيوعا يقسم الخدمات العمومية إلى:

1 – خدمات عامة ترتبط بسيادة الدولة ويعد المصدر الأساسي لهذه الخدمات هو الدور التقليدي للدولة المرتبط بالعدالة والأمن والتمثيل الدبلوماسي... إلخ.

2 – خدمات اجتماعية وثقافية والتي تشمل عموما التعليم، الصحة ، المساعدات الاجتماعية ... إلخ.

3 – خدمات ذات طابع اقتصادي والتي يطلق عليها مسمى الخدمات العمومية الصناعية والتجارية مثل النقل، الاتصالات، الطاقة.[1]

المبحث الثاني: حوكمة الخدمة العمومية

يركز هذا المبحث على حوكمة الخدمة العمومية من خلال مطلبين؛ حيث يتناول المطلب الأول مفهوم الحوكمة ومبادئها، باعتبارها منظومة قواعد وآليات تقوم على الشفافية، المساءلة، المسؤولية والمساواة لتحقيق الكفاءة. أما المطلب الثاني فيبرز آليات تطبيقها عبر عصرنة الإدارة العمومية، من خلال إصلاح القطاع العام، وتحسين أداء المؤسسات وتوفير موارد بشرية مؤهلة لتقديم خدمات عمومية فعالة تلبي حاجات المواطنين

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة ومبادئها

برزت الحوكمة مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات حيث حاول خبراء البنك الدولي إعطاء تعريف المفهوم الحوكمة، كان التركيز في محتواه على الأسلوب والطريقة التي تمارس بها القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية بينما تناوله برنامج الأمم المتحدة للإنماء من خلال الجمع بين كل من الدعامة السياسية التي تتضمن صنع القرار، والدعامة الاقتصادية المتضمنة أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقتها البيئية بالاقتصاديات الأخرى، والدعامة الإدارية التي تتضمن النظام الخاص بتنفيذ السياسات. كل ذلك يدفعنا إلى التأكيد على ضرورة توفر الشروط السياسية للتنمية

[1] فتحي عدوان ، **الرقمنة الإدارية في الجزائر و دورها في تفعيل الخدمة العمومية في ظل جائحك كورونا دراسة حالة مديرية وحدة البريد الولائي بخنشلة** ، جامعة عباس لغرور خنشلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، 2022, ص13,14

الاقتصادية حجر زاويتها الإدارة، ومن هنا تحديدا استقينا مبرر الخوض في الحقل السياسي من خلال التحليل المفصل للحكم ونظامه ومؤسساته.

يعتبر البنك الدولي هو أول من طرح مصطلح الحوكمة في دراسة له عن الأزمة الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء عام 1989 ، وقد عرف البنك الحوكمة تعريفا عاما على أنها ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة.[1]

المفهوم اللغوي : وهو اصطلاح يعني عملية التحكم والسيطرة من خلال قواعد وأسس الضبط بغرض تحقيق الرشد، وتشير كتب أخرى إلى أنها كلمة مشتقة من التحكم أو المزيد من التدخل والسيطرة، ويرى آخرون أنها كلمة تعني لغوياً نظام ومراقبة بصورة متكاملة وعلنية تدعيماً للشفافية والموضوعية والمسؤولية.[2]

المفهوم الاصطلاحي: يمكن ان نعرف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز فى الأداء الاداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف اي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص او في وحدات القطاع العام.[3]

حاول **Jan Kooiman** أن يقدمه في كتابه "الحوكمة الحديثة Modern Governance". فهو يقدم الحوكمة على أنها أمثلة جديدة للتفاعلات بين الحكومات والمجتمعات في مجالات مثل الحماية الاجتماعية والبيئة والتعليم.

تعريف **Patrick LE GALES** هو مثال على ذلك الحوكمة هي عملية تشارك فيها الجهات الفاعلة والفئات الاجتماعية والمؤسسات بهدف تحقيق أهداف محددة ومناقشتها بشكل جماعي.[4]

تعرف مؤسسة التمويل الدولية **IFC** الحوكمة بأنها : " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ". وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها : " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم

[1] بوزيان العربي ، **جلطي غالم، مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخداماتها** ، جامعةمستغانم ، جامعة تلمسان ، مجلة المالية و الأسواق ، المجلد 08 , العدد 02 , ص 434 .

[2] السعيد خلف، **دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة استبيان** ،جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ورقلة، 2011-2012 , ص3

[3] محمد ياسين غادر ،محددات الحوكمة و معاييرها ، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الادارة في عصر المعرفة ، جامعة الجنان طرابلس لبنان ، 2012 , ص 13

[4] مساهل ساسية ، الحوكمة المحلية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2024 ص 12

من المساهمين ". وهناك من يعرفها بأنها : " مجموعة قواعد ادارية تستخدم الإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها الحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين."[1]

و يمكن القول ان التعاريف اشتركة على ان الحوكمة هي منظومة من القواعد والآليات والتفاعلات التي تنظم عمل المؤسسات وتحدد كيفية إدارتها واتخاذ القرارات فيها، بمشاركة مختلف الفاعلين، بهدف تحقيق الكفاءة والشفافية وحماية المصالح وتحقيق الأهداف المشتركة.

مبادئ الحوكمة

تهدف الحوكمة إلى تحقيق عدد من الأهداف وأهمها:

.الشفافية.

.المساءلة.

. المسؤولية

.المساواة.

الشفافية :تعتبر الشفافية من المفاهيم الحديثة والمتطورة في الحوكمة، والتي يجب على الإدارة الواعية الأخذ بها لما لها من أهمية على الشركة والأطراف المعنية بها. وتعني الشفافية الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابلاً للتحقق والرؤية السليمة.

المساءلة: يحق للمساهمين مساءلة الإدارة التنفيذية عن أدائها وهذا حق يضمنه القانون وأنظمة الحوكمة لهم. كما تضمن المساءلة مسؤولية الإدارة التنفيذية أمام مجلس الإدارة ومسؤولية المجلس أمام المساهمين.

المسؤولية: تهدف أنظمة الحوكمة إلى رفع الحس بالمسؤولية لدى شقي الإدارة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأن يتصرف كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدرجة عالية من الأخلاق المهنية. كما تقر المسؤولية بالحقوق القانونية للمساهمين وتشجع التعاون بين الشركة والمساهمين في أمور شتى منها الربح وتوفير فرص العمل وتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

المساواة: المقصود بالمساواة هنا المساواة بين صغار المستثمرين وكبارهم كما يقصد بها المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. فعلى سبيل المثال، فإن مالك السهم الواحد

[1] محمد جعرير ،الحوكمة وأخلاقيات المهنة ،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية ، شلف ،2022/2021

يمتلك الحقوق نفسها التي يمتلكها مالك المليون سهم كالتصويت والمشاركة في الجمعية العمومية، ومساءلة مجلس الإدارة، وحصة من توزيع الأرباح، الخ [1]

المطلب الثاني: آليات حوكمة الخدمة العمومية بعصرنة الإدارة العمومية

عرف القطاع العام في العقود الأخير العديد من الإصلاحات ركزت في مجملها على نمط التسيير القائم، نتج عن ذلك ظهور مفهوم التسيير العمومي الجديد وصولا إلى اعتماد مفهوم الحوكمة كنمط تسييري، وهذا يتطلب تحري مبادئ الحوكمة في كل القرارات والمؤسسات سيمس ذلك الخدمات العمومية.

إصلاحات القطاع العام فيما يتعلق بنمط التسيير لها مجموعة مرتبطة بالعوامل التالية:

- دور الإدارات العمومية والحدود بين الدولة والسوق والمجتمع المدني
- إعادة في توزيع الوظائف العمومية (المركزية واللامركزية)
- وضع القواعد والإجراءات الإدارية
- تحديد الثغرات في السياسات العمومية وتحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها للمساهمة في
- تحقيق المصلحة العامة.

من خلال ما سبق يتضح أن تحسين الخدمة العمومية وتلبية الطلب المتزايد عليها يقتضي التركيز على المؤسسات القائمة عليها، خاصة وأن من مبادئ حوكمة الخدمة العمومية هو الهندسة المؤسساتية هذه المؤسسات لابد وأن تمتلك القدرة على تلبية احتياجات المواطنين فيما يتعلق بموضوع الخدمات العمومية من خلال حل المشاكل التي تواجهها احترام مواعيد التسليم تقليص التكاليف وسهولة الاستعمال والإتاحة للجميع ..... ما يتطلب وجود مورد بشري مؤهل لمثل هذه الممارسات ويمكن توضيح العلاقة بين حوكمة الخدمة العمومية ومتطلبات المؤسسات القائمة عليها من خلال الشكل التالي:

[1] أساسيات الحوكمة: مصطلحات ومفاهيم

سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبوظبي للحوكمة ، مركز أبوظبي للحوكمة ، ص10-11

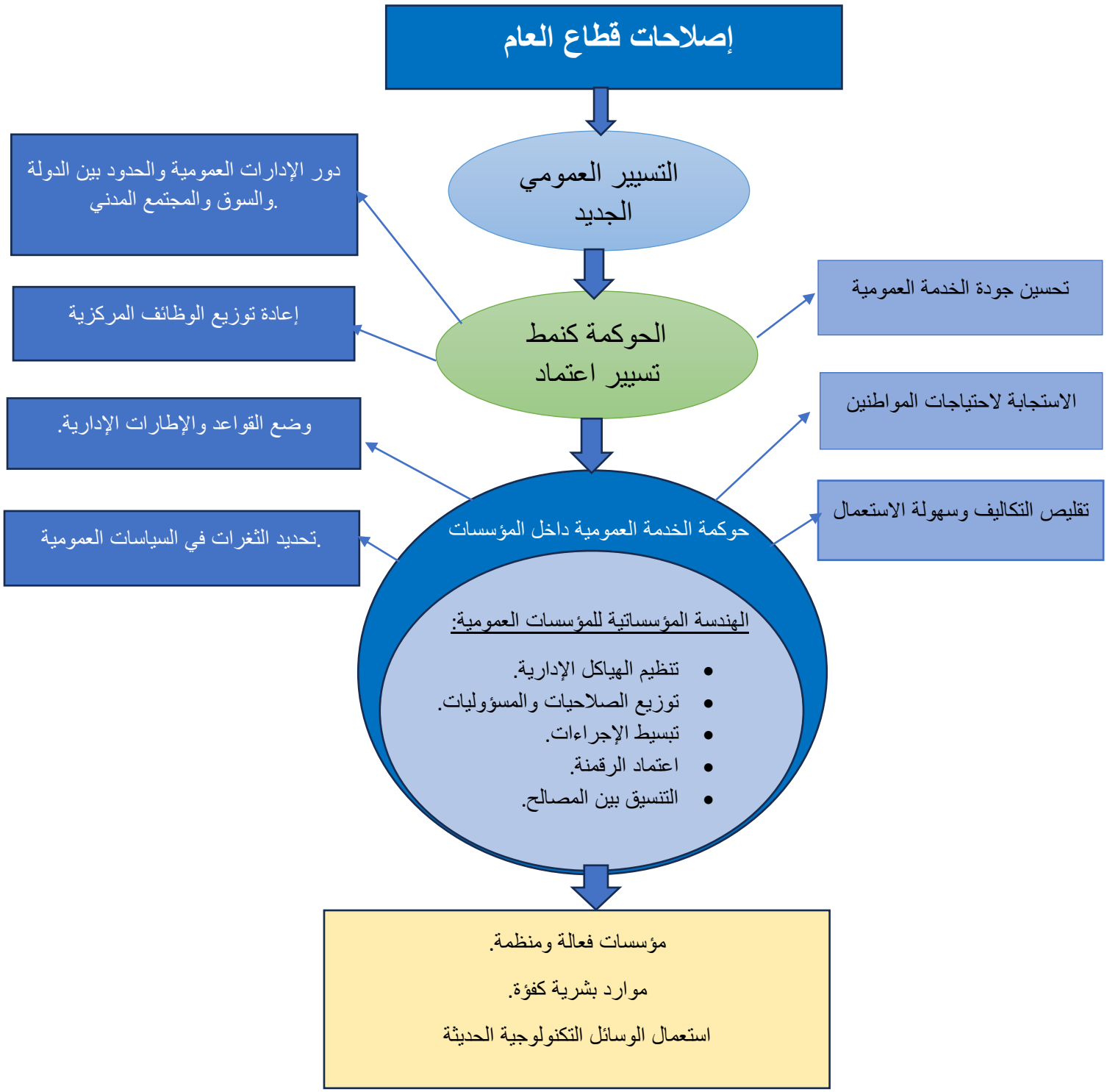
إصلاحات قطاع العام
التسيير العمومي الجديد
دور الإدارات العمومية والحدود بين الدولة والسوق والمجتمع المدني.
إعادة توزيع الوظائف المركزية
وضع القواعد والإطارات الإدارية.
تحديد الثغرات في السياسات العمومية.
الحوكمة كنمط تسيير اعتماد
تحسين جودة الخدمة العمومية
الاستجابة لاحتياجات المواطنين
تقليص التكاليف وسهولة الاستعمال
حوكمة الخدمة العمومية داخل المؤسسات
الهندسة المؤسساتية للمؤسسات العمومية:
تنظيم الهياكل الإدارية.
توزيع الصلاحيات والمسؤوليات.
تبسيط الإجراءات.
اعتماد الرقمنة.
التنسيق بين المصالح.
مؤسسات فعالة ومنظمة.
موارد بشرية كفؤة.
استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة

يعكس هذا المخطط مسار إصلاحات القطاع العام من خلال الانتقال من التسيير التقليدي إلى اعتماد التسيير العمومي الجديد كمرحلة تمهيدية، وصولًا إلى تبني الحوكمة كنمط تسييري حديث داخل المؤسسات العمومية. حيث تقوم هذه الحوكمة على إعادة تنظيم الهياكل الإدارية عبر ما يُعرف بالهندسة المؤسساتية، والتي تشمل توزيع الصلاحيات والمسؤوليات، تبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية والتنسيق بين مختلف الفاعلين. كما تهدف هذه الإصلاحات إلى تحسين جودة الخدمة العمومية، الاستجابة لانشغالات المواطنين، وتقليص التكاليف وتسهيل الاستعمال. وفي المقابل، تستند هذه العملية إلى مجموعة من المتطلبات مثل إعادة تحديد دور الإدارة العمومية، إعادة توزيع الوظائف، وتحديث الإطار القانوني بما يتماشى مع التحولات الحديثة، مما يؤدي في النهاية إلى بناء مؤسسات فعالة، مرنة، وقادرة على استغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة.

المبحث الثالث: الرقمنة كأداة لتحسين حوكمة الخدمة العمومية

يتناول هذا المبحث الرقمنة كأداة أساسية لتحسين حوكمة الخدمة العمومية، كما يبرز دورها في عصرنة الإدارة من خلال تسريع الإجراءات، تقليل التكاليف، وتبسيط الخدمات.

ويُظهر المبحث أن الرقمنة لها انعكاسات إيجابية على الموظف من خلال تسهيل العمل وربح الوقت، وعلى المواطن من خلال تحسين جودة الخدمات وتسهيل الوصول إليها. كما تؤدي الحوكمة الرقمية إلى رفع كفاءة الخدمات العامة وزيادة رضا المواطنين، خاصة في الدول التي تتوفر على بنية تحتية تكنولوجية متطورة.

المطلب الأول: مفهوم الرقمنة

المفهوم اللغوي :يمكن تعريف الرقمنة الرقم والترقيم تعجيم الكتاب ، ورقم الكتاب يرقمه رقما أعجمه وبينه وكتاب مرقوم أي قد بينت حروفه بعلامتها من التنقيط وقوله عز وجل " كتاب مرقوم كتاب مكتوب والمرقم القلم .. والرقم الكتابة والختم .. والرقم: ضرب مخطط من الوشي.. ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه [1].

المفهوم الاصطلاحي : الرقمنة (Digitization) هي العملية التي تحول من خلالها البيانات والمعلومات المخزنة في وثائق وملفات ورقية إلى صيغة رقمية بهدف حفظها وتأمينها. يتم خلال هذه العملية تحويل المعلومات إلى وحدات بيانات رقمية تعرف بـ"bits" ، حيث تنظم هذه الوحدات بطريقة تمكن من معالجتها والتعامل معها بشكل مستقل.[2]

وتشير "**شارلوت بيؤسي**" الى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري الى النظام الرقمي .

[1] ن دادي هشام ، رقمنة الخدمة العمومية و مبدأ قابلية المرفق العمومي للتكييف ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق ، 2021/2020 ، ص 12

[2] بوطالب عكاشة ، سنوسي أحمد الفاروق ، دور الرقمنة في تحسين الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ، المجلة الجزائرية المالية العامة ، المجلد 15 , العدد 01 , 2025/03/01 ، ص 244

ويقدم "**دووج هودجز**" مفهوم آخر تم نبنيه من جانب المكتبة الوطنية الكندية، ويعتبر فيه الرقمنة إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي مثل: مقالات الدوريات، والكتب والمخطوطات، والخرائط وغيرها الى شكل رقمي .[1]

يمكن تعريف الرقمنة على انها عملية يتم عن طريقها تحويل المعلومات من شكلها التقليدي الحالي إلى شكل رقمي سواء كانت هذه المعلومات صورة، أو بيانات نصية، أو ملف صوتي، أو أي شكل آخر . وقد أضاف أن النظام الرقمي يتكامل عندما يتم الاستغناء نهائيا عن الطرق اليدوية في العمل إلى الطرائق المحوسبة، بحيث يكون الحاسوب وكل ما يتصل به من معدات ووسائط خزن رقمية أدوات لتنفيذ العمل في مراحله المختلفة، ويبقى الجهد البشري مسؤول عن تشغيل وتوجيه هذه الأدوات لتنفيذ العمل والوظائف والإعمال وتقديم الخدمات.[2]

و من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج ان الرقمنة هي عملية تقنية منهجية يتم من خلالها تحويل مختلف أشكال المعلومات والبيانات (النصية، الصوتية، الصورية وغيرها) من صيغها التقليدية الورقية أو التناظرية إلى صيغ رقمية قابلة للتخزين والمعالجة والاسترجاع عبر الحاسوب، بهدف تحسين الحفظ، وتأمين المعلومات، وتسهيل استخدامها، مع اعتماد الأنظمة المحوسبة كبديل عن الأساليب اليدوية في إنجاز الأعمال وتقديم الخدمات.

المطلب الثاني: دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية

انعكاسات الرقمنة بالنسبة للموظف والمواطن

يمكننا تطبيق هذا الإجراء المرتبطة بمسارات الرقمنة الوصول الى الخروج بعدة إيجابيات:

أولا: انعكاسات الرقمنة بالنسبة للموظف

تسهيل القيام بالإجراءات الإدارية

ربح الوقت والجهد وخلو الشبابيك بفضل سرعة إنجاز العمليات وهذا ما لاحظته بمكان سابقا.

التقليل من المال والروتين في أداء المهام .

[1] بريزة بورعيب ، الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر ، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيولوجية و التنمية الإدارية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، 2022 , ص 68

[2] بوسطيلة عبد القادر ، رقمنة القطاع الوظيفي العمومي ، و اثره على عمليات التوظيف ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق ، 2023/2022 . ص 8

تطبيق هذا الإجراء كان له استقبالا واسعا للموظف داخل مؤسسة العمل فقد مثل قاعدة مضمونة تحفظ الوثائق الخاصة

انعكاسات الرقمنة بالنسبة للمواطن

هذا الإجراء لقي قبولا و استحسانا كبيرا من قبل المواطن وأعتبره نقلة نوعية لا مثيل لها،

فقد كان استخراج الوثائق هاجسا للمواطن طالبا الخدمة لما يشكله هذا الإجراء من متاعب:

التأجيلات والوقوف الساعات طويلة، لكن مع إجراء الرقمنة أستحسن وأصبح سهلا.

ربح الوقت للمواطن بفضل سرعة تقديم الخدمة.

تجنب الاكتظاظ والفوضى، وتجنب السرقات والشجارات داخل الإدارة

قضاء أوقات طويلة لانتظار لأجل الحصول على الخدمة يجعل المواطن يخسر يوم كامل من أيام عمله، فسرعة الرقمنة للحصول على الخدمة قضت على سوء المعاملة.[1]

انعكاس الحوكمة الرقمية على الدول

العلاقة بين الحوكمة الرقمية وكفاءة الخدمات العامة. قد أفادت الدول التي تبنت الحوكمة الرقمية على نطاق أوسع بتقديم خدمات عامة أكثر كفاءة، وذلك من خلال تقليل أوقات المعالجة، وخفض تكاليف تقديم الخدمات، وزيادة رضا المواطنين. فعلى سبيل المثال، في الدول الصناعية كالسويد وألمانيا، أدى الاستخدام الواسع النطاق للمنصات الرقمية للخدمات الحكومية إلى انخفاض ملحوظ في الوقت اللازم للوصول إلى الخدمات العامة، فضلاً عن انخفاض التكاليف التشغيلية المرتبطة بتقديم الخدمات. كما أفادت هذه الدول بارتفاع مستوى رضا المواطنين عن الخدمات الحكومية، ويعزى ذلك إلى زيادة الشفافية وسهولة الوصول التي أتاحتها التقنيات الرقمية. في المقابل،

أظهرت دول مثل نيجيريا وإندونيسيا، التي تبنت الحوكمة الرقمية على نطاق أضيق، تحسينات أقل وضوحًا في كفاءة الخدمات العامة. وتستثمر الحكومات في جميع أنحاء العالم موارد مالية كبيرة وتخصصها لتطوير الحكومة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أشارت التحليلات الإحصائية إلى أن العلاقة بين الحوكمة الرقمية والكفاءة كانت أضعف في هذه الدول، مع تباطؤ في

[1] عنصر إبراهيم ، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية دراسة حالة بلدية دار يغمراسن ، المركز الجامعي مغنية ، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير ، 2023/2024 ص32

تحسين وقت تقديم الخدمات ورضا المواطنين. وتُشير هذه النتائج إلى أن فوائد الحوكمة الرقمية تتحقق بشكل أسرع في الدول التي تتمتع ببنية تحتية تكنولوجية أكثر تطورًا وأطر مؤسسية أقوى [1]

خلاصة الفصل :

يتناول الفصل الأول موضوع الخدمة العمومية وحوكمتها في ظل التحول الرقمي، حيث يبدأ بتقديم مقاربة مفاهيمية للخدمة العمومية، إذ تُعرف على أنها مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الدولة أو الهيئات التابعة لها بهدف تلبية حاجات المواطنين وتحقيق المصلحة العامة. كما يبرز خصائصها الأساسية مثل عدم الملموسية، التلازمية، التباين، وعدم انتقال الملكية. ويرتكز تسييرها على مبادئ جوهرية أهمها المساواة بين المواطنين، استمرارية الخدمة، الفعالية، التكيف مع حاجات المجتمع، إضافة إلى المجانية النسبية. كما يعرض الفصل مختلف أنواع الخدمات العمومية سواء كانت إدارية، اجتماعية، اقتصادية أو خدمات سيادية.

ثم ينتقل الفصل إلى حوكمة الخدمة العمومية، حيث يوضح مفهوم الحوكمة باعتبارها منظومة من القواعد والآليات التي تنظم عمل المؤسسات وتحدد كيفية اتخاذ القرار بمشاركة مختلف الفاعلين. كما يبرز أهم مبادئها المتمثلة في الشفافية، المساءلة، المسؤولية والمساواة، والتي تهدف إلى تحسين الأداء وضمان التسيير الرشيد. ويركز كذلك على آليات تطبيق الحوكمة من خلال عصرنة الإدارة العمومية، عبر إصلاحات القطاع العام، إعادة تنظيم الهياكل الإدارية، توزيع الصلاحيات، وتبسيط الإجراءات، بما يسمح بتحسين جودة الخدمات العمومية والاستجابة لمتطلبات المواطنين.

وفي المبحث الثالث، يتناول الفصل الرقمنة كأداة لتعزيز حوكمة الخدمة العمومية، حيث تُعرف الرقمنة بأنها عملية تحويل المعلومات والخدمات من الشكل التقليدي إلى الشكل الرقمي. ويسلط الضوء على دورها في تحسين الأداء الإداري من خلال تسريع الإجراءات، تقليل التكاليف، تقليص البيروقراطية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات. كما يبرز آثارها الإيجابية على كل من الموظف (تسهيل العمل، ربح الوقت) والمواطن (سرعة الحصول على الخدمة، تقليل الاكتظاظ). إضافة إلى ذلك، يشير إلى أن

[1] Anwar Sadat1, Herman Lawelai2 Andre Putra Yudarsat3 ،The Impact of Digital Governance on Public Service Efficiency: ACross-Country Analysis ،Journal of Governance and Local Po ،Vol. 7, No. 1, May 03, 2025 , p 26-27

الحوكمة الرقمية تساهم في رفع كفاءة الخدمات العامة وزيادة رضا المواطنين، خاصة في الدول التي تمتلك بنية تحتية رقمية متطورة.

وفي الأخير، يخلص الفصل إلى أن التحول الرقمي يمثل ركيزة أساسية لتحديث الإدارة العمومية وتحقيق حوكمة فعالة، من خلال تحسين جودة الخدمات، تعزيز الشفافية، وتقوية العلاقة بين الإدارة والمواطن.

الفصل الثاني:

واقع الرقمنة في الإدارة الجزائرية – الإطار القانوني والتطبيقي

تمهيد :

يعد التحول الرقمي من أهم التحولات التي تشهدها الأنظمة الإدارية والاقتصادية في الوقت الراهن، حيث لم يعد يقتصر على كونه خيارًا تقنيًا، بل أصبح ضرورة حتمية تفرضها التطورات المتسارعة ومتطلبات العصر الحديث. وفي هذا الإطار، سعت الجزائر إلى تحديث الإدارة العمومية وعصرنة خدماتها من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية والتقنية الهادفة إلى تحسين الأداء الإداري وتعزيز جودة الخدمة العمومية.

ولا يمكن فهم مسار التحول الرقمي في الجزائر دون التطرق إلى مختلف أبعاده، بدءًا بالإطار القانوني والتنظيمي الذي يحدد آليات تطبيقه، مرورًا بالبنية المؤسساتية المكلفة بتجسيده ومتابعته، وصولًا إلى الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025-2030 التي تهدف إلى بناء "جزائر رقمية". غير أن هذا المسار يواجه عدة تحديات وصعوبات تتطلب التقييم والتشخيص المستمر.

وعليه، يتناول هذا الفصل دراسة وتحليل هذه الجوانب من خلال ثلاثة مباحث رئيسية، حيث يخصص المبحث الأول للإطار القانوني والمؤسساتي للتحول الرقمي، بينما يتناول المبحث الثاني الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ومرتكزاتها، أما المبحث الثالث فيركز على تقييم هذه الاستراتيجية وأبرز التحديات التي تواجه عملية الرقمنة في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي للرقمنة في الجزائر

لا يمكن تحقيق تحول رقمي فعّال بمعزل عن إطار قانوني ومؤسساتي متكامل، إذ إن التطور التكنولوجي وحده لا يكفي لتحقيق الأهداف المرجوة ما لم تدعمه منظومة تشريعية تنظم استخداماته وتحدد الحقوق والالتزامات، إلى جانب هياكل مؤسساتية تتولى التنسيق والمتابعة. وفي هذا السياق، عملت الجزائر تدريجيًا على وضع مجموعة من القوانين والتنظيمات المرتبطة بالمجال الرقمي، مع إنشاء هيئات ومؤسسات متخصصة لمرافقة مسار الرقمنة. وعليه، يهدف هذا المبحث إلى دراسة الإطار القانوني من خلال أهم النصوص والمراسيم المنظمة للتحول الرقمي، وكذا الإطار المؤسساتي عبر عرض أبرز الهياكل والأجهزة المكلفة بتجسيده، وذلك بهدف تقييم مدى توافق هذا الإطار مع متطلبات التحول الرقمي الشامل في الجزائر.

المطلب الاول : التشريعات الوطنية للرقمنة

استندت الدراسة في فصلها الثاني الى مجموعة من النصوص و القواعد القانونية التي تنفتح من خلالها لتحديد اهمية البعد القانوني و المؤسساتي و تعزيز مسارات الرقمية المرتبطة بمنطق الخدمة العمومية

النصوص التشريعية:

كل هذه النصوص الأساس الذي يحدد المبادئ العامة للتحول الرقمي في الجزائر ويؤطر أبعاده القانونية، حيث لا يقتصر هذا التحول على كونه خيارًا تقنيًا أو توجهًا سياسيًا فحسب، بل يعد مسارًا متكاملاً يستلزم توفر بيئة قانونية واضحة تضمن الشفافية والفعالية. كما يسهم هذا الإطار في تحديد مسؤوليات مختلف الفاعلين، ووضع ضوابط دقيقة تكفل حماية حقوق الأفراد والمؤسسات وتعزز الثقة في الممارسات الرقمية.

وفي هذا الاطار سعت الجزائر إلى بناء الأسس القانونية للتحول الرقمي من خلال مجموعة من التشريعات التي أرست قواعد التعاملات الرقمية وحماية البيانات، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر بعض القوانين منها :

نذكر منها القانون رقم 15-04 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني الذي وضع الأساس القانوني للتعاملات الرقمية، القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي والذي يهدف إلى تعزيز الثقة الرقمية من خلال حماية الحياة الخاصة بالإضافة إلى ذلك القانون رقم 09-04 المؤرخ في 5 أوت

2009 يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها في الجزائر . وهو الذي يعتبر من أوائل التشريعات التي نظمت مجال التحول الرقمي في الجزائر .[1]

تُعدّ هذه القوانين وغيرها ركائز قانونية أساسية، تهدف إلى إرساء إطار موحّد وشامل يحدد معالم تنظيمية فعّالة في مجال التحول الرقمي في الجزائر. كما يمكن تدعيم هذا الإطار بالمراسيم الرئاسية والتنفيذية، التي تسهم في توضيح آليات التطبيق وتفصيل الأحكام القانونية، بما يعزز فعالية التنظيم ويضمن حسن تنفيذ السياسات الرقمية.

. مرسوم رئاسي رقم317–19 ، يتضمن أنشاء وكالة وطنية لتطوير الرقمنة وتحديد مهامها وتنظيمها وسيرها مرسوم رئاسي رقم 163–20 ، لإنشاء وزارة الرقمنة والإحصائيات.

المراسيم التنفيذية :

.مرسوم تنفيذي 33–20 الذي يحدد صلاحيات وزير الرقمنة والإحصائيات، العدد. 74

المرسوم التنفيذي رقم 364–20 ، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الرقمنة والإحصائيات الجريدة الر سمية العدد 74 .[2]

المطلب الثاني : الاطار المؤسساتي للتحول الرقمي

ترتكز البنية المؤسساتية للتحول الرقمي في الجزائر أساسا على المحافظة السامية للرقمنة التي أوكلت إليها مهمة تنسيق السياسات وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للرقمنة 2025/ 2030[3] , انشئت المحافظة السامية للرقمنة تحت وصاية رئاسة الجمهورية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 23–314 المؤرخ في 6 سبتمبر 2023، المعدل بالمرسوم الرئاسي رقم 24–63 المؤرخ في 01 فيفري 2024، الذي حدد هيكلتها الداخلية وآليات عملها التنظيمية، بما يشمل توزيع الاختصاصات على هياكلها التنفيذية وتحديد مهام لجنتها العلمية والتقنية.ما منحها مكانة محورية تؤهلها لقيادة التحول الرقمي الوطني بصفة شاملة وأفقية لتوحيد الجهود نحو تجسيد الإرادة السياسية للدولة في جعل الرقمنة رافعة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وأداة أساسية لتحديث الإدارة العمومية وعصرنتها وبناء اقتصاد رقمي مستدام [4],و تتمثل مهام إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي حسب في وضع استراتيجية شاملة بالتنسيق مع مختلف

[1] د. عبنة قيس ، الإطار القانوني الافتراضي للتحول الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية ، جامعة الوادي ، 16/12/2025 ص161
[2] صليحة بن نملة ،واقع الرقمنة في الجزائر ، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، المجلد 9 ،العدد 2 ،2 29/11/025 ، ص 1223 .
[3] د. عبنة قيس ,المرجع نفسه , ص 168 .
[4] الموقع الرسمي للمحافظة السامية للرقمنة ,https://www.hcn.dz/pres-HCN/Haut-Commissariat-%C3%A0-la-Num%C3%A9risation

القطاعات والمؤسسات والفاعلين الاقتصاديين والمجتمع المدني، مع متابعة تنفيذها وضمان انسجام المخططات القطاعية معها. كما تشمل تقييم أداء القطاعات واقتراح التصحيحات اللازمة وفق مؤشرات الرقمنة، وتحديد المشاريع ذات الأولوية والاستثمارات الاستراتيجية ووسائل تمويلها. إضافة إلى ذلك، يتم العمل على ضمان أمن الأنظمة المعلوماتية، واقتراح الأطر القانونية والتنظيمية والحلول التقنية المناسبة، وتعزيز السيادة الرقمية وتطوير الكفاءات الوطنية، إلى جانب إنجاز الدراسات الاستشرافية والتعاون مع الهيئات الدولية المختصة في مجال الرقمنة.[1] غير أن هذه الهيئة، رغم أهميتها، ما تزال في طور التأسيس وتحتاج إلى دعم حقيقي عبر استحداث مؤسسات متخصصة في مجالات دقيقة مثل حماية البيانات الشخصية والأمن السيبراني .وفي هذا الإطار، تلعب المديرية العامة للعصرنة والوثائق والأرشيف (DGMDA)دورا مكملا، حيث تتكفل بتحديد وتنفيذ ومتابعة سياسة العصرنة وعقلنة إجراءات ومناهج التسيير، من خلال إدماج وتعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتطوير الأنظمة المعلوماتية، وتسيير قواعد المعطيات وضمان أمنها، إضافة إلى الأرشفة الإلكترونية ونشر المعلومات بين الإدارة والمواطن . ويتجسد هذا الدور من خلال هيكلها التنظيمي الذي يضم عدة مديريات فرعية متخصصة، على غرار المديرية الفرعية للشبكات المعلوماتية التي تعنى بتطوير البنية التحتية الرقمية والشبكات، والمديرية الفرعية للبرمجيات المكلفة بتطوير التطبيقات والأنظمة المعلوماتية، إلى جانب المديرية الفرعية للتجهيزات والصيانة التي تضمن جاهزية الوسائل التقنية .كما تشمل المديرية الفرعية لتسيير قواعد المعطيات والمديرية الفرعية لتسيير الدخول إليها، واللتين تسهران على تنظيم واستغلال البيانات، فضلا عن المديرية الفرعية للاستشراف والمديرية الفرعية لليقظة التكنولوجية اللتين تضطلعان بمهام التخطيط الاستراتيجي ومتابعة التطورات التكنولوجية .ولا يمكن إغفال المديرية الفرعية للتصديق الإلكتروني والأمن المعلوماتي التي تعزز حماية الأنظمة الرقمية، إضافة إلى المديريات الفرعية المكلفة بتسيير الوثائق والأرشيف، مما يعكس تكاملا وظيفيا يساهم في تجسيد التحول الرقمي داخل الإدارة العمومية .وبذلك يتضح أن الهيكلة المؤسسية ليست مجرد خيار إداري، بل شرط أساسي لتحقيق تحول رقمي متكامل ومتوازن.

[1] الجريدة الرسمية ,23-314 , العدد 59 , 10 سبتمبر 2023

المبحث الثاني : الإستراتيجية الوطنية التحول الرقمي

قبل الخوض في تفاصيل الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر، يبدو من الضروري التوقف عند المفاهيم والمرتكزات النظرية التي تُشكّل الأساس الفكري لأي استراتيجية رقمية ناجحة. فالاستراتيجية ليست مجرد وثيقة تُرصد فيها الأهداف، بل هي رؤية شاملة تنبثق من تشخيص دقيق للواقع وتستشرف المستقبل ، محوّلة الطموحات السياسية إلى خطط تنفيذية قابلة للقياس والتقييم. ولهذا يسعى هذا المبحث إلى استجلاء مفهوم الاستراتيجية والتحول الرقمي ومراحل إعدادها، قبل أن يتوقف عند الاستراتيجية الوطنية الجزائرية 2025–2030 في محاورها وأهدافها وآليات متابعتها.

المطلب الاول : تعريف الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي

1. تعريف الاستراتيجية :

تعرف الاستراتيجية مجموعة من القرارات الجوهرية والمؤثرة التي تعتمدها المؤسسة لتعزيز قدرتها على استثمار الفرص التي تتيحها البيئة، ووضع أنسب السبل لحمايتها من التهديدات التي تفرضها، ويتم اتخاذ هذه القرارات على مستوى المؤسسة ككل، وعلى مستوى الوحدات الاستراتيجية، وكذلك على المستوى الوظيفي .[1]

يعرفها توماس Thomas على أنها : "خطط وأنشطة المنظمة التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة المنظمة وأهدافها بين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية .[2]

2. التحول الرقمي :

يعتبر التحول الرقمي العملية التي تطبقها المؤسسة لدمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال تغير هذه العملية بشكل أساسي الطريقة التي تقدم بها المؤسسة القيمة للعملاء تعتمد الشركات تقنيات رقمية مبتكرة لإجراء تحولات ثقافية وتشغيلية تتوافق بشكل أفضل مع متطلبات العملاء المتغيرة.[3]

[1] صونية كيلاني ، مساهمة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الإقتصادية بتطبيق الإدارة الإستراتيجية دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الأدوية خلال الفترة 2000-2005 جامعة محمد خيضر – بسكرة ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ص 16

[2] نور الدين بوعشة ، قراءة في مفهومي التخطيط والإستراتيجية ، مخبر علم الاجتماع المناجمانت والمنظمات جامعة الجزائر - -2- أبو القاسم سعد الله، الجزائر ،مجلة المربي ، 2017 ، ص 117

[3] معيتيقة أحمد حسن القعود ، التحول الرقمي وممارسة الادارة الالكترونية ،الجامعة الالكترونية للدراسات العليا ، ص 28

كما يمكن تعريفها ايضا على انه تحول المؤسسات من النموذج التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على دمج التكنولوجيا الرقمية يتضمن تحويل الخدمات الأساسية والحيوية المرتبطة بخدمة الأفراد والشركات والاستثمارات المختلفة من الشكل التقليدي إلى الشكل الإلكتروني الذكي.[1]

3. استراتيجيات التحول الرقمي :

يمكن وصف استراتيجية التحول الرقمي بأنه مشروع حكومي يتضمن جميع خدمات المؤسسات والقطاعات المختلفة للدولة، ويعكس تحويل الخدمات الحيوية والضرورية المرتبطة بأفراد المجتمع والمؤسسات والاستثمارات المتنوعة من صيغتها التقليدية إلى الصيغة الإلكترونية الذكية باستخدام تقنيات حديثة ومتطورة .[2]

المطلب الثاني : مراحل إعداد إستراتيجية للتحول الرقمي

تحديد الرؤية: ينبغي على المؤسسة تحديد رؤيتها وأهدافها، لكن بدلاً من الانشغال بالمشكلات التي تحاول حلها من خلال الابتكارات، يتوجب عليها التركيز على الهدف النهائي وما تسعى لبلوغه .لذا، من الضروري وضع أهداف طويلة الأجل والتركيز على تجربة العملاء والموظفين .تحتاج المؤسسات إلى تطوير رؤية استراتيجية تستند إلى أهدافها ومواردها الحالية لتحقيق هذه الرؤية .

تقييم قدرة التحول الرقمي للمنضمات : تقييم قدرة التحول الرقمي للمنظمات :يتم قياس قدرة التحول الرقمي للمنظمات من خلال تقييم وضع المؤسسة في هذا المجال، حيث يتوجب على المنظمة فحص بنيتها التحتية وكفاءة نظمها وتطبيقاتها البرمجية في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية .يساهم هذا التقييم في الكشف عن الخدمات التي تحتاج إلى تطوير والعمليات التي تستدعي التحسين مما يمكن المنظمة من اختيار المهام والاستثمارات الضرورية لاستراتيجية التحول الرقمي بأفضل صورة ممكنة.

تصميم تجربة المستخدم النهائي و الموظف : بعد وضع الرؤية وتقييم الوضع الراهن للمؤسسة، يجب تصميم تجربة المستخدم النهائي والموظف، ودعم القيادة والعوامل البشرية القادرة على تحقيق التحول، وإقناع الآخرين بالمشاركة فيه من خلال توضيح مزايا التغيير وآثاره الإيجابية.

تقدير الحالة الراهنة :يشمل التعرف على نقاط القوة والضعف، فضلاً عن الفرص والتحديات التي تواجه المنظمة؛

[1] خيرة شاوشي, زهرة خلوف. التحول الرقمي في الجزائر، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ،. 25.08.2023 ص 19

[2] بد الإله شوثري. مريم بونيهي ، دور الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر - رؤية 2030 ، المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة، مخبر الجغرافيا الاقتصادية والتبادل الدولي ، الجزائر ، المجلد 18 العدد 1 جوان (2023)، ص 409 .

وضع خطة تنفيذية :تتضمن هذه الخطوة تزويد الموارد المطلوبة لضمان النجاح في الأداء وتفادي الأخطاء أثناء التنفيذ.

ضبط ثقافة المنظمة والبنية التحتية يبدأ بإعداد البنية التحتية للمؤسسة، عبر تشكيل فريق من الخبراء الرقميين مثل المدير الرقمي، لضمان نجاح التحول، وفي حال غياب الكفاءات الداخلية، يمكن الاستعانة بشريك خارجي موثوق .يجب أيضًا جعل التحول الرقمي جزءا أساسيًا من أهداف المؤسسة وبناء ثقافة رقمية تتماشى مع العمليات الجديدة المحولة رقميا[1]

المطلب الثالث :لاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر 2025-2030

وضعت الجزائر الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025-2030، بإشراف المحافظة السامية للرقمنة، تحت وصاية رئاسة الجمهورية، بهدف تأسيس منظومة رقمية متكاملة تعزز الحوكمة، وتحفز الاقتصاد، وتقرب الإدارة من المواطن.

1. الرؤية العامة: "جزائر رقمية 2030"

تسعى الاستراتيجية الوطنية إلى إرساء تحول رقمي شامل يمكّن الجزائر من بلوغ مكانة ريادية على المستوى القاري في هذا المجال الحيوي، من خلال تبني مقاربة متكاملة ترتكز على الرقمنة الكلية للخدمات العمومية، بما يسمح بتحسين جودة الأداء الإداري، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز الشفافية في تقديم الخدمات للمواطنين. كما تهدف هذه الاستراتيجية إلى بناء اقتصاد رقمي وطني متنوع ومنتج، قادر على خلق الثروة وفتح آفاق جديدة للاستثمار والابتكار، بما يدعم النمو الاقتصادي المستدام ويعزز تنافسية البلاد. وفي السياق ذاته، تولي أهمية كبيرة لتعميم الولوج إلى شبكات الاتصال ذات الجودة العالية، بما يضمن تقليص الفجوة الرقمية بين مختلف الفئات والمناطق، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص. ويأتي كل ذلك في إطار رؤية شاملة تراعي مبادئ العدالة الاجتماعية، وتؤكد على ضرورة حماية السيادة الرقمية الوطنية، بما يكفل التحكم في المعطيات والموارد الرقمية وضمان أمنها واستقلاليتها.[2]

2. مرتكزات الاستراتيجية

ترتكز هذه الرؤية على عنصرين أساسيين:

[1] صبرينة بن عطاء الله , احمد تميزار ,استراتيجية التحول الرقمي في المؤسسات الجزائرية , من الرؤية الى التطبيق العملي ,مجلة البصائر للبحوث الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ,المجلد 3 , العدد 2 ,ديسمبر 2024 , ص 29

[2] محمد روة ,دليل الجماعات المحلية لتنفيذ استراتيجية التحول الرقمي في الجزائر 2030.2025 ,الشهاب الاكاديمية ص63

ما تتضمن الاستراتيجية ركيزتان أساسيتان، تعني أولاهما بالجانب القانوني والتنظيمي المنظم والمؤطر والضابط لمجال الرقمنة، وهو "ما تعمل عليه حاليا المحافظة السامية للرقمنة من خلال إعداد مشروع قانون الرقمنة"، مثلما كشفت عنه بن مولود.

أما الركيزة الثانية فتتعلق بالأمن الرقمي وتشمل حماية البيانات والأنظمة من التهديدات السيبرانية[1].

الإطار القانوني والتنظيمي :

العمل على إعداد قانون شامل ينظم استراتجية الرقمنة في الجزائر ويؤطر مشاريعها، معمواءمة التشريعات القائمة مع التحول الرقمي.

أمن الأنظمة المعلوماتية :

يشكل الأمن السيبراني الركيزة الاساسية لضمان سلامة البيانات واستمرارية الخدمات

ويتكفل به المجلس الوطني لأمن الأنظمة المعلوماتية

3. قيم ومبادئ الاستراتيجية

- تحقيق الشفافية وفعالية في التسيير.
- تحقيق العدالة والمساواة في الولوج للخدمات الرقمية.
- تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- مركزية المواطن والادارة في العملية الرقمية.
- تحقيق التشاركية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
- حماية البيانات الشخصية.
- تعزيز السيادة الرقمية الوطنية.[2]

4. المحاور الاستراتيجية الخمسة (25) هدفا رئيسيا)

1. محور البنية التحتية الرقمية

ركّز المحور الأول المعنون بـ"البنى التحتية الأساسية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال" على تطوير وعصرنة البنية التحتية الرقمية باعتبارها الأساس لتحقيق التحول الرقمي في الجزائر. ويشمل ذلك

[1] الإعلان عن مضمون الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي لآفاق 2030 , الموقع الرسمي للاذاعة الجزائرية , 12/05/2025 ,تاريخ الاطلاع 18.04.2026

[2] محمد روة ,نفس المرجع , ص 64

تعزيز شبكات الاتصالات ومراكز البيانات بما يضمن ربطاً قوياً وشاملاً، مع تمكين جميع الأفراد والأسر والمؤسسات من الولوج إلى الإنترنت عالي الجودة بنسبة 100%، بهدف تقليص الفجوة الرقمية وتحسين جودة الخدمات العمومية وتعزيز الحوكمة الرقمية[1].

كما يسعى هذا المحور إلى استثمار قدرات الربط الوطنية لتوسيع التعاون الإقليمي، خاصة مع دول الساحل، من خلال تصدير الخدمات الرقمية وتعظيم عائدات الاستثمار في هذا المجال. ومن جهة أخرى، يولي أهمية كبيرة لتطوير مراكز البيانات الوطنية وفق المعايير الدولية، بما يعزز السيادة الرقمية والاستقلالية التكنولوجية، إلى جانب دعم خدمات الحوسبة السحابية وتصديرها لتعزيز مكانة الجزائر في السوق الرقمية العالمية. كما يتضمن تعميم استخدام النطاق الوطني[2] (.dz) بهدف تعزيز الهوية الرقمية الوطنية وزيادة حضور الفاعلين المحليين على شبكة الإنترنت.

2. محور رأس المال البشري والتكوين

- يهدف هذا التوجه إلى تعزيز رأس المال البشري في المجال الرقمي من خلال تكوين ما لا يقل عن 500 ألف مختص في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بما يلبي احتياجات سوق العمل ويدعم التحول الرقمي. كما يسعى إلى الحد من هجرة الكفاءات الرقمية عبر تحسين بيئة العمل وتوفير فرص مهنية محفزة، بما يسمح بتقليصها بنسبة 40 %. وفي السياق ذاته، يتم التركيز على تطوير برامج التكوين المستمر لمواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة، وضمان تحديث مهارات الموارد البشرية بشكل دائم، بما يعزز الابتكار ويرفع من تنافسية الاقتصاد الرقمي الوطني.[3]

3. محور الحوكمة الرقمية

يهدف هذا المحور إلى إحداث تحول جذري من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الرقمية، بما يضمن تقديم خدمات أكثر فعالية وسرعة في الإنجاز، قائمة على الشفافية وخاضعة لمبدأ سيادة القانون، ضمن رؤية استراتيجية موحدة. كما يسعى إلى تحسين جودة الخدمة العمومية الموجهة للمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين، مع ضمان حماية البيانات وتأمينها، وترسيخ السيادة الوطنية في المجال الرقمي من خلال التحكم في الموارد والمعطيات الرقمية[4].

---

[1] الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر ,الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رئاسة الجمهورية المحافظة السامية للرقمنة ,نسخة أوت 2024 , ص 14.15

[2] الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر ,المرجع نفسه.

[3] محمد روة ,نفس المرجع , ص 64

[4] كتاف عبد القادر ,انزارن عادل ,استراتيجية التحول الرقمي ضمن سياسات العامة التنموية في الجزائر الواقع و الافاق , جامعة مستغانم ,مجلة افاق فكرة ,10.11.2024 , ص 185 .

4. محور الاقتصاد الرقمي

رتكز هذا المحور على تسريع التحول الرقمي للمؤسسات والتجار، من خلال تقليص معاملات الدفع النقدي، خاصة تلك التي تتجاوز 500.000 دج، عبر تعميم وسائل الدفع الإلكتروني، بما يعزز الشمول المالي. كما يهدف إلى رفع استخدام الأنظمة الرقمية في التسيير الداخلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليصل إلى 80%، بما يساهم في تحسين الأداء وزيادة الإنتاجية.

وفي إطار تطوير الصناعة الرقمية، تسعى الاستراتيجية إلى إنشاء 100.000 مؤسسة ناشئة في مجال الرقمنة، ورفع مساهمة الاقتصاد الرقمي إلى 20% من الناتج الداخلي الخام، إضافة إلى تحقيق 500 مليون دولار من صادرات منتجات وخدمات تكنولوجيات الإعلام والاتصال. كما تهدف إلى بروز 50 رائداً وطنياً في المجال الرقمي قادرين على المنافسة دولياً.

ومن جهة أخرى، تعمل على تعزيز جاذبية الاستثمار الأجنبي من خلال استقطاب ما يصل إلى 1 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع استقطاب 10 فاعلين دوليين كبار في مجال الرقمنة، بما يدعم مكانة الجزائر في الاقتصاد الرقمي العالمي[1].

5. محور المجتمع الرقمي:

يركّز هذا المحور على تحقيق شمول رقمي فعلي من خلال ضمان ولوج متكافئ وواسع لتكنولوجيات الإعلام والخدمات الرقمية لفائدة مختلف فئات المجتمع، بما يعزز استخدامها ويقلّص الفجوة الرقمية. كما تسعى إلى رفع مستوى مشاركة المواطنين في الحياة العامة عبر الفضاء الرقمي، دعماً للديمقراطية التشاركية وتحسين الحوكمة من خلال إشراكهم في صنع القرار. وفي السياق ذاته، تهدف إلى تطوير محتوى رقمي وطني يعكس الهوية الثقافية، ويكون موجهاً ومتاحاً لجميع فئات المجتمع، بما يعزز الانتماء ويشجع الإبداع الرقمي المحلي[2].

6. آليات التنفيذ والمتابعة:

7. تتضمن الاستراتيجية مخططين مكملين

- مخطط العمل الاستراتيجي لتجسيد التحول الرقمي.
- مخطط متابعة التنفيذ والتقييم

[1] الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر ,المرجع نفسه ,ص 18,19
[2] الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر ,المرجع نفسه ,ص 20

تسهر المحافظة السامية للرقمنة على تنسيق الجهود توجيه المبادرات القطاعية وتقييم الأداء.[1]

من خلال ما تقدم يظهر جليا بأن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025-2030 مشروع طموح لجعل الجزائر دولة رائدة في المستقبل، أساسها الرقمنة الشاملة، لبناء اقتصاد متنوع، ويعزز السيادة الوطنية، ويقرب الإدارة من المواطن، الا أن هذه الرؤية الطموحة لا تتحقق الا بالتعبئة الشاملة للموارد البشرية والمؤسساتية من أجل إنجاح هذا التحول التاريخي .

[1] محمد روة ,نفس المرجع , ص 65

المبحث الثالث :تحديات و تقييم التحول الرقمي

بعد التطرق في المبحثين السابقين إلى الإطار القانوني والمؤسساتي للتحول الرقمي في الجزائر وإلى ماهية الاستراتيجية الوطنية ومحاورها الكبرى، يبقى السؤال الجوهري مطروحاً حول مدى انعكاس هذه الجهود على أرض الواقع وما إذا كانت الأهداف المسطرة تسير في الاتجاه الصحيح. وعليه يسعى هذا المبحث إلى رصد أبرز التحديات التي تواجه مسيرة التحول الرقمي في الجزائر على مختلف الأصعدة التقنية والبشرية والتشريعية والأمنية، ثم تقييم هذه المسيرة تقييماً موضوعياً بالاستناد إلى أداة التحليل الرباعي SWOT ومؤشر الجاهزية الشبكية، في مسار التحول الرقمي وتحديد ما ينبغي مراجعته وتصحيحه لضمان بلوغ الأهداف المنشودة.

المطلب الاول : تحديات التحول الرقمي

ضعف البنية التحتية الرقمية :تعاني الجزائر من نقص واضح في البنية التحتية الداعمة للتحول الرقمي، يتجلى في ضعف شبكات الاتصال وارتفاع تكاليف الإنترنت، مما يحد من تعميم الوصول إلى الخدمات الرقمية .

نقص الكفاءات البشرية :يمثل غياب الخبرات المتخصصة في مجالات التكنولوجيا الرقمية تحدياً رئيسياً، مما يستدعي تكوين وتأهيل موارد بشرية قادرة على قيادة وتنفيذ مشاريع التحول الرقمي .

التحديات التشريعية :تتطلب المنظومة القانونية تحديثاً لمواكبة متطلبات العصر الرقمي، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية، وضمان حقوق الملكية الفكرية، ووضع أطر قانونية داعمة للاقتصاد الرقمي .

المقاومة الثقافية والتردد في التبني :تواجه بعض الفئات، خصوصاً في المناطق الريفية، صعوبات في تقبل التكنولوجيا الرقمية نتيجة ضعف الوعي أو التمسك بالأساليب التقليدية، مما يبطئ انتشار التحول الرقمي .

الأمن السيبراني :يشكل تزايد التهديدات والهجمات الإلكترونية تحدياً كبيراً، ما يستدعي تعزيز أنظمة الحماية الرقمية وتطوير استراتيجيات فعالة لضمان أمن البيانات والمعلومات[1].

.التحديات البشرية: تتمثل في نقص المهارات التقنية لدى العاملين، مما يستدعي تعزيز برامج التكوين والتأهيل المستمر، إلى جانب قلة الكفاءات البشرية المتخصصة في المجال الرقمي، وهو ما يحدّ من قدرة المؤسسات على مواكبة متطلبات التحول الرقمي.

[1] بن احمد فاطمة الزهراء , بن احمد نادية ,ص507

.التحديات التنظيمية والإدارية: تشمل ضعف الثقافة التنظيمية غير المنفتحة على التغيير، وغياب التنسيق الفعّال بين مختلف المستويات الإدارية، إضافة إلى عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات. كما يبرز غياب رؤية استراتيجية واضحة وعدم إدراك أهمية التحول الرقمي، إلى جانب محدودية الإمكانيات والموارد الرقمية داخل المؤسسات.

التحديات التقنية: تتمثل أساساً في ضعف البنية التحتية الرقمية، خاصة ما يتعلق بشبكات الإنترنت وارتفاع تكاليفها، مما يعيق تعميم استخدام الخدمات الرقمية.

.التحديات التشريعية: ترتبط بقصور الإطار القانوني في مواكبة متطلبات التحول الرقمي، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية وضمان حقوق الملكية الفكرية.

التحديات الثقافية والاجتماعية: تظهر من خلال المقاومة الثقافية والتردد في تبني التكنولوجيا، خاصة في بعض المناطق، نتيجة ضعف الوعي أو التمسك بالأساليب التقليدية.

التحديات الأمنية: تتمثل في تزايد مخاطر الأمن السيبراني، مما يفرض ضرورة تعزيز أنظمة الحماية وتطوير آليات فعالة لضمان أمن البيانات والمعلومات[1].

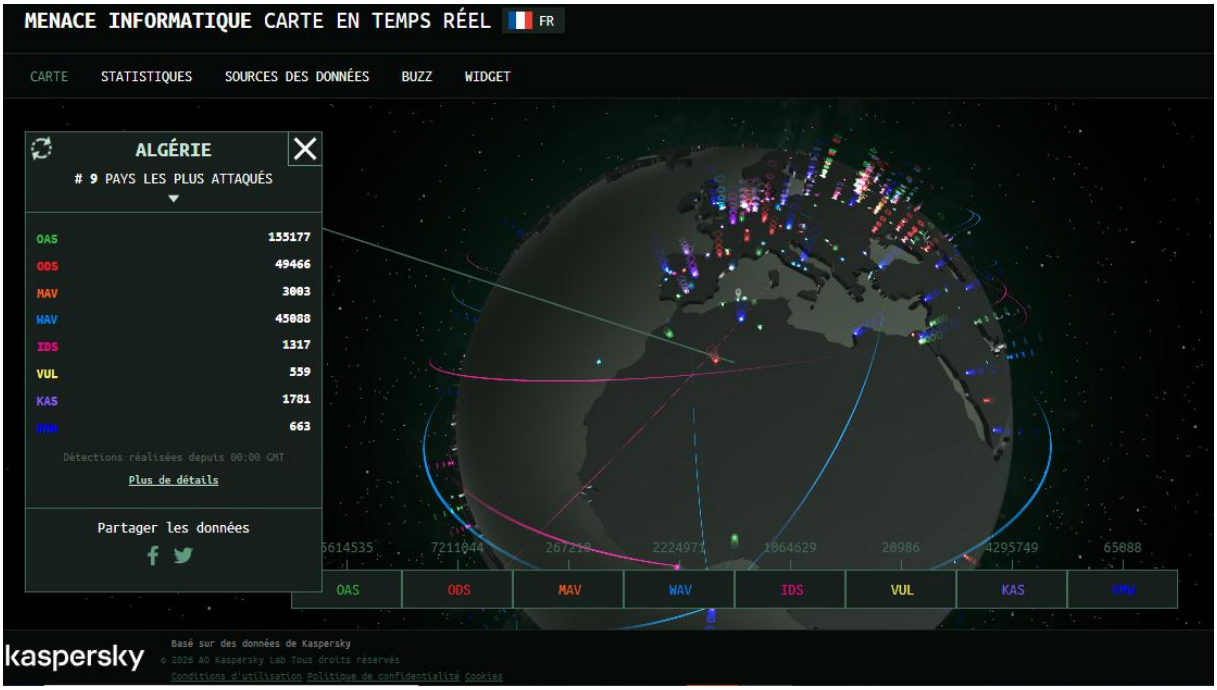

تحليل خريطة التهديدات السيبرانية في الجزائر وأنواع الهجمات الإلكترونية المسجلة[2]

[1] صبرينة بن عطاء ، مرجع سابق ، ص 32

[2] الموقع الالكتروني https://cybermap.kaspersky.com/fr تاريخ الاطلاع 28.04.2026

وضح المخطط خريطة التهديدات المعلوماتية في الوقت الحقيقي الخاصة بشركة Kaspersky، والتي تعرض مستوى الهجمات السيبرانية المسجلة عالميًا، مع إبراز وضع الجزائر ضمن الدول الأكثر تعرضًا للهجمات الإلكترونية. وتظهر البيانات أن الجزائر تحتل المرتبة التاسعة عالميًا ضمن أكثر الدول تعرضًا للهجمات، وهو مؤشر يعكس حجم التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية الأنظمة المعلوماتية.

وتتنوع هذه التهديدات بين عدة أنواع، حيث تسجل برمجيات الاختراق والتهديدات المتقدمة النسبة الأكبر، مثل هجمات OAS التي بلغت 155177 حالة، تليها هجمات ODS بـ 49466 حالة، ثم MAV بـ 3003 حالة، إضافة إلى تهديدات أخرى مثل HAV و IDSو VULو KASو RMW. هذا التنوع يدل على تعدد مصادر الخطر الرقمي.

- OAS (On-Access Scan): تعني التهديدات التي يتم اكتشافها أثناء فحص الملفات والبرامج عند فتحها أو تشغيلها على الجهاز، وغالبًا ترتبط بالفيروسات والبرمجيات الخبيثة .
- ODS (On-Demand Scan): تشير إلى التهديدات التي يتم اكتشافها أثناء الفحص اليدوي أو المجدول للجهاز من طرف برنامج الحماية .
- MAV (Mail Anti-Virus): تمثل التهديدات المرتبطة بالبريد الإلكتروني، مثل الرسائل الاحتيالية أو الملفات المرفقة المصابة بالفيروسات .
- HAV (Web Anti-Virus): تعني التهديدات القادمة من تصفح الإنترنت، مثل المواقع الضارة أو الروابط المشبوهة والتحميلات الخطيرة .
- IDS (Intrusion Detection System): تشير إلى محاولات التسلل أو الهجمات التي تستهدف اختراق الشبكات والأنظمة المعلوماتية .
- VUL (Vulnerabilities): تمثل الثغرات الأمنية الموجودة في الأنظمة أو البرامج، والتي قد يستغلها المهاجمون لتنفيذ هجماتهم .
- KAS (Kaspersky Anti-Spam): ترتبط بالرسائل المزعجة أو البريد العشوائي (Spam) الذي قد يحمل روابط أو ملفات ضارة .
- RMW (Removable Media Malware): تشير إلى البرمجيات الخبيثة التي تنتقل عبر وسائط التخزين الخارجية مثل مفاتيح USB والأقراص الصلبة الخارجية .

وتُظهر هذه المؤشرات مدى تنوع التهديدات الرقمية، مما يؤكد أهمية تعزيز الأمن السيبراني لحماية البيانات والأنظمة من مختلف أشكال الاختراق والهجمات الإلكترونية.كما يعكس هذا الوضع الحاجة الملحة إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية في الجزائر، وتطوير أنظمة الحماية السيبرانية، مع تحديث وسائل المراقبة والاستجابة للهجمات الإلكترونية. ويبرز كذلك أهمية الاستثمار في الكفاءات البشرية المتخصصة في الأمن الرقمي، وتحيين التشريعات المتعلقة بحماية البيانات والأنظمة المعلوماتية، بما يضمن تحقيق السيادة الرقمية وحماية المؤسسات والمواطنين من المخاطر الإلكترونية المتزايدة.

المطلب الثاني : تقييم الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025.2023 باستخدام (SWOT).

1 – نقاط القوة (Strengths)

1-1 دعم سياسي قوي وقيادة مركزية

وجود المحافظة السامية للرقمنة تحت وصاية رئاسة الجمهورية والالتزام المباشر لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون من خلال الالتزام الـ 25، يدفع بعزم واضح لتنفيذ الاستراتيجية.

1- 2رؤية شاملة ومتكاملة للتحول الرقمي

. تغطية 5 محاور استراتيجية رئيسية البنية التحتية، رأس المال البشري، الحوكمة الرقمية، الاقتصاد الرقمي، والمجتمع الرقمي مندمجة مما يعكس نهجا متكاملا.

1-3 أهداف كمية واضحة وقابلة للقياس

معايير مثل ربط 100% من الهيئات والمؤسسات، تحقيق 20% من الناتج المحلي من الاقتصاد الرقمي، وخلق 100,000 شركة ناشئة، وتعزيز التصدير إلى 500 مليون دولار، تعتبر أهداف كمية وقابلة للقياس تعطي صورة عن مدى التقدم في تحقيق الأهداف المسطرة.

1-4 تركيز على تطوير رأس المال البشري

دعم بناء كفاءات رقمية محلية، وتقليل هجرة العقول، وتطوير منظومة البحث والتطوير بشكل متواصل.

1-5 أمن رقمي متقدم

وجود جهاز وطني لأمن أنظمة المعلومات، ودمج متطلبات الأمن السيبراني ضمن الاستراتيجية ضمان حماية البيانات والهوية الرقمية مع خطط لتعزيز الإطار القانوني المنظم للتحول الرقمي.

1-6 الحرص على السيادة الرقمية

تحقيق تغطية شاملة للأنترنت تطوير مراكز بيانات وطنية، تعزيز الهوية الرقمية الوطنية، وتحفيز المحتوى الرقمي الثقافي الوطني.[1]

2- نقاط الضعف (Weaknesses)

2-1 ضعف التنسيق بين القطاعات والأنظمة

التحديات في التشغيل البيني بين أنظمة المعلومات القطاعية، وعدم وجود تنسيق شامل بين مكونات النظام الرقمي.

2-2 تفاوت البنية التحتية الرقمية و مقومت التغيير

نامي شعور بعض المديرين وذوي السلطة بأن هذا التغيير يشكل تهديدا.

مقاومة العاملين للتغيير وشعورهم أنه لن يكون لهم مقاعد في الإدارات الجديدة، أو أن حضورهم على الأقل سيكون ها مشيا.

خوف بعض الموظفين وبخاصة القدامى من فشل تجربتهم في التعامل مع كل جديد، كذلك ضعف مهاراتهم اللغوية وخصوصا الانجليزية، مما يؤخر مشروع الإدارة الالكترونية حتى تتمكن المؤسسات من إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد أو استبدالهم[2]

2-3 بطء التحول الرقمي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم الأهداف الطموحة، إلا أن التنفيذ على أرض الواقع يواجه تحديات في اعتماد الأنظمة الرقمية بسرعة وفعالية

2-4 قلة المحتوى الرقمي الوطني الأصيل

الحاجة إلى تطوير محتوى رقمي وطني يعبر عن الهوية الثقافية ويشمل كافة فئات المجتمع.

5- 2الإطار التنظيمي والتشريعي يحتاج لمزيد من التطوير

. ضرورة تحديث وتكييف القوانين القائمة لضمان دعم شامل للتنمية الرقمية وابتكار بيئة تنظيمية محفزة.

3- فرص(opportunities)

3- 1 الانتقال العالمي السريع نحو اقتصاد رقمي

يمكن للجزائر الاندماج في الأسواق الرقمية الدولية، واستقطاب استثمارات أجنبية، وتصدير منتجات وخدمات رقمية.

3-2 وجود إرادة سياسية لتسرع التحول الرقمي

. يمكن الاستفادة من الدعم السياسي لتمويل وتوجيه مشاريع التحول الرقمي بشكل فعال.

3-3 شراكات محتملة بين القطاعين العام والخاص

---

[1] بلقاسم ثامري , العابد شرفاوي , دراسة تحليلية لاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي في الجزائر (من اجل جزائر رقمية 2030) حسب تقرير المحافظة السامية للرقمنة نسخة أوت 2024 , مجلة ادارة الاعمال

[2] ايمان عامر ,عتيق شيخ **,"الصعوبات و التحديات لمواجهة التحول الرقمي في الجزائر دراسة حالة"** , المجلة الجازئرية للمالية العامة , المجلد 15 , العدد 1 , ص 451 .

.تحفيز التعاون في مشاريع الرقمنة، وتبادل المعرفة، وتقاسم الموارد لتطوير القطاع الرقمي.

3-4 تطوير هوية ثقافية رقمية

فرصة لعرس المحتوى الثقافي الوطني وتعزيزه عبر المنصات الرقمية

3-5 تعزيز الشمولية الرقمية وتقليص الفجوة الرقمية

. استهداف تحقيق ولوج متساو للتكنولوجيا بين مختلف شرائح المجتمع، مما يدعم التنمية الاجتماعية.

3-6 الاستفادة من التقنيات الحديثة الناشئة

توظيف الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية لتسريع التنمية الرقمية.[1]

4- التهديدات (Threats)

4-1 مخاطر الأمن السيبراني والهجمات الرقمية

. التهديدات المتزايدة على أنظمة المعلومات قد تؤثر على ثقة المستخدمين وتضر بالاستراتيجية.

4-2 هجرة الكفاءات الرقمية

استنزاف الموارد البشرية المؤهلة إلى الخارج قد يضعف القدرة على الابتكار والتنفيذ المحلي.

4-3 التغيرات التقنية السريعة والقدرة على التكيف

. سرعة التطور في التكنولوجيا قد تجعل بعض الاستثمارات أو الخطط تصبح قديمة بسرعة إذا لم يتم تحديثها باستمرار

4-4 المنافسة الإقليمية والدولية

منافسة الدول المجاورة والعالمية في استقطاب الاستثمارات الرقمية قد تؤثر على مكانة الجزائر كوجهة رقمية.

4-5 مقاومة التغيير المؤسسي والاجتماعي

. وجود عوائق اجتماعية وثقافية أو بيروقراطية قد يعيق تنفيذ مشاريع الرقمنة على نطاق واسع.

4-6 تفاوت الوصول إلى الإنترنت وعجز البنية التحتية في بعض المناطق النائية

قد يعرقل تحقيق شمول رقمي متساو[2]

المطلب الثالث: تقييم التحول الرقمي حسب مؤشر الجاهزية الشبكية مع مؤشرات سرعة الإنترنت

يمثل مؤشر الجاهزية الشبكية أحد الأدوات التي تقيس مدى استعداد الدول للاندماج في الاقتصاد الرقمي، من خلال تقييم البنية التحتية التكنولوجية، مستوى استخدام الإنترنت، جودة الخدمات الرقمية، والإطار القانوني المنظم للتحول الرقمي .

[1] بلقاسم ثامري , العابد شرفاوي , المرجع نفسه , ص679

[2] المرجع نفسه

حيث أصبحت الرقمنة اليوم عنصرًا أساسيًا في تعزيز فعالية الإدارة العمومية وتقوية الشفافية وتقليص البيروقراطية. كما أن الدول التي تحقق مراكز متقدمة في هذا المؤشر غالبًا ما تكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين تنافسيتها الاقتصادية

بالنسبة لبلدان مثل الجزائر، يمكن قراءة هذا النوع من المؤشرات كأداة ضغط إيجابي تدفع نحو تسريع الإصلاحات الرقمية، خاصة في مجالات الإدارة الإلكترونية .

مؤشر الجاهزية الشبكية

يُعد مؤشر جاهزية الشبكة (NRI) أحد المؤشرات العالمية الرائدة في تطبيق وتأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في اقتصادات العالم. في أحدث إصدار له لعام 2025، يرسم تقرير مؤشر جاهزية الشبكة خريطة جاهزية بناءً على أدائها في أربعة محاور رئيسية: التكنولوجيا، والأفراد، الحوكمة، والتأثير. يتكون كل محور من هذه المحاور من ثلاثة محاور فرعية .[1]

Figure 1: The NRI 2025 model

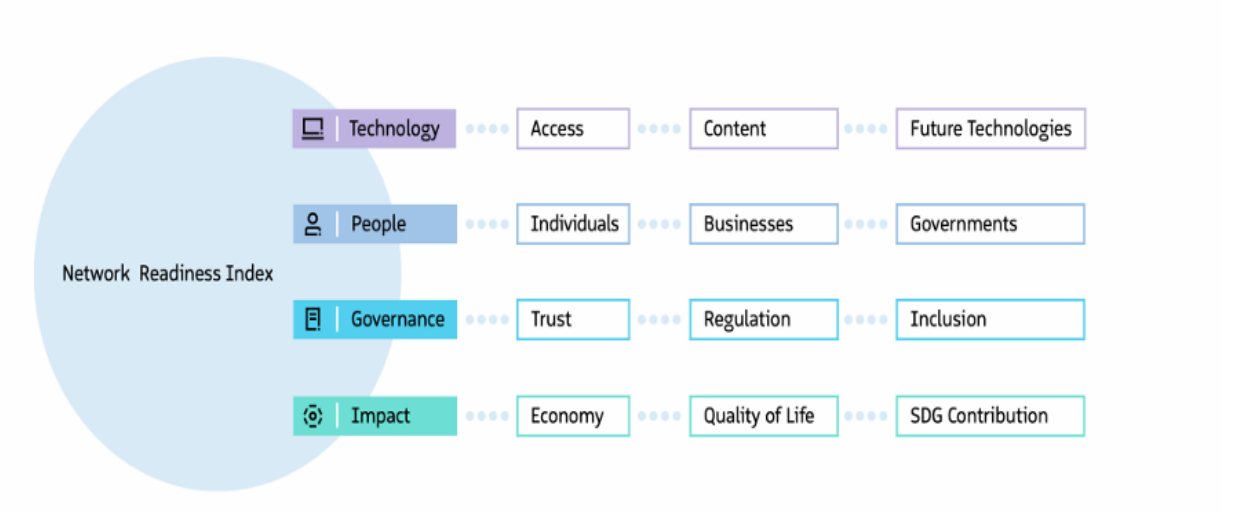

[2]

موقع الجزائر العالمي في مؤشر جاهزية الشبكة

تحتل الجزائر المرتبة 109 من بين 127 اقتصادًا مدرجًا في مؤشر جاهزية الشبكة 2025 (الشكل 2). وتتمثل قوتها الرئيسية في التكنولوجيا. في الوقت نفسه، يتعلق أكبر مجال للتحسين هو الحوكمة. عكس هذا التفاوت أن التحديات التي تواجه الجزائر لا ترتبط أساسًا بضعف الإمكانيات التقنية، بل ترتبط أكثر

[1] Network readiness index 2025 algeria.pdf P1
[2] المكان نفسه

بنقص الفعالية في السياسات العامة والتنظيمات الرقمية، وهو ما يحد من الاستفادة الكاملة من البنية التحتية المتاحة[1].

Figure 2: Algeria global ranking, overall and by pillar

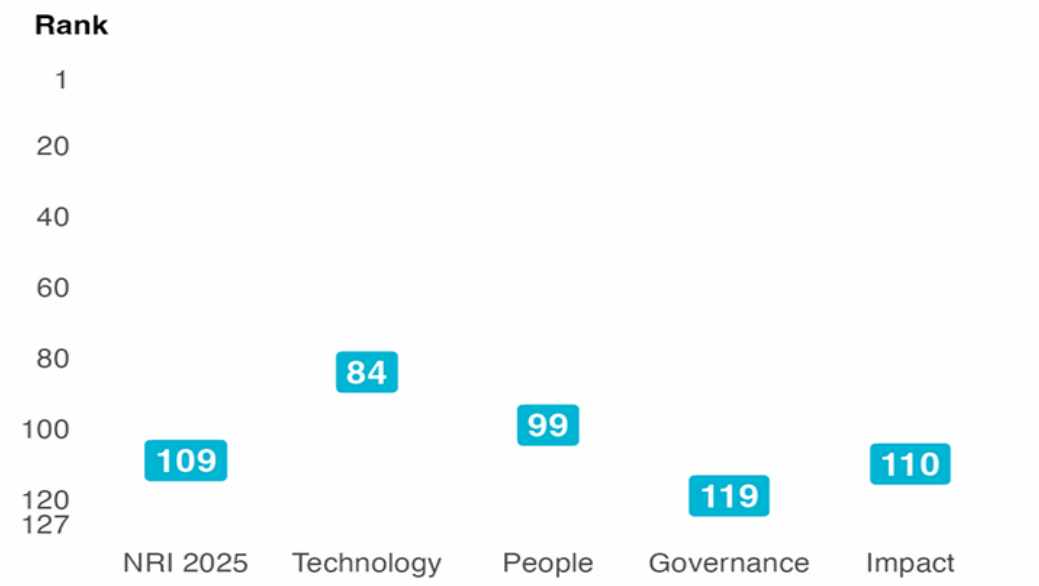

[2]

الأداء على مستوى الركائز الفرعية

في إطار تحليل مستوى الجاهزية الرقمية في الجزائر، لا يكفي الاكتفاء بالمؤشرات العامة، بل يتطلب الأمر التعمق في المحاور القرعية لفهم مصادر القوة والضعف بشكل أدق ، مما يسمح بتحديد مبررًا نقاط القوة والضعف.

[1] المرجع نفسه
[2] المرجع نفسه

Table 1: Algeria rankings by sub-pillar

Sub-pillar	Rank	Sub-pillar	Rank
Individuals	57	Governments	109
Access	79	Trust	109
Content	79	Regulation	111
Future Technologies	92	SDG Contribution	113
Quality of Life	97	Businesses	116
Economy	101	Inclusion	122

الجدول 1: تصنيفات الجزائر حسب الركيزة الفرعية

يعرض الجدول 1 ترتيب الجزائر على مستوى المحاور الفرعية لمؤشر الجاهزية الشبكية، حيث يكشف عن تباين واضح في الأداء بين مختلف الأبعاد . إذ تسجل الجزائر أفضل نتائجها في محور الأفراد (Individuals) باحتلال المرتبة 57، ما يعكس توفر قدرات بشرية ومهارات رقمية مقبولة نسبيًا، إلى جانب أداء متوسط في محوري الولوج (Access) والمحتوى (Content) (المرتبة 79). في المقابل، تسجل نتائج ضعيفة جدًا في عدة محاور، خاصة الإدماج (Inclusion) (المرتبة 122)، والأعمال (Businesses) (المرتبة 116)، ومساهمة أهداف التنمية المستدامة (SDG Contribution) (المرتبة 113). كما يظهر ضعف واضح في محاور الحوكمة مثل الثقة (Trust) والحكومة (Governments).

بالتالي، المشكلة ليست في توفر الكفاءات، بل في غياب بيئة اقتصادية وتنظيمية قادرة على استثمار هذه الكفاءات، مما يعرقل تحقيق تحول رقمي شامل.

مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI) والناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDP per capita PPP) في الجزائر

Figure 3: NRI score and GDP per capita PPP (log)

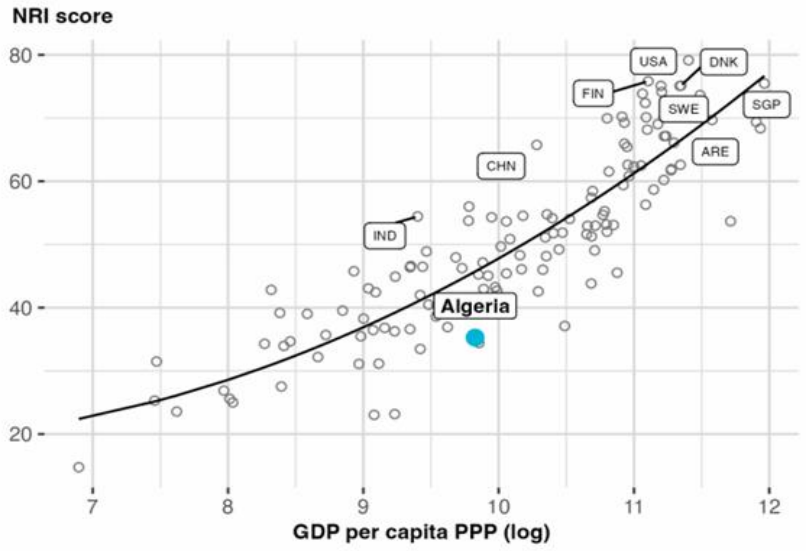

Note: USA = United States of America (rank: 1), FIN =Finland (rank: 2), SGP = Singapore (3), DNK =Denmark (4), SWE = Sweden (5), CHN =China (24), and IND = India (45).

درجة مؤشر جاهزية الشبكة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

عرض الشكل 3 العلاقة بين مستوى الدخل (الناتج المحلي للفرد) ومؤشر الجاهزية الشبكية، حيث كلما ارتفع الدخل ارتفع معه مستوى الجاهزية الرقمية. تظهر الجزائر أسفل خط الاتجاه العام . ويعني ذلك أن أداءها في مجال الرقمنة أقل من المستوى المتوقع مقارنة بإمكاناتها الاقتصادية. هذا الوضع يشير إلى وجود فجوة بين الموارد المتاحة والنتائج المحققة، ما يعكس ضعفًا في استغلال الإمكانات الاقتصادية لتطوير البنية الرقمية وتعزيز التحول الرقمي.

مؤشرات سرعة الانترنت

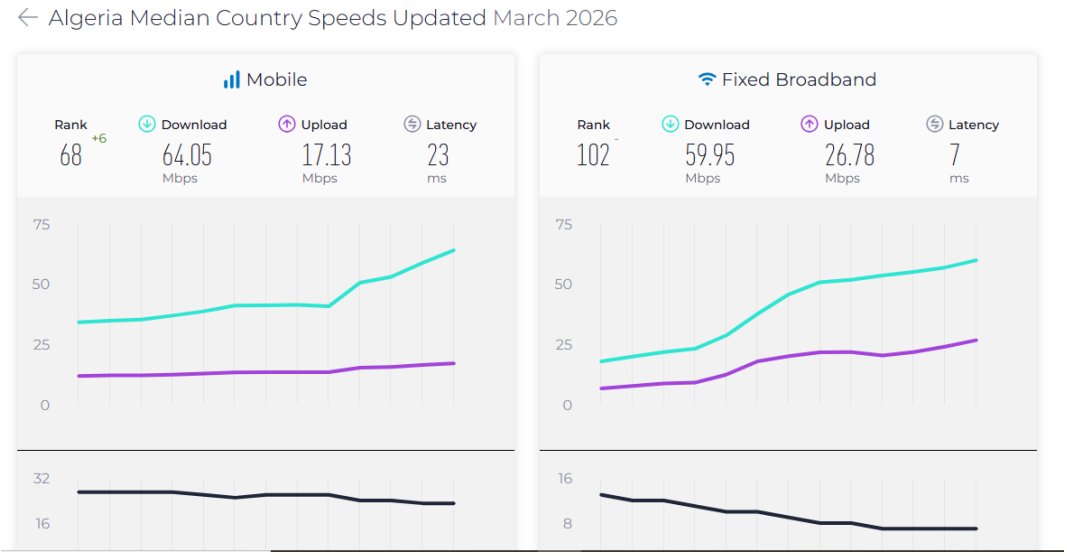

تعرض المنحنيات تطور سرعة الإنترنت في الجزائر خلال الفترة الأخيرة من خلال مقارنة بين الإنترنت عبر الهاتف المحمول والإنترنت الثابت، حيث يُظهر الشكل الأول (Mobile) تحسنًا تدريجيًا ومستمرًا في سرعة التحميل التي انتقلت من مستويات منخفضة إلى أكثر من 60 ميغابت/ث، مع ارتفاع طفيف في سرعة الرفع واستقرار نسبي في زمن الاستجابة، ما يعكس توسع استخدام الشبكات المحمولة وتحسن خدماتها. أما الشكل الثاني (Fixed Broadband) فيبرز تطورًا أكثر حدة في سرعة التحميل، إذ شهد قفزة واضحة من أقل من 20 ميغابت/ث إلى حوالي 60 ميغابت/ث، إلى جانب تحسن ملحوظ في سرعة الرفع وانخفاض كبير في زمن الاستجابة، ما يدل على جودة تقنية أعلى للشبكة الثابتة. ورغم هذا التحسن في كلا الشكلين، يبقى الترتيب العالمي للإنترنت الثابت متأخرًا مقارنة بالهاتف المحمول، وهو ما يكشف عن فجوة بين التطور التقني الداخلي ومستوى التنافسية الدولية، ويؤكد أن الجزائر لا تزال بحاجة إلى تعزيز استثماراتها وسياساتها الرقمية لتحسين موقعها، وهو ما يتماشى مع نتائج Network Readiness Index التي تشير إلى وجود اختلال بين التقدم التكنولوجي وضعف الحوكمة الرقمية.

و في الاخير نستنتج من خلال تحليل مؤشر الجاهزية الشبكية ومؤشرات سرعة الإنترنت أن الجزائر تشهد تحسنًا ملموسًا في الجانب التقني، خاصة فيما يتعلق بتطور سرعات الإنترنت سواء عبر الهاتف المحمول أو الشبكة الثابتة، إضافة إلى توفر قدرات بشرية رقمية مقبولة. غير أن هذا التقدم لا ينعكس بشكل كافي على الأداء العام .

خلاصة الفصل :

خلص هذا الفصل على جملة من الاستنتاجات الموضوعية التي ترسم صورة شاملة عن واقع التحول الرقمي في الجزائر ومساره.

يتبين أن الجزائر عملت على بناء منظومة قانونية ومؤسساتية متدرجة في مجال الرقمنة، من خلال إصدار جملة من التشريعات المنظمة للتعاملات الرقمية، وحماية المعطيات الشخصية، وتعزيز الأمن المعلوماتي، إلى جانب استحداث هياكل ومؤسسات متخصصة على غرار المحافظة السامية للرقمنة والمديرية العامة للعصرنة والوثائق والأرشيف، وهو ما يعكس وجود إرادة سياسية واضحة لتجسيد التحول الرقمي بطريقة منظمة ومتكاملة.

وعلى مستوى الاستراتيجية، جاءت الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025–2030 قائمة على خمسة محاور أساسية تتمثل في البنية التحتية الرقمية، ورأس المال البشري، والحوكمة الرقمية، والاقتصاد الرقمي، والمجتمع الرقمي، بما يعكس رؤية شاملة تهدف إلى جعل الرقمنة أداة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وآلية فعالة لعصرنة الإدارة العمومية وتقريبها من المواطن ضمن أهداف محددة وقابلة للتجسيد.

كما أبرز تحليل SWOT امتلاك الجزائر لعدة نقاط قوة، من أهمها الدعم السياسي، والكفاءات البشرية الوطنية، والتحسن التدريجي في البنية التحتية التكنولوجية، في مقابل وجود بعض التحديات التي تستوجب مزيدًا من المعالجة، لاسيما ما تعلق بتعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات وتوسيع نطاق الشمول الرقمي.

أما فيما يخص المؤشرات الدولية، فقد سجلت الجزائر تحسنًا ملحوظًا في سرعات الإنترنت سواء الثابت أو النقال، إضافة إلى تحقيق مراتب مقبولة في مجال الكفاءات البشرية ضمن مؤشر الجاهزية الشبكية، وهو ما يمثل قاعدة مهمة يمكن البناء عليها خلال المراحل المقبلة.

وفي الأخير، يتضح أن مسار التحول الرقمي في الجزائر يشهد تقدماً تدريجياً مدعوماً برؤية واضحة وإطار قانوني ومؤسساتي في طور التطور، غير أن التحدي الحقيقي يكمن في تحويل هذه الجهود إلى نتائج ملموسة تنعكس بشكل مباشر على أداء الإدارة العمومية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن، بما يساهم في تجسيد أهداف الجزائر الرقمية في أفق 2030.

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية – مديرية حالة الاشخاص و الأملاك و تنقلهم

تمهيد :

لتقييم فعالية أي إصلاح إداري يجب دراسة تجسيده على أرض الواقع داخل المؤسسات المعنية بتطبيقه. وإذا كان الفصل السابق قد تناول الأبعاد النظرية والاستراتيجية للتحول الرقمي في الجزائر، فإن هذا الفصل يهدف إلى إبراز انعكاساته التطبيقية من خلال دراسة تجربة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، باعتبارها من أكثر القطاعات ارتباطاً بالمواطن وأكثرها انتشاراً عبر مختلف ولايات الوطن.

وتُعد هذه الوزارة من أبرز النماذج التي عرفت مساراً متقدماً في مجال عصرنة الإدارة العمومية، بحكم إشرافها على مجموعة واسعة من الخدمات الأساسية المرتبطة بالحياة اليومية للمواطن، كالحالة المدنية، ووثائق الهوية، وتنقل الأشخاص، وترقيم المركبات. وقد جعل هذا التنوع الوظيفي منها مجالاً مناسباً لتجسيد مشاريع الرقمنة وتطبيق نماذج الإدارة الإلكترونية في مجالات متعددة.

كما أن فهم هذه المشاريع الرقمية يقتضي التطرق إلى الهيكل التنظيمي الذي تنتمي إليه، والإطار القانوني الذي ينظم عمله، باعتبارهما الأساس الذي يحدد توزيع الصلاحيات وآليات تنفيذ هذه المشاريع. وتحتل مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم مكانة محورية ضمن هذه المنظومة، لكونها تشرف على ملفات مرتبطة مباشرة بالمواطن، تجمع بين الحالة المدنية والهوية والتنقل وترقيم المركبات ضمن منظومة خدمات متكاملة تسعى الرقمنة إلى تطويرها وتحسينها.

وعليه، يتناول هذا الفصل في مبحثه الأول الهيكل التنظيمي للوزارة وصلاحيات مختلف أجهزتها، بينما يخصص المبحث الثاني لدراسة الإطار القانوني المنظم لمديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم، في حين يعالج المبحث الثالث أهم مشاريع الرقمنة المجسدة في هذا القطاع، مع التركيز على مشروع البطاقية الوطنية لترقيم المركبات كنموذج تطبيقي للتحول الرقمي في الجزائر.

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي للوزارة الداخلية والجماعات المحلية و النقل

تعتبر وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل من أهم مؤسسات الإدارة العمومية في الجزائر، بالنظر إلى المهام الواسعة التي تضطلع بها في مجالات الأمن الإداري، وتسيير الجماعات المحلية، وضمان استمرارية الخدمات العمومية المقدمة للمواطن. وقد شهدت هذه الوزارة تطوراً تنظيمياً متواصلاً منذ الاستقلال، ما جعلها اليوم من أكثر الوزارات تعقيداً من حيث الهيكلة وتنوع الاختصاصات. ويهدف هذا المبحث إلى عرض الهيكل التنظيمي للوزارة، وبيان مهام وزير الداخلية، مع التركيز على المديرية محل الدراسة.

المطلب الأول: تعريف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل و تنظيمها.

الفرع الأول: تعريف وزارة الداخلية والجماعات المحلية و النقل

ان الوزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، هي الفرع الوزاري في الحكومة الجزائرية، المكلفة بالتنظيم الإداري والإقليمي للتراب الوطني، والمحافظة على الحريات العامة، لها صلاحيات التنمية المحلية ولها سلطة الرقابة على المجالس البلدية والولائية.

تأسست في 05 جويلية 1962، ومقرها شارع دكتور سعدان قصر الحكومة – الجزائر الوسطى الجزائر.

تعاقب عليها عدة وزراء بداية من الخصر بن طويال خلال الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958 حتى حكومة ببلة الأولى التي تشكلت في 27 سبتمبر 1962، وأول حامل للمنصب بوزارة الداخلية أنذاك كان احمد مدغري والذي يعتبر أب الإدارة الجزائرية في الجزائر المستقلة، وأخرهم في المنصب الحالي سعيد سعيود، يوم الإثنين 15 سبتمبر 2025، مهامه وزيرًا للداخلية والجماعات المحلية والنقل، خلفًا للسيد إبراهيم مراد الذي عُيّن وزير دولة مكلفًا بالمفتشية العامة لمصالح الدولة والجماعات المحلية. وبهذه المناسبة، عبّر السيد الوزير عن عميق امتنانه للسيد رئيس الجمهورية على الثقة التي وضعها في شخصه، مجددًا عزمه على مواصلة العمل في خدمة الوطن والمواطن، والسعي إلى تعزيز المكاسب المحققة.

كما شدّد السيد سعيود على التزامه بتجسيد برنامج السيد رئيس الجمهورية، لاسيما ما تعلق بالتقرب من المواطنين، التكفل بانشغالاتهم، وعصرنة المرافق العمومية.[1]

الفرع الثاني: تنظيم الوزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل.

[1] الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل ,سعيد سعيود يستلم مهامه على راس وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , https://interieur.gov.dz/2022/04/13/%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA/ في 16/02/20026

يتضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، العديد من المديريات العامة التي بدورها تتضمن مديريات متفرعة الى مديريات فرعية و مكاتب ونذكر منها:

- الوزير
- الامين العام.
- ديوان الوزير.
- المفتشية العامة.
- المديرية العامة للحريات العامة والشؤون القانونية.
- المديرية العامة للموارد البشرية، التكوين والقوانين الأساسية.
- المديرية العامة للجماعات المحلية.
- المديرية العامة للمالية والوسائل.
- المديرية العامة للعصرنة والوثائق والأرشيف
- المديرية العامة للأمن الوطني.
- المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبيته.
- المديرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية.
- مديرية التعاون.
- مديرية تنسيق أمن الإقليم.[1]

المؤسسات تحت الوصاية

- المديرية العامة للأمن الوطني
- المديرية العامة للحماية المدنية
- المدرسة الوطنية للمواصلات
- المدرسة الوطنية للإدارة
- المدرسة الوطنية لمهندسي المدينة
- المندوبية الوطنية لأمن الطرقات
- المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى
- المراكز الوطنية لتكوين مستخدمي الجماعات المحلية و تحسين مستوياتهم و تجديد معلوماتهم
- المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية

[1] عبد المالك سلال , المرسوم التنفيذي رقم 14-104 المؤرخ في 10 جمادي الاولى عام 1435 الموافق 12 مارس سنة 2014 يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية, الجريدة الرسمية ,العدد 14 ,19 مارس 2019 ,ص 4-7

- مركز البحث في علم الفلك و الفيزياء الفلكية و الفيزياء الأرضية
- صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية[1]

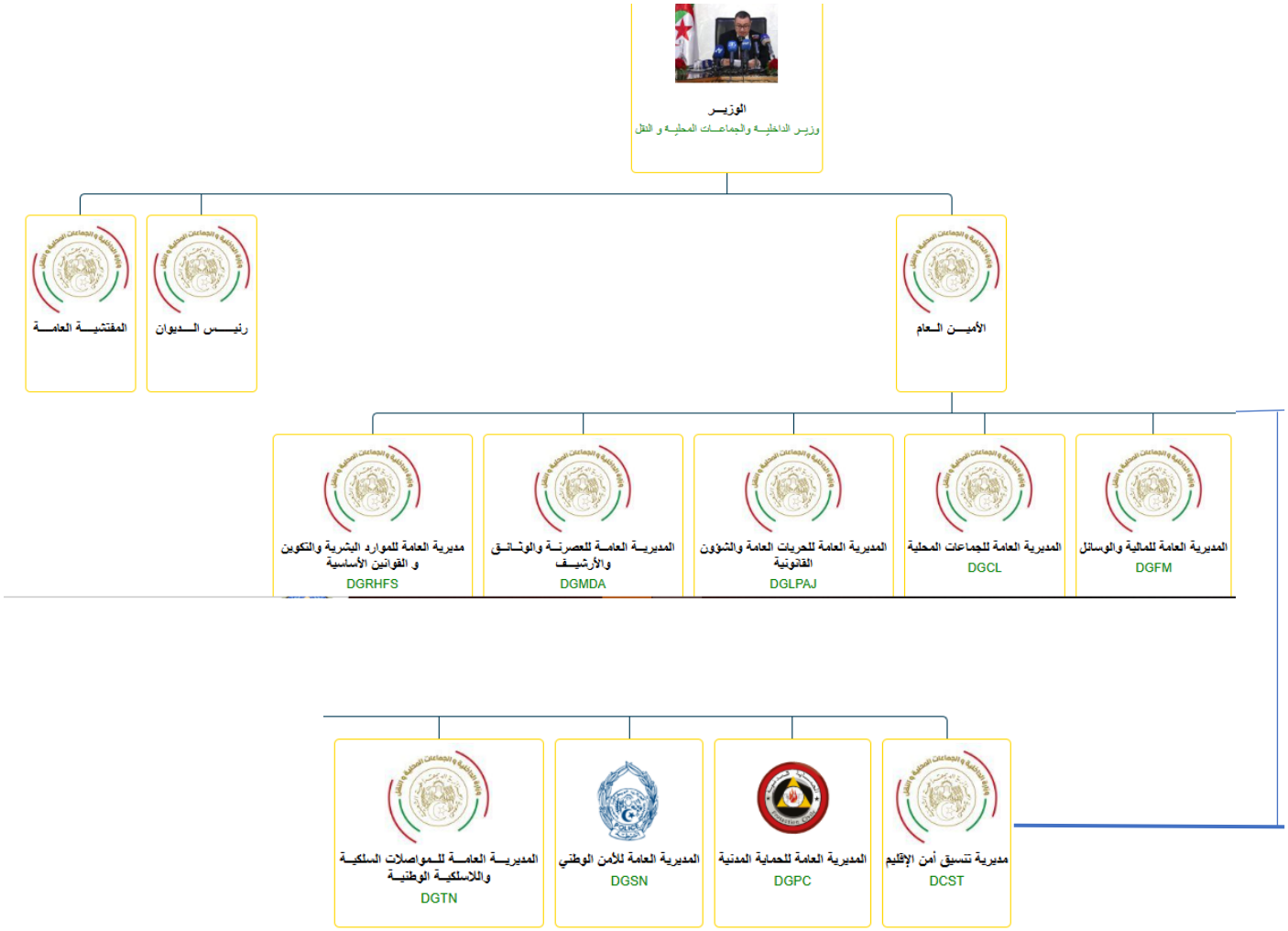

تنظيم الادارة المركزية لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-104 المؤرخ في 10 جمادي الاولى عام 1435 الموافق 12 مارس سنة 2014

المطلب الثاني : مهام وصلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية

[1] الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , المؤسسات تحب الوصاية, https://interieur.gov.dz/3893-2 / ,تاريخ الاطلاع (18.02.2026)

وفقًا للمرسوم التنفيذي رقم 18−331 المؤرخ في 22 ديسمبر 2018،المتضمن صلاحيات وزير الداخلية و الجمعات المحلية و التهيئة العمرانية ,حيث تنص المادة 01 على أن وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية يتولى إعداد واقتراح عناصر السياسة الوطنية في مجال اختصاصه، ومتابعة تنفيذها ومراقبة تطبيقها وفق القوانين والتنظيمات المعمول بها، مع عرض نتائج أعماله على الوزير الأول والحكومة ومجلس الوزراء[1].

وحسب المادة 02، يمارس الوزير صلاحياته في عدة مجالات أساسية، وهي: النظام العام والأمن العمومي، الحريات العامة، الانتخابات، التظاهرات والاجتماعات العمومية، الوضعية العامة في البلاد، العمليات ذات المصلحة الوطنية ذات الطابع الاستعجالي، الأعمال المقننة، الأعمال اللامركزية ورقابة القرارات المحلية، التنمية المحلية، التنظيم الإداري والإقليمي، الحكامة المحلية، التهيئة العمرانية، المالية المحلية، التعاون بين الجماعات المحلية والتعاون اللامركزي، الحماية المدنية، والمواصلات السلكية واللاسلكية.

أما المادة 03، فتؤكد تكفله بتصور وتنسيق أعمال الوقاية والمكافحة والرقابة المرتبطة بأمن الإقليم والنظام العام، والمساهمة في تنفيذ السياسة الوطنية للأمن الداخلي، مع اتخاذ التدابير اللازمة لحماية البلاد ومؤسساتها ومواقعها الاستراتيجية.

كما تنص المادة 21 على تكفله بالدراسات وإعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بقطاعه، بينما تنص المادة 22 على تمثيله الجزائر في المنظمات الدولية والجهوية ذات الصلة. أما المادة 23 فتؤكد إشرافه على حسن سير الهياكل المركزية والمحلية والمؤسسات العمومية التابعة للقطاع، في حين تنص المادة 24 على وضع استراتيجية تنظيمية وتحديد الوسائل البشرية والهيكلية والمالية والمادية اللازمة لضمان أداء فعال ومنسجم لمهامه.[2]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للحريات العامة والشؤون القانونية ومهام المديرية الفرعية لمدرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم

يشتمل الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للحريات العامة والشؤون القانونية على النحو التالي :

مديرية العمليات الانتخابية والمنتخبين وتتكون من:

[1] الجريدة الرسمية رقم 18-331 , العدد 77 , 23ديسمبر 2018 ,ص 4.

[2] الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل ,مهام وصلاحيات وزير الداخلية و الجماعات المحلية , https://interieur.gov.dz/%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%88-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7 تاريخ الاطلاع (18.02.2026)

- المديرية الفرعية للعمليات الانتخابية.
- المديرية الفرعية للمنتخبين ومراقبة القرارات المحلية.
- المديرية الفرعية للدراسات والتنظيم المتعلقة بالإنتخابات والمنتخبين

مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم وتتكون من:

- المديرية الفرعية للحالة المدنية والهوية.
- المديرية الفرعية لتنقل الأشخاص.
- المديرية الفرعية لحالة الممتلكات وتنقلها.
- المديرية الفرعية للأجانب والإتفاقيات القنصلية.

مديرية الحياة الجمعوية وتتكون من:

- المديرية الفرعية للجمعيات.
- المديرية الفرعية لمتابعة وترقية الحركة الجمعوية.
- المديرية الفرعية للأحزاب السياسية.

مديرية التنظيم والشؤون العامة وتتكون من:

- المديرية الفرعية للدراسات القانونية.
- المديرية الفرعية للأعمال المقدمة والمؤسسات المقننة.
- المديرية الفرعية للأعمال الخاصة والتجهيزات الحساسة.
- المديرية الفرعية للشؤون العامة.

مديرية المنازعات وتتكون من:

- المديرية الفرعية لمنازعات لإدارة المركزية.
- المديرية الفرعية لمنازعات الجماعات المحلية.
- المديرية الفرعية للعرائض والعلاقات العمومي[1]

[1]قرار وزاري مشترك مؤرخ في 26 شعبان عام 1438 الموافق23 مايو سنة 2017 يحدد تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية في مكاتب, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية، العدد 56, الصادرة بتاريخ 28سبتمبر سنة 2017 , ص 8-9

الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للحريات العامة و الشؤون القانونية

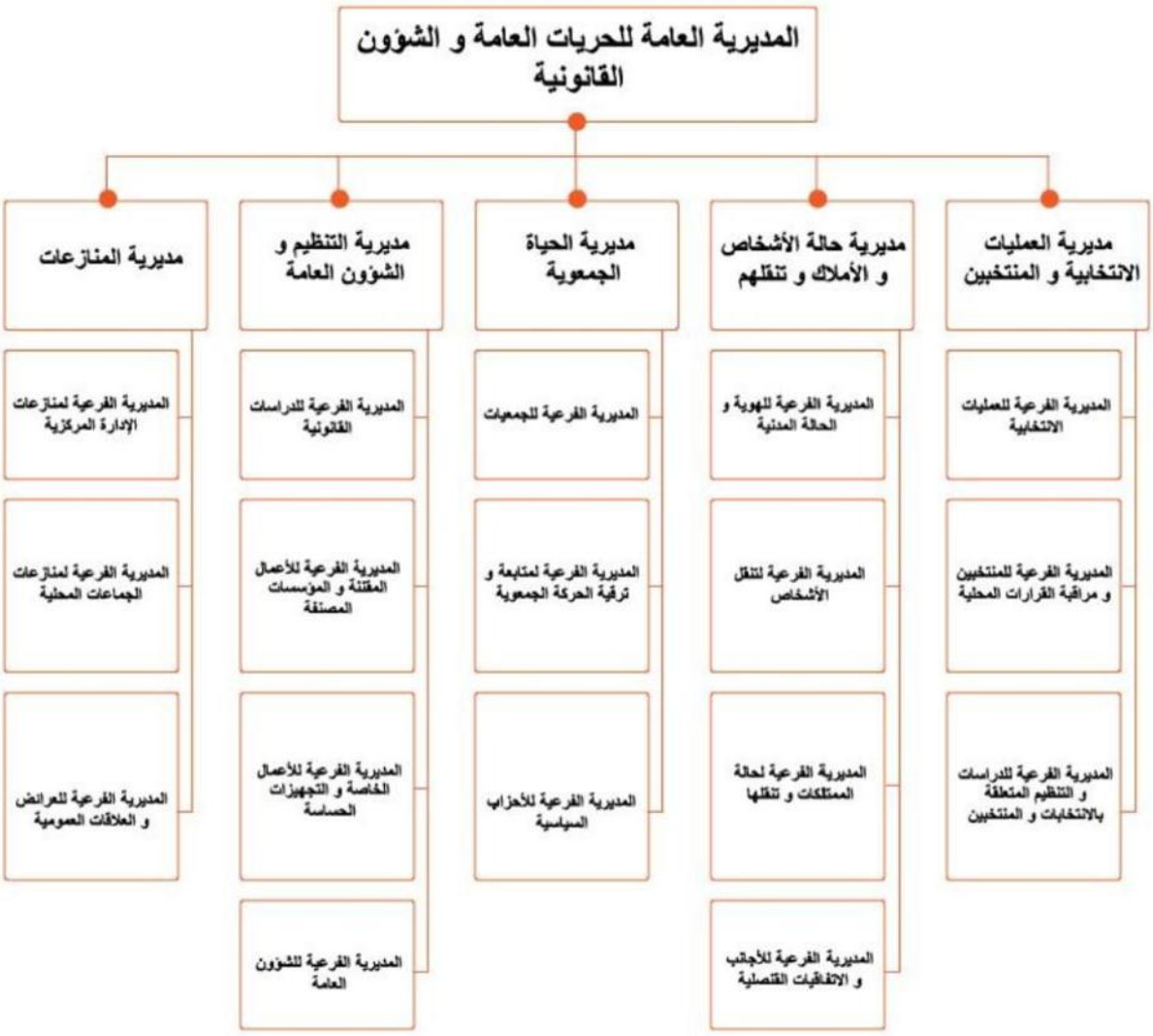

مهام مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقّلهم

تُعدّ مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقّلهم إحدى المديريات التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، حيث تندرج ضمن الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للحريات العامة والشؤون القانونية وفق المرسوم التنفيذي رقم 14-104 المؤرخ في 10 جمادي الاولى عام 1435 الموافق)! مارس سنة 2014

اولا: مهام المديرية الفرعية للهوية والحالة المدنية

تسهر المديرية الفرعية للهوية والحالة المدنية على المستوى المركزي لوزارة الداخلية على تسيير وتنظيم الحالة المدنية في الداخل بأربع مكاتب .

تجدر الإشارة إلى أن عملية عصرنة مرفق الحالة المدنية أحدثت طرقا وأنماطا جديدة في التسيير وأدخلت مهام إضافية مرتبطة بمجالات العصرنة واستعمال التكنولوجيات المتطورة مما يستدعي إعادة النظر في المهام التقليدية لهذه المكاتب

1. مكتب متابعة وتطبيق التنظيم المتعلق بالحالة المدنية ومن مهامه:

- السهر على تطبيق واحترام التشريع والتنظيم الخاص بالحالة المدنية .
- اقتراح وإعداد النصوص التنظيمية المرتبطة بالحالة المدنية .
- جمع واستغلال الإحصائيات المتعلقة بالميلاد والزواج والوفاة وغيرها .
- متابعة إعادة إنشاء وتجديد سجلات الحالة المدنية .
- مراقبة حسن تطبيق التنظيم الخاص بالجنائز والمقابر .
- معالجة قضايا المواطنين والرد على مختلف الإدارات والجماعات والجمعيات .
- حل المشاكل والصعوبات التي تعيق السير العادي للحالة المدنية .
- متابعة ملفات الكفالة والأطفال المكفولين .
- متابعة ملفات تغيير اللقب للمواطنين المعنيين .
- اقتراح الحلول المناسبة لجميع المشاكل المتعلقة بالحالة المدنية .[1]

2. مكتب مراقبة وثائق الحالة المدنية، ومن مهامه:

- متابعة عملية المراقبة والتصديق على وثائق الحالة المدنية الموجهة للاستعمال في الخارج.

[1] مقابلة مع نائب مدير الهوية والحالة المدنية، مهام المديرية الفرعية للهوية والحالة المدنية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل,27 جانفي 2026

- مراقبة مدى حجية وثائق الحالة المدنية المستعملة من حيث الشكل والمضمون.
- تحيين عملية إحصاء ضباط وأعوان الحالة المدنية المؤهلين للإمضاء على وثائق الحالة المدنية الموجهة للاستعمال في الخارج.
- التنسيق بين البلديات والمصالح القنصلية.
- دراسة واقتراح الحلول الملائمة للمشاكل المتعلقة باستغلال وثائق الحالة المدنية
- المبادرة باقتراح وإصدار تعليمات للجماعات المحلية خاصة بحسن استعمال وثائق الحالة المدنية.
- السهر على حسن استقبال وتوجيه وإعلام المواطنين من طرف الجماعات المحلية.[1]

3. مكتب الهوية: ومن مهامه: –تم تحيين بعض مهامه –

- السهر على تطبيق واحترام التنظيم الخاص ببطاقة التعريف الوطنية وشهادة الإقامة .
- متابعة أعمال اللجان الولائية للإعفاء من الخدمة الوطنية وإحصاء الشباب المعنيين بها .
- إعداد وتحيين النصوص التنظيمية لتحسين تسيير بطاقة التعريف الوطنية وشهادة الإقامة .
- دراسة الإحصائيات المتعلقة ببطاقة التعريف الوطنية بالتنسيق مع الجهات المختصة .
- معالجة انشغالات المواطنين والإدارات والرد على العرائض والأسئلة البرلمانية المتعلقة ببطاقة التعريف الوطنية .
- اقتراح الحلول المناسبة لجميع الإشكاليات المرتبطة ببطاقة التعريف الوطنية .
- مواصلة تسيير ملف بطاقات التعريف الوطنية العادية إلى غاية سحبها النهائي من التداول

4.مكتب البرمجة والمتابعة: ومن مهامه:

- تسوية كل المشاكل التي قد تقع في مجـال توفير وثائق وسجلات الحالة المدنية من حيث الكمية والنوعية.
- تحضير احتياجات الولايات من وثائق وسجلات الحالة المدنية.
- طلب الاعتمادات المخصصة لطبع وثائق وسجلات الحالة المدنية.
- المشاركة في إعداد الصفقات المتعلقة بإنجاز وثائق وسجلات الحالة المدنية.
- السهر على احترام نوعية وكمية مطبوعات وسجلات الحالة المدنية المنجزة.
- إعداد برامج دورية واستثنائية عند الحاجة لتموين الولايات بمطبوعات وسجلات الحالة المدنية.

مراقبة ظروف وكيفيات تخزين وثائق وسجلات الحالة المدنية والسهر على إنشاء مخزون أمان لهذه المطبوعات على مستوى المطبعة الرسمية وعلى مستوى الولايـات والدوائر والبلديات[2]

ثانيا: مهام المديرية الفرعية لتنقل الأشخاص

[1] المكان نفسه
[2] المكان نفسه

1. فيما يتعلق بالهجرة:

- رصد أوضاع هجرة المواطنين في الخارج؛
- المشاركة في إدارة عمليات إعادة جثامين المواطنين المتوفين في الخارج، بالتنسيق مع الجهات المعنية؛
- متابعة شؤون أفراد الجالية الوطنية المقيمين في الخارج، بالتنسيق مع الجهات المعنية، بما في ذلك وزارة الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة التضامن الوطني، والمحافظات.[1]

2. فيما يتعلق بحركة الناس

- مراقبة مغادرة الأطفال القصر من الأراضي الوطنية وأوضاعهم في الخارج بالتنسيق مع الجهات والمؤسسات المعنية
- مراقبة ظروف سفر المواطنين المغادرين للبلاد أو العائدين إليها؛
- مراقبة عمليات إعادة قبول الجزائريين المقيمين في الخارج بصورة غير قانونية، بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمديرية العامة للأمن الوطني؛
- معالجة المسائل المتعلقة بحظر الدخول؛
- المشاركة في مراجعة القضايا المتعلقة بتوطين الجزائريين في الخارج في إطار الاتفاقيات القنصلية الثنائية مع الدول المعنية.

3. فيما يتعلق بوثائق السفر وتصاريح السفر:

- مراقبة دخول المواطنين الذين فقدوا وثائق سفرهم في الخارج إلى الأراضي الوطنية؛
- متابعة حالة وثائق السفر بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- متابعة حالة وثائق السفر بالتنسيق مع الجهات المعنية.
- إعداد النصوص القانونية المنظمة لوثائق السفر وضمان تطبيقها.
- الرد على استفسارات وطلبات مختلف الجهات فيما يتعلق بالجوانب القانونية والإدارية والمالية لوثائق السفر.
- معالجة طلبات المواطنين المتعلقة بإصدار مختلف وثائق السفر ومتابعة إجراءاتها مع الجهات المعنية.

[1] مقابلة مع نائب مدير المدير الفرعية لتنقل الأشخاص، مهام المديرية الفرعية لتنقل الأشخاص، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل,8 جانفي 2026

- إعداد توقعات الميزانية التشغيلية اللازمة لإصدار مختلف وثائق السفر والوثائق ذات الصلة.[1]

ثالثا: مهام المديرية الفرعية لحالة الممتلكات وتنقلها

تتولى المديرية الفرعية لحالة الممتلكات وتنقّلها جملة من المهام الإدارية والتنظيمية ذات الطابع القانوني والتقني، وتتمثل أساسًا فيما يلي:

- اعداد النصوص القانونية والتنظيمية بما فيها ترقيم المركبات، اصدار بطاقات الترقيم ورخصة السياقة.
- المشاركة في اعداد النصوص مع القطاعات ذات الصلة.
- استغلال أنظمة المعلومات الخاصة بالترقيم المركبات ورخص السياقة.
- تبادل المعلومات والمعطيات الإدارية والتقنية مع المصالح المختصة، لاسيما مصالح المناجم والجمارك، بهدف تعزيز التنسيق المؤسساتي، والتحقق من مطابقة المركبات، والمساهمة في مكافحة الغش والتجاوزات القانونية.
- المشاركة في عملية العصرنة في مجال أمن الطرقات
- اعداد الاحصائيات المتعلقة برخص السياقة وبطاقات ترقيم المركبات
- ضمان التنسيق بين مختلف المصالح في مجال تسيير حالة الممتلكات وتنقلها [2]

رابعا: مهام المديرية الفرعية للأجانب والاتفاقيات القنصلية

تعد المديرية الفرعية للأجانب والاتفاقيات القنصلية إحدى الهياكل الإدارية المتخصصة التي تُعنى بتسيير وتنظيم وضعية الأجانب داخل الإقليم الوطني، وذلك في إطار احترام السيادة الوطنية والالتزامات الدولية للدولة، لاسيما الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف ذات الطابع القنصلي والإنساني. وتضطلع هذه المديرية بدور محوري في ضبط حركة الأجانب، وضمان مطابقة أوضاعهم القانونية لأحكام التشريع والتنظيم المعمول بهما.

وتعمل المديرية على تصنيف الأجانب وفق وضعيتهم القانونية إلى فئتين أساسيتين:

أولا: الأجانب ذوو الوضعية القانونية المنتظمة

[1] المكان نفسه .

[2] مقابلة مع نائب مدير حالة الممتلكات وتنقلها، مهام المديرية الفرعية لحالة الممتلكات وتنقلها، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل,10 جانفي 2026

يقصد بهذه الفئة الأجانب الذين يوجدون داخل الإقليم الوطني بصفة قانونية، وفق الشروط والإجراءات المحددة في التشريع المتعلق بدخول وإقامة وتنقل الأجانب. وتشمل هذه الفئة ما يلي:

- **الأجانب الحاصلون على تأشيرة قانونية** سارية المفعول، سواء كانت تأشيرة سياحية، دراسية، مهنية أو عائلية، تُمكّنهم من الإقامة المؤقتة داخل التراب الوطني.
- **الأجانب المستفيدون من تأشيرة تسوية الوضعية،** والتي تُمنح في حالات استثنائية بهدف تصحيح وضعية الإقامة غير المنتظمة، وفقًا لشروط تحددها السلطة المختصة.
- **الأجانب الحاصلون على تصريح إقامة،** سواء كان:

❖ تصريح إقامة مؤقتة (غير دائمة)، يُجدد دوريًا حسب الغرض من الإقامة.
❖ تصريح إقامة دائمة، يُمنح للأجانب المستوفين لشروط معينة تتعلق بمدة الإقامة، الاستقرار الاجتماعي أو الروابط العائلية.

وتتكفل المديرية الفرعية بمتابعة ملفات هذه الفئة، ودراسة طلبات منح وتجديد الإقامة، وضمان احترام الأجانب لالتزاماتهم القانونية خلال فترة تواجدهم داخل البلاد.

ثانيا: الأجانب ذوو الوضعية غير المنتظمة (غير القانونية)

تشمل هذه الفئة الأجانب الذين يوجدون داخل الإقليم الوطني دون سند قانوني، وذلك نتيجة لأحد الأسباب التالية:

- **انتهاء صلاحية التأشيرة** دون القيام بإجراءات تجديدها أو تسوية الوضعية القانونية.
- **الدخول غير الشرعي إلى الإقليم الوطني** عبر الهجرة غير النظامية، سواء برًا أو بحرًا، دون الخضوع لإجراءات المراقبة الحدودية القانونية[1].

وفي هذا الإطار، تضطلع المديرية الفرعية بمهام تتعلق برصد هذه الحالات، ومعالجتها وفقًا لأحكام القانون، مع مراعاة الجوانب الإنسانية والالتزامات الدولية، لاسيما ما يتعلق بحقوق الإنسان، والتنسيق مع البعثات القنصلية للدول المعنية، ويمكن تبيان هذه المهام كالتالي:

1. **.إعداد النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بوضعية الأجانب في الإقليم الوطني**

[1] مقابلة مع نائب مدير، حول مهام وخصوصيات المديرية الفرعية للأجانب والاتفاقيات القنصلية، وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل 8جانفي 2026

وتشمل هذه المهمة:

- المساهمة في إعداد مشاريع القوانين، المراسيم التنفيذية، والقرارات الوزارية ذات الصلة بوضعية الأجانب.

2. .إعداد ودراسة الاتفاقيات القنصلية

تختص المديرية بإعداد ودراسة **مشاريع الاتفاقيات القنصلية الثنائية**، وذلك بالتنسيق مع القطاعات المعنية، لاسيما وزارة الشؤون الخارجية. وتشمل هذه المهمة:

- تحليل مضمون الاتفاقيات القنصلية من الناحية القانونية والإدارية.
- تقييم مدى انسجامها مع التشريع الوطني والمصلحة العامة.
- متابعة إجراءات التفاوض، التوقيع، والمصادقة على الاتفاقيات.
- السهر على تنفيذ أحكام الاتفاقيات القنصلية بعد دخولها حيز النفاذ.

3. .تسيير ومتابعة وضعية الإقامة للأجانب

تسهر المديرية الفرعية على **تسيير ومراقبة نظام الإقامة** المطبق على الأجانب، وذلك من خلال:

- دراسة طلبات منح، تجديد أو سحب تصاريح الإقامة.
- ضبط شروط الإقامة المؤقتة والدائمة.
- السهر على احترام الأجانب لأحكام الإقامة المنصوص عليها قانونًا.
- اقتراح الإجراءات الإدارية المناسبة في حالات مخالفة نظام الإقامة.

4. .دراسة ومعالجة الانشغالات المطروحة من طرف المصالح المحلية المكلفة بتسيير شؤون الأجانب

تُعدّ المديرية الفرعية هيئة مرجعية على المستوى المركزي، حيث تتكفل بـ:

- تلقي ودراسة الانشغالات والإشكالات القانونية والإدارية الواردة من المصالح المحلية (الولايات، الدوائر، المصالح الأمنية).
- تقديم التوجيهات والتفسيرات القانونية اللازمة لتوحيد التطبيق السليم للنصوص.
- اقتراح الحلول المناسبة للإشكالات العملية المرتبطة بتسيير وضعية الأجانب.

5. **. المساهمة في رقمنة تسيير وضعية الأجانب والاتفاقيات القنصلية**

- تعمل المديرية الفرعية للأجانب والاتفاقيات القنصلية على إدماج **التقنيات الرقمية** في تسيير شؤون الأجانب، وذلك في إطار تحديث الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمة العمومية[1].

[1], مقابلة مع رئيس مكتب الأجانب والاتفاقيات القنصلية، مهام وخصوصيات المديرية الفرعية للأجانب والاتفاقيات القنصلية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل ,8جانفي 2026

المبحث الثاني: الإطار القانوني لمديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم

تتولى مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم تسيير مجموعة من الخدمات الإدارية والقانونية المرتبطة مباشرة بالمواطن، مثل الحالة المدنية، ووثائق السفر، ورخص السياقة، وترقيم المركبات. ويستند عمل هذه المديرية إلى منظومة قانونية وتنظيمية متكاملة تم تطويرها وتحيينها لمواكبة متطلبات التحول الرقمي. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا المبحث إلى دراسة الإطار القانوني المنظم لمختلف فروع المديرية والخدمات التابعة لها.

المطلب الأول: الإطار القانوني للمديرية الفرعية للحالة المدنية والهوية وعقود الحالة المدنية

تعد الحالة المدنية من أهم المجالات الإدارية التي تنظم حياة الأفراد من الميلاد إلى الوفاة، من خلال تسجيل وقائع الميلاد والزواج والوفاة وغيرها من البيانات الشخصية. وقد وضع المشرّع الجزائري مجموعة من القوانين والمراسيم التي تحدد كيفية تحرير هذه العقود وتصحيحها، بما يضمن حماية حقوق المواطنين ودقة السجلات الرسمية، مع دعم ذلك بإجراءات الرقمنة لتسهيل الخدمة العمومية .

أولا :الإطار القانوني:

يُعدّ الأمر رقم 70–20 المؤرخ في 19 فيفري 1970 المتعلق بالحالة المدنية، المعدل والمتمم بالقانون رقم 14–08 لسنة 2014 والقانون رقم 17–03 لسنة 2017، الإطار القانوني الأساسي المنظم للحالة المدنية في الجزائر، حيث يحدد قواعد تسجيل عقود الميلاد والزواج والوفاة والطلاق، وضبط سجلات الحالة المدنية، واختصاص ضباط الحالة المدنية، إضافة إلى تنظيم تصحيح العقود وإعادة إنشائها في حالة التلف أو الضياع. كما جاء الأمر رقم 71–65 لسنة 1971 لإثبات الزيجات التي لم تُحرر بعقود رسمية أو لم تُسجل في السجلات الرسمية. أما المرسومان 71–155 و71–156 لسنة 1971 فقد نظما كيفية إعادة إنشاء العقود المتلفة بسبب الكوارث أو الحروب، واللجان المختصة بذلك. وتضمن المرسوم 81–26 إعداد القاموس الوطني لأسماء الأشخاص، بينما خصص المرسوم 81–28 لتنظيم كتابة الألقاب الشخصية باللغة الوطنية، في حين نظم المرسوم 71–157 المعدل بمرسوم 92–24 والمرسوم التنفيذي 20–223 إجراءات تغيير اللقب وشروطه. ومع تطور الإدارة الرقمية، صدر المرسوم التنفيذي 14–75 لتحديد وثائق الحالة المدنية، والمرسوم التنفيذي 14–363 لإلغاء التصديق على النسخ طبق الأصل، والمرسوم التنفيذي 15–204 لإعفاء المواطن من تقديم الوثائق المتوفرة ضمن السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، والمرسوم التنفيذي 15–315 لإصدار وثائق الحالة المدنية إلكترونيًا، إضافة إلى المرسوم التنفيذي 22–178 المتعلق بالشهادة الطبية للوفاة، والقرار المؤرخ في 29 ديسمبر 2014 الذي

حدد المواصفات التقنية لوثائق الحالة المدنية، بما يعكس توجه الدولة نحو عصرنة الإدارة وتبسيط الإجراءات للمواطنين.[1].

عقود الحالة المدنية:

عقد الميلاد: التصريح واستخراج شهادة الميلاد

- يتم التصريح بالولادة في بلدية مكان الولادة أو لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية للجزائريين بالخارج .
- يصرح بالولادة الأب أو الأم أو من حضر الولادة خلال 5 أيام، و20 يومًا في ولايات الجنوب .
- في حالة التأخر عن التصريح ، يتم تسجيل عقد الميلاد عن طريق أمر من رئيس المحكمة المختص .

يمكن تصحيح أخطاء عقد الميلاد آليًا https://prestations.interieur.gov.dz/guichet/ أو قضائيًا حسب نوع الخطأ، كما يمكن تعديل الاسم أو اللقب وفق إجراءات قانونية محددة .

- تُستخرج شهادة الميلاد من أي بلدية أو عبر الإنترنت، وتدوم صلاحيتها 10 سنوات[2] .

عقد الزواج: إبرام العقد واستخراجه

- يتطلب إبرام عقد الزواج تقديم بطاقة إقامة، شهادة طبية، وبطاقات تعريف الشهود .
- تضاف وثائق خاصة في حالات القصر، الزواج السابق، تعدد الزوجات، أو بالنسبة للعسكريين وأسلاك الأمن .
- يمكن تحديد موعد لإبرام عقد الزواج عن بعد عبر المنصة الإلكترونية .
  https://etatcivil.interieur.gov.dz/ActeMariage/
- في حالة عدم تسجيل الزواج في الآجال القانونية، يتم إثباته بأمر قضائي .
- يُسلَّم الدفتر العائلي بعد تسجيل عقد الزواج، مع إمكانية استخراج نسخة ثانية في حالة الطلاق أو الضياع أو التلف .

[1] الموقع الرسمي الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , عقود الحالة المدنية (شهادة الميلاد/ عقد الزواج/شهادة الوفاة/ الدفتر العائلي/ البطاقة العائلية),
https://interieur.gov.dz/2024/02/29/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9/ ,تاريخ الاطلاع (19.02.2026)

[2] الموقع الرسمي ,الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , المرجع نفسه ,تاريخ الاطلاع (19.02.2026)

- يُستخرج عقد الزواج من أي بلدية أو عبر الإنترنت [1].

عقد الوفاة: التصريح واستخراج شهادة الوفاة

- يتم التصريح بالوفاة في بلدية مكان الوفاة من طرف الأقارب أو من حضر الوفاة أو المؤسسات الصحية .
- يتم التصريح خلال 24 ساعة، و20 يومًا في ولايات الجنوب .
- في حالة التأخر، يتم تسجيل عقد الوفاة عن طريق أمر من رئيس المحكمة المختص .
- يمكن تصحيح أخطاء عقد الوفاة قضائيًا عند الحاجة .
- تُستخرج شهادة الوفاة من أي بلدية أو عبر الإنترنت، وصلاحيتها غير محدودة.[2]

المطلب الثاني: الإطار القانوني للمديرية الفرعية لتنقل الأشخاص والأملاك

أولا: جواز السفر

يعتبر القانون رقم 14-03 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بسندات ووثائق السفر الإطار القانوني الأساسي المنظم لجواز السفر في الجزائر، حيث نصت المادة 1 على تحديد شروط وكيفيات إعداد وتسليم وتجديد سندات ووثائق السفر، بينما أوضحت المادة 2 أن كل مواطن مسافر إلى الخارج يجب أن يكون حاملاً لجواز سفر بيومتري إلكتروني أو أحد سندات السفر المعتمدة، كما أكدت المادة 5 منع حيازة أكثر من جواز سفر من نفس النوع، ونصت المادة 6 على أن جواز السفر وثيقة فردية تثبت هوية وجنسية صاحبها، وحددت المادة 8 مدة صلاحيته بعشر سنوات وخمس سنوات للقصر دون 19 سنة.[3] أما المرسوم التنفيذي رقم 23-179 لسنة 2023 فقد نظم كيفيات تسليم جواز السفر وإتلافه[4]، حيث يتم تسليمه بعد إشعار صاحبه، وإذا لم يُسحب خلال ستة أشهر يتم إتلافه قانونًا. كما حدد القرار المؤرخ في 25 ماي 2011 والقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23 أفريل 2015 الوثائق المكونة لملف طلب جواز السفر داخل الوطن وخارجه، خاصة بالنسبة للمقيمين بالخارج، بما يضمن تبسيط الإجراءات الإدارية وتأمين الوثائق الرسمية من التزوير والاستعمال غير المشروع.

[1] المكان نفسه
[2] المرجع نفسه
[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , القانون رقم 14-03 ,العدد 16 ,23 مارس 2014
[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, المرسوم التنفيذي رقم 23-179, العدد 57 ,21 أوت 2024 , ص 22

- يتم إيداع طلب جواز السفر يتم لدى أي بلدية في نفس الولاية، أو لدى المصلحة القنصلية بالنسبة للمواطنين الجزائريين المقيمين بالخارج .
- **في أول طلب يجب تقديم :**

❖ استمارة طلب مملوءة وممضاة .
❖ شهادة الجنسية عند أول طلب .
❖ شهادة الإقامة عند الحاجة .
❖ شهادة العمل أو عدم العمل أو شهادة مدرسية .
❖ صور شمسية حديثة .
❖ قسيمة جبائية .
❖ نسخة من بطاقة فصيلة الدم .

- **بالنسبة للمقيمين بالخارج يجب تقديم :**

❖ استمارة الطلب .
❖ مستخرج خاص من عقد الميلاد رقم 12خ .
❖ بطاقة التسجيل القنصلي سارية المفعول .
❖ وثيقة إثبات الإقامة بالخارج .
❖ شهادة العمل أو الدراسة .
❖ صور شمسية حديثة .
❖ قسيمة جبائية .

- يتم تجديد جواز السفر قبل 6 أشهر من انتهاء الصلاحية، أو عند امتلاء الصفحات، أو في حالة الضياع أو السرقة أو الإتلاف .
- في حالات خاصة يمكن طلب جواز جديد عند تصحيح الحالة المدنية، وجود خطأ في الرقم التعريفي الوطني، المصادرة القضائية، أو رد الاعتبار للمحكوم عليهم .
- في حالة رفض الطلب، يمكن تقديم طعن لدى الدائرة أو الدائرة الإدارية المختصة إقليميًا[1].

[1] الموقع الرسمي وزارة الداخلية و الجامعات المحلية و النقل,
https://interieur.gov.dz/2025/03/17/%d8%ac%d9%88%d8%a7%d8%b2-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%81%d8%b1-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%b7%d9%86%d9%8a-2/ تاريخ الاطلاع 20.02.2026)

ثانيا: رخصة السياقة

يعدّ القانون رقم 01-14 المؤرخ في 19 أوت 2001 [1]المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها الإطار القانوني الأساسي المنظم لرخصة السياقة وحركة المرور في الجزائر، حيث نصت المادة 1 على تنظيم حركة المرور وضمان سلامة مستعملي الطريق، بينما أكدت المادة 7 إلزامية احترام قواعد السير والإشارات المرورية من طرف جميع السائقين والمشاة، كما نصت المادة 66 على ضرورة حيازة رخصة سياقة سارية المفعول لقيادة المركبات، وحددت المادة 92 العقوبات المتعلقة بالمخالفات المرورية التي تهدد أمن الطريق. وقد جاء القانون رقم 04-16 لسنة 2004 والأمر رقم 09-03 لسنة 2009 لتعديل وتتميم هذا القانون، خاصة من خلال تشديد العقوبات، اعتماد نظام سحب رخصة السياقة، وتعزيز الردع ضد المخالفات الخطيرة مثل السرعة المفرطة والسياقة في حالة سكر.[2] أما المرسوم التنفيذي رقم 04-381 لسنة 2004 فقد حدد قواعد حركة المرور عبر الطرق بالتفصيل، مثل السرعة القانونية، أولوية المرور، وشروط الحصول على رخصة السياقة[3]، ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 15-239 لسنة 2015 لتعديله بما يواكب متطلبات السلامة المرورية الحديثة وتحسين نظام الرخص البيومترية[4].

- **السن الأدنى للترشح لرخصة السياقة :**
  - 16سنة بالنسبة للصنف1 أ والصنف المطابق له .
  - 18سنة بالنسبة للصنفين أو ب والصنف المطابق لهما .
  - 25سنة بالنسبة للأصناف 1ج , 2ج , و ,د و هـ .
- **إيداع ملف طلب رخصة السياقة الاختبارية :**
  - يتم إيداع الملف على مستوى البلدية مكان إقامة المعني .
- **الوثائق المطلوبة :**
  - استمارة طلب الحصول على رخصة السياقة مملوءة وموقعة .
  - بطاقة إقامة سارية المفعول .
  - شهادة طبية مطابقة للنصوص التنظيمية .
  - صورتان شمسيتان للهوية .

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01 – 14,العدد 46, 29جمادى الأولى عام 1422 ,10 غشت 2001, ص4

[2]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، امر رقم 09 – 03 ,العدد 45 ,7 شعبان عام 1430 هـ 29 يوليو سنة 2009 م ص4

[3]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , مرسوم تنفيذي رقم 04 – 381العدد 76 ,15 شوال 1425 , 28 نوفمبر 2004 ,ص 6

[4]الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 15-239 العدد 49 , 2 ذو الحجة عام 1436 هـ 16 سبتمبر سنة 2015 م ,ص 11

- نسخة من بطاقة فصيلة الدم .
- شهادة التأهيل المؤقتة بعد النجاح في الامتحانات .
- طابع جبائي بقيمة 1000 دج أو وصل بنفس المبلغ للرخصة البيومترية .

- **استلام رخصة السياقة :**
  - الرخصة العادية تُستلم في نفس يوم إيداع الملف مقابل التوقيع والبصمة .
  - الرخصة البيومترية تُستلم بعد إشعار المعني برسالة نصية عبر الهاتف[1] .

ثالثا: ترقيم المركبات

تعتبر هذه النصوص التنظيمية الإطار القانوني الإضافي الذي ينظم المركبات في الجزائر , حيث جاء المرسوم التنفيذي رقم 18-05 المؤرخ في 15 جانفي 2018 ليحدد تنظيم مراقبة مطابقة المركبات وكيفيات ممارستها، إذ نصت المادة 1 على تحديد شروط وإجراءات مراقبة المطابقة التقنية للمركبات قبل وضعها في السير، بينما أكدت المادة 3 إلزامية هذه المراقبة بالنسبة للمركبات الجديدة أو المستوردة لضمان مطابقتها للمعايير التقنية والأمنية، كما حددت مواد أخرى الجهات المؤهلة للقيام بالمراقبة وشهادة المطابقة[2]. أما المرسوم التنفيذي رقم 23-74 المؤرخ في 20 فيفري 2023 فقد نظم شروط وكيفيات جمركة ومراقبة مطابقة السيارات السياحية والنفعية المستعملة المقتناة من طرف الأفراد المقيمين، حيث نصت المادة 2 على إمكانية استيراد مركبة مستعملة وفق شروط محددة تتعلق بالعمر والحالة التقنية، وأكدت المادة **5** ضرورة إخضاعها لمراقبة المطابقة قبل ترقيمها[3]. كما **جاء** المرسوم التنفيذي رقم 23-317 المؤرخ في 6 سبتمبر 2023 ليحدد شروط وكيفيات مسك البطاقية الوطنية لترقيم المركبات، حيث نصت المادة 1 على إنشاء بطاقية وطنية رقمية تضم جميع بيانات المركبات، وأكدت المادة 4 على إلزامية تسجيل كل مركبة ضمن هذه القاعدة لضمان تتبعها وتحديث معلوماتها[4]. وفيما يتعلق بترقيم المركبات، حدد القرار المؤرخ في 5 ماي 1988 القواعد الإدارية المتعلقة بأرقام تسجيل المركبات ذاتية الحركة، حيث نص على كيفية منح أرقام التسجيل وتنظيم لوحات الترقيم، وقد تم تعديله وتتميمه بقرارات لاحقة (1993، 2021، 2022) لتكييفه مع التطورات التقنية والإدارية، خاصة فيما يتعلق بنظام الترقيم الجديد والبطاقات البيومترية[5].

[1] الموقع الرسمي الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل ,
https://interieur.gov.dz/2025/03/17/%d8%b1%d8%ae%d8%b5-%d8%a7%d9%84%d8%b3%d9%8a%d8%a7%d9%82%d8%a9/ تاريخ الاطلاع (21.02.2026)

[2] الجريدة الرسمية , المرسوم التنفيذي رقم 18-05, العدد 23, 6 شعبان 1439 , 22 افريل 2018 ,ص 15

[3] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 23-74 ,العدد 11 ,اول شعبان 1444 , 22فيفري 2023 ,ص 6

[4] الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 23-317, العدد60 ,13 سبتمبر 2023 , ص 6

[5] الجريد الرسمية، القواعد الادارية المتعلقة برقم تسجيل المركبات ذات الحركة , العدد 03 ,17 جانفي 2023

الإجراءات:

تتم إجراءات الحصول على بطاقة ترقيم المركبات بإيداع ملف الطلب على مستوى بلدية مقر إقامة المالك، حيث تُسلم البطاقة في نفس يوم الإيداع مقابل التوقيع والبصمة في سجل مخصص لهذا الغرض، ويُعد طلب الترقيم الوثيقة الأساسية في جميع الحالات.

في حالة الترقيم المؤقت (عن طريق وكيل أو مصنع)، يُشترط تقديم طلب ترقيم مؤقت مرفق بقائمة المركبات المؤشر عليها من مصالح المناجم، ومحضر قبول المركبات، وفاتورة الشراء، وشهادة المطابقة، إضافة إلى الوثائق الجبائية.

أما بالنسبة للمركبات الجديدة المقتناة محليًا، فيلزم تقديم بطاقة الترقيم المؤقت، شهادة البيع، فاتورة الشراء، شهادة الجمركة، شهادة مطابقة المركبة، إلى جانب وثائق الهوية والإقامة والطابع الجبائي، مع إضافة وثائق إدارية خاصة في حالة المركبات التابعة للإدارات العمومية.

وفيما يخص المركبات المستوردة (الجديدة أو المستعملة)، يتكون الملف من شهادة ترقيم أجنبية أو وثيقة تثبت هوية المركبة، شهادة الجمركة، محضر مراقبة المطابقة، والفحص التقني بالنسبة للمركبات المستعملة، بالإضافة إلى عقد البيع أو فاتورة الشراء ووثائق الهوية والإقامة.

كما تشمل الإجراءات حالات خاصة مثل المركبات التابعة للمتعاونين الأجانب أو الممثليات الدبلوماسية، والتي تخضع لترتيبات خاصة وقد تستفيد من إعفاءات من الرسوم، إضافة إلى حالات الاستيراد المؤقت من طرف الشركات الأجنبية التي تتطلب تصريحًا جمركيًا وسند كفالة ووثائق تثبت نشاط الشركة.وتشمل الإجراءات أيضًا نقل الملكية داخل الوطن، حيث يُطلب تقديم بطاقة ترقيم مشطوبة وتصريح بالبيع ووثائق الهوية والإقامة، إلى جانب حالات خاصة أخرى مثل الشراء بالمزاد، أو ضياع أو سرقة بطاقة الترقيم، أو إدخال تعديلات على المركبة، أو تغيير محل الإقامة، أو وفاة المالك، حيث تُطلب وثائق إضافية حسب كل حالة، مع ضرورة تسديد الرسوم الجبائية في جميع الإجراءات.[1]

ثالثا : بطاقة التعريف الوطني

يُحدد الإطار القانوني لبطاقة التعريف الوطنية في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 17-143 المؤرخ في 18 أفريل 2017، الذي ينظم كيفية إصدارها وتسليمها وتجديدها، ويكرّس طابعها البيومتري

[1] الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل ,
https://interieur.gov.dz/2025/03/17/%d8%aa%d8%b1%d9%82%d9%8a%d9%85-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%a8%d8%a7%d8%aa/#page=6 تاريخ الاطلاع (21.02.2026)

والشخصي، مع تحديد مدة صلاحيتها وشروط استعمالها[1]. كما يدعمه المرسوم التنفيذي رقم 10–210 المؤرخ في 16 سبتمبر 2010 المتعلق بالرقم التعريفي الوطني الوحيد، والذي يمنح لكل مواطن رقمًا فريدًا يُستعمل في مختلف الوثائق الرسمية[2]، وقد تم تدعيم هذا الإطار بصدور المرسوم التنفيذي رقم 23–316 المؤرخ في 6 سبتمبر 2023 ، الذي جاء لتحيين وتنظيم كيفيات تسيير واستعمال الرقم التعريفي الوطني الوحيد وتعزيز رقمنة الإدارة وتبادل المعطيات بين الهيئات العمومية.[3]

الاجراءات :

تودع ملفات طلب بطاقة التعريف الوطنية على مستوى بلدية الإقامة بالنسبة للمقيمين داخل الوطن، أو لدى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية بالنسبة للمقيمين بالخارج، ويتم تقديم استمارة مملوءة وممضية مرفقة بالوثائق المطلوبة.

بالنسبة للمقيمين في الجزائر، يتكون الملف من استمارة طلب، شهادة الجنسية عند عدم امتلاك وثيقة بيومترية، شهادة إقامة سارية، وصورتين شمسيتين حديثتين. أما المقيمون بالخارج، فيُطلب منهم تقديم بطاقة التسجيل القنصلي بدل شهادة الإقامة، إضافة إلى نفس الوثائق الأخرى.

يتم تجديد بطاقة التعريف الوطنية في عدة حالات، أهمها اقتراب انتهاء صلاحيتها (خلال 3 أشهر)، أو تغيير المعلومات المتعلقة بالحالة المدنية، أو بلوغ القاصر سن 19 سنة، أو في حالة الضياع أو السرقة أو التلف، مع ضرورة التصريح الفوري لدى الجهات المختصة.

يتكون ملف التجديد من استمارة طلب، البطاقة القديمة أو تصريح الضياع أو السرقة، شهادة إقامة عند تغييرها، شهادة الجنسية عند الحاجة، وصورتين شمسيتين.

تُسلم بطاقة التعريف الوطنية للمعني شخصيًا، وتبلغ مدة صلاحيتها 10 سنوات بالنسبة للبالغين و5 سنوات بالنسبة للقصر.[4]

المطلب الثالث: الإطار القانوني للمديرية الفرعية للأجانب و الاتفاقيات القنصلية

[1] الجريدة الرسمية , المرسوم الرئاسي رقم 17-143 , العدد 25 ,19 افريل 2019 , ص 9
[2] الجريدة الرسمية ,المرسوم التنفيذي رقم 10-210 ,العدد 54 , 19 سبتمب 2010 , ص 4
[3] الجريدة الرسمية ,مرسوم التنفيذي 23–316 , العدد 60 , 13 سبتمبر 2023 , ص 4
[4]الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , بطاقة التعريف الوطني ,
https://interieur.gov.dz/2024/02/29/%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-3/ تاريخ الاطلاع (22.02.2026)

يخضع تنظيم دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها لأحكام **القانون رقم 11-08 المؤرخ في 25 جوان 2008**، الذي يحدد شروط منح التأشيرات، وضبط الإقامة المؤقتة والدائمة، ومراقبة تنقل الأجانب داخل التراب الوطني، إضافة إلى حقوقهم وواجباتهم[1]. كما يمنح هذا القانون للسلطات الإدارية صلاحيات تنظيم بعض الوضعيات الخاصة المرتبطة بالأجانب، مثل الزواج المختلط، ونقل الجثامين أو الرفات، وذلك في إطار احترام النظام العام والقوانين الوطنية، مع التنسيق مع الجهات القضائية والدبلوماسية

الإجراءات

الزواج المختلط:

يتم إيداع طلب الرخصة الإدارية المسبقة لدى مديرية التقنين والشؤون العامة بالولاية المختصة، حسب مكان إقامة الطرف الجزائري أو الأجنبي. ويجب تقديم ملف يتضمن استمارة طلب ووثائق تثبت الهوية والحالة العائلية والإقامة لكل من الطرفين، إضافة إلى وثائق خاصة بالطرف الأجنبي مثل جواز السفر وشهادة القدرة على الزواج وشهادة السوابق العدلية، وعند الاقتضاء شهادة اعتناق الإسلام.

في حالة تعدد الزوجات، يشترط الحصول على رخصة مسبقة من الوالي، ثم ترخيص إضافي من رئيس المحكمة لإبرام عقد الزواج. وتُمنح رخصة الزواج المختلط لمدة سنة واحدة، ولا تُعد عقد زواج بل وثيقة إدارية ضرورية لإتمامه[2].

نقل جثمان أجنبي متوفي حديثا:

يودع طلب نقل الجثمان لدى مصالح الولاية التي حدثت فيها الوفاة، ويجب أن يتضمن الملف طلبًا من العائلة أو جهة مخولة، ورخصة من القنصلية المعنية، وشهادة وفاة، وشهادة طبية تثبت عدم العدوى، إضافة إلى ترخيص قضائي في حالة الوفاة غير الطبيعية[3].

المبحث الثالث: مشاريع الرقمنة في مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم

[1] الجريدة الرسمية , القانون رقم 08-11 ,العدد 36 ,2 جويلية 2008 , ص 4-7

[2] الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل، نقل جثمان رعية أجنبية متوفي حديثا , https://interieur.gov.dz/2024/02/29/%d9%86%d9%82%d9%84-%d8%ac%d8%ab%d9%85%d8%a7%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%aa%d9%88%d9%81%d9%89-%d9%84%d8%b1%d8%b9%d9%8a%d8%a9-%d8%a3%d8%ac%d9%86%d8%a8%d9%8a%d8%a9-%d8%a5%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%ae/ تاريخ الاطلاع (22.02.2026)

تمثل مشاريع الرقمنة الوسيلة العملية لتجسيد أهداف عصرنة الإدارة العمومية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن. وفي هذا السياق، عرفت مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم إطلاق عدة مشاريع رقمية هامة، من بينها السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، والوثائق البيومترية، والبطاقية الوطنية لترقيم المركبات. ويسعى هذا المبحث إلى دراسة هذه المشاريع وتحليل أهدافها ومراحل إنجازها، مع إبراز أهم النتائج التي حققتها على مستوى تحسين الخدمة العمومية.

المطلب الأول : رقمنة الهوية و الحالة المدنية

الفرع الأول: السجل الوطني الآلي للحالة المدنية

في مجال رقمنة الحالة المدنية قامت وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و التهيئة العمرانية برقمنة سجلات الحالة المدنية على مستوى الوطني وإحداث السجل الوطني الآلي للحالة المدنية و ربطه بكل البلديات و ملحقاتها الإدارية و كذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية و المؤسسات العمومية الأخرى المعنية به، الأمر الذي جعل هذا الإنجاز العملاق يحقق ما يلي:

–حماية المعطيات الخاصة بالمواطنين من عمليات التزوير لاستغلالها في الجريمة من خلال إحداث الرقم الوطني الوحيد الذي يوضع في وثائق الهوية و السفر، و بفضله يتم حماية المواطنين من الاستغلال اللاشرعي لهوياتهم و يزود الأجهزة الحكومية المختلفة بالمعلومات المتعلقة بهوية الأفراد.

–تمكين المواطنين من استخراج كل وثائق الحالة المدنية بصفة آنية من أي بلدية أو ملحقة إدارية عبر الوطن دون تكبد عناء التنقل.

–تمكين الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج من استخراج وثائق الحالة المدنية الخاصة بهم من الخارج آنيا و بدون أي تنقل.

–استخراج وثائق الحالة المدنية للأشخاص المسجلين في سجلات الحالة المدنية القنصلية، على مستوى البلديات دون التنقل إلى الخارج أو إلى مقر وزارة الشؤون الخارجية.

– تحيين البيانات الهامشية، إذ أصبحت البلديات تتكفل بعملية تحيين البيانات الهامشية التي لم تسجل في السابق على هامش وثائق الحالة المدنية المعنية عن طريق استغلال تطبيقية إعلامية، وذلك لتسليم هذه الوثائق لأصحابها في حينها وكاملة البيانات.[1]

[1]مقابلة رئيس مكتب متصرف مستشار للهوية والحالة المدنية، السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل ,8جانفي 2026

مراحل نشأة السجل الوطني للحالة المدنية:

1. مرحلة نظام الحالة المدنية خلال الاستعمار

شهد ت الحالة المدنية في الجزائر خلال فترة الاستعمار غيابًا شبه تام لتنظيم رسمي لتسجيل الولادات والزواج والوفيات، حيث كان الأفراد يعتمدون على طرق تقليدية لمعرفة أعمارهم، وغالبًا دون ألقاب عائلية ثابتة. ومع دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1830، بدأ إدخال نظام الحالة المدنية تدريجيًا، خاصة مع صدور قانون 23 مارس 1882 الذي فرض تسجيل بيانات الأفراد وإلزام الجزائريين باختيار ألقاب عائلية، إضافة إلى تنظيم عملية إحصاء السكان وتسجيلهم في سجلات رسمية على مستوى البلديات.[1]

2. مرحلة نظام الحالة المدنية بعد الاستقلال

بعد الاستقلال، عملت الجزائر على إعادة تنظيم الحالة المدنية من خلال الأمر رقم 20/70 لسنة 1970، الذي وضع إطارًا قانونيًا شاملًا لتنظيم عقود الميلاد والزواج والوفاة، وحدد مهام ضابط الحالة المدنية، وكذا طرق تصحيح وتعديل العقود. ثم جاء مرسوم سنة 1972 ليواكب تحديث الإدارة، حيث سمح باستخراج شهادة الميلاد من أي بلدية ومدّد مدة صلاحيتها، مما ساهم في تسهيل الإجراءات الإدارية للمواطنين.[2]

3. انشاء المرصد الوطني للمرفق العام

ومع التطور التكنولوجي، انتقلت الحالة المدنية إلى مرحلة العصرنة والرقمنة، حيث تم إدخال الإدارة الإلكترونية في البلديات لتحسين جودة الخدمة العمومية وتقريبها من المواطن. وفي هذا الإطار، أُنشئ المرصد الوطني للمرفق العام الذي يعتبر هيئة استشارية من أجل وضع قواعد وتدابير لتحسين وضع المرفق وتسييره. وسعت إلى وضع شبكات ربط مابين المؤسسات وما بين الوزارات تكون بمثابة البوابة الرقمية الحكومية التي ستسمح بالتواصل مع الهيئات جاهدة لتحسين الخدمة المقدمة للمواطنين والوقوف على حجم النقائص والمشاكل التي تتخبط فيها معظم البلديات، والتأكد من أن معظم البلديات مزودة بالإعلام الآلي والتكنولوجي العصري. ، كما تم إنشاء السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بموجب قانون

[1] اية طبابلية , مروة صديقي , السجل الوطني الالي للحالة المدنية ,جامعة 8 ماي 1945 كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسم حقوق 2022.2023, ,ص 8.

[2] المرجع نفسه ,ص9

14/08، الذي مكّن من رقمنة جميع العقود وربط البلديات ببعضها، مما أتاح استخراج الوثائق من أي مكان داخل الوطن وحتى لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج.[1]

4. انشاء السجل الوطني الالي للحالة المدنية

كمرحلة أولى تم العمل على توحيد قاعدة بيانات الحالة المدنية لبلديات الولاية و التي تمثل قاعدة المعطيات المحجوزة و الصور الممسوحة ضوئيا لجميع شهادات الحالة المدنية التابعة للبلدية و تحويلها إلى مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية.

بعدها تم ربط 1541 بلدية و 48 ولاية عن طريق شبكة التدفق العالي "RHD " التابع لوزارة الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية حيث يربط هذا السجل بين الوزارة المعنية و البلديات وملحقاتها الإدارية و كذا البعثات الدبلوماسية و الدوائر القنصلية. يربط هذا السجل بالمؤسسات العمومية الأخرى المعنية لاسيما مصالح وزارة العدل .

- ❖ يمركز السجل الوطني الآلي للحالة المدنية بواسطة وسيلة رقمية كافة العقود والتعديلات و الإغفالات والتسجيلات أو التصحيحات التي يتم تدوينها طبقا لقانون الحالة المدنية.
- ❖ يسمح للمصالح المعنية بالبلدية بإرسال نسخة رقمية من العقود المدونة بسجلات الحالة المدنية إلى مصلحة السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

إن الهدف المتوخى من إحداث السجل الوطني الآلي هو خلق قاعدة معطيات مركزية شاملة، يمكن استغلالها من طرف كافة بلديات الوطن لإصدار عقود الحالة المدنية للمواطنين بغض النظر على البلديات التي سجلت فيها هذه العقود، وهذا لتخفيف عبء التنقل على المواطنين في إطار تطبيق السياسة التي انتهجتها وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية لتخفيف الإجراءات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن.[2]

ولحل إشكالية التنقل إلى مكان الميلاد لاستخراج وثائق الحالة المدنية (الميلاد المطلوبة بكثرة من طرف جميع المواطنين) فإن وزارة الداخلية والجماعات المحلية أنشأت السجل الوطني الآلي للحالة المدنية حيث

[1] المرجع نفسه , ص10.

[2] مقابلة رئيس مكتب متصرف مستشار للهوية والحالة المدنية، السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل ,8جانفي 2026

أصبح بإمكان كل مواطن استخراج شهادة الميلاد التي تخصه من أي بلدية في المرحلة الأولى وذلك في انتظار تعميم هذه العملية على مختلف عقود وشهادات الحالة المدنية (الزواج –الوفاة)

و قد كان إلى تاريخ 14 فيفري 2014 إصدار هذه الوثيقة يتم إجباريا على أساس سجلات الحالة المدنية لمكان الميلاد ، الأمر الذي يستدعي تنقل الشخص المعني أو أصوله أو فروعه المباشرين أو زوجه أو ممثله الشرعي إذا كان قاصرا أو عديم الأهلية إجباريا إلى بلدية مكان الميلاد لاستخراج هذه الشهادة و انتظار دوره أمام شبابيك الحالة المدنية الذي قد يطول لساعات خاصة في فترات الدخول الاجتماعي و المدرسي التي تكثر فيها طلبات التوظيف و المسابقات المهنية و التسجيلات المدرسية ، و ما يحدثه ذلك من مشاق و إعياء و غيابات عن العمل و غيرهما .

ولمحاربة البيروقراطية والتبذير، قلصت وزارة الداخلية والجماعات المحلية عدد وثائق الحالة المدنية من 36 وثيقة إلى 14 وثيقة فقط و أدخلت التحسينات اللازمة على مضمونه ، و أعدت التطبيقات لطبعها آليا في أوراق بيضاء .[1]

إن استغلال السجل الوطني للحالة المدنية يمكن أن يحقق:

- التقليل من الأخطاء الناتجة عن الخط
- ربح الوقت
- إعداد الإحصائيات في حينها وإمكانية إستغلالها
- ضمان تقديم أحسن الخدمات للدولة والمواطن على السواء
- تحسين وتقليص آجال معالجة الملفات وتسليم الوثائق للمواطنين
- تحسين نوعية العلاقة بين الإدارة والمواطنين عن طريق الإسراع في التكفل بطلباتهم.
- إنشاء قاعدة معطيات وطنية تتكون من مختلف أحداث الحالة المدنية المسجلة على مستوى جميع البلديات وكل الأحداث الجديدة والتعديلات المحتملة التي تشكل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية.

وقد تم رقمنة كافة سجلات الحالة المدنية من خلال مسحها ضوئيا وإرسال نسخة رقمية إلى مصلحة السجل الوطني الآلي، يمركز السجل الوطني الآلي كافة العقود الممسوحة والمرسلة إليه وكذا التعديلات

[1] مقابلة رئيس مكتب متصرف مستشار للهوية والحالة المدنية , المرجع نفسه.

والاغفالات، ثم يسلم نسخة رقمية مطابقة الأصل العقود الرقمية المحفوظة مركزيا إلى ضباط الحالة المدنية للبلديات والملحقات .[1]

مكونات السجل الوطني الآلي للحالة المدنية من:

✓ قاعدة معطيات الحالة المدنية على مستوى البلديات:

تتكون قاعد معطيات كل بلدية من رقمنة المعطيات المحجوزة و الصور الممسوحة ضوئيا لجميع شهادات وعقود الحالة المدنية للسجلات البلدية.

✓ قاعدة معطيات الحالة المدنية على مستوى الولاية:

حيث تم إنشاء قاعدة معطيات الحالة المدنية على مستوى كل ولاية عن طريق تجميع قاعدة معطيات البلديات التابعة لها.

✓ الشبكة:

تم ربط 1541 بلدية و 48 ولاية عن طريق شبكة ذات التدفق العالي (RHD)التابع لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية.

و من أهم مميزات هذا السجل ما يلي:

• إصدار وثائق الحالة المدنية و تسليمها للمواطنين على مستوى جميع البلديات (1541) بلدية و ملحقاتها مهما كان مكان ميلادهم أو تسجيل الوثيقة.

وفاة	زواج	ميلاد	عقود الحالة المدنية
207215	270370	804803	المجموع

جدول مجاميع الوثائق المستخرجة من السجل الالي للحالة المدنية 2025 [2]

كما قامت الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية بتقليص عدد وثائق الحالة المدنية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 75/14 المؤرخ في 17 فيفري 2014 و المعدل في 17 أكتوبر 2021

[1] نوال بو عبد الله ,رقمنة مرفق الحالة المدنية في ظل القانون 08-14 ,"مجلة قضايا معريفية " ,المجلد 2 , العدد 1 , مارس 2022 .ص 95 .
[2] مقابلة نائب مدير , مكتب الهوية و الحالة المدنية , الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , 27.01.2026

حيث تم بموجب هذا المرسوم التنفيذي:

1-التقليص العددي لوثائق الحالة المدنية (تم تقليصها من 29 وثيقة إلى 14 وثيقة).

2-التحسين النوعي لشكل ومضمون وثائق الحالة المدنية

3-تخفيض تكاليف طباعة و نقل مطبوعات الحالة المدنية من المطبعة الرسمية إلى مختلف البلديات لأن طباعة هذه الوثائق أصبحت تتم في ورق أبيض.

4-كما تم إحداث رمز شريطي يوضع في وثائق الحالة المدنية قصد حماية المعلومات المدونة في وثائق الحالة المدنية من عمليات التدليس و التزوير.[1]

كما تم ربط العديد من القطاعات الوزارية و الخاصة مباشرة بالسجل الوطني الآلي للحالة المدنية من أجل السماح لهم بالاطلاع على المعلومات الخاصة بالأشخاص عند الحاجة و عدم الطلب منهم تقديم الوثائق المعنية .

الفرع الثاني: إحداث بطاقات البيومترية

يعتبر مشروع الجزائر الإلكترونية هو سبب تفعيل مصلحة البيوميترية على مستوى البلديات، ففي سنة 2013 قررت الدولة الجزائرية تعزيز استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات، سعيا منها لتطوير التنمية المحلية ، من خلال التحول لاستغلال الأساليب التقنية والعلمية في المصلحة العمومية، وتكييف الخدمة ومستجدات التطور التكنولوجي.[2]

بطاقة التعريف الوطنية البيومترية :

في إطار التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية في شقها التقني، ومن أجل تقريب الإدارة للمواطن صدر المرسوم الرئاسي رقم 143 -17 المؤرخ في 18 أفريل 2017 المتعلق بكيفية إدراج التكتولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال في الأساليب الإدارية، المحدد لكيفيات إعداد بطاقة التعريف الوطنية وتسليمها وتجديدها .

إن إحداث بطاقة تعريف وطنية بيومترية متعددة الخدمات سيسمح للإدارة بالانتقال من التسيير الكلاسيكي إلى التسيير الالكتروني لهذه الوثيقة المهمة تم إنشاء قاعدة معطيات آلية مركزية مؤمنة لتسيير

[1] الجريدة الرسمية , رقم 14-75 ,عدد 79 , 17أكتوبر سنة 2021 م, ص23

[2] فتحي بن جديد , المصلحة البيوميترية الية تقنية للتنمية المحلية في الجزائر , مجلة ضياء للدراسات القانونية , المجلد 04 , العدد 01 , 2022 , ص 121 .

بطاقة التعريف الوطنية و تحيينها قصد توفير الظروف الملائمة لاستفادة حامليها من الخدمات الالكترونية.

كما أن إحداث هذه الوثيقة سيسمح بحماية معطيات هويات الجزائريين حاملي هذه البطاقة من عمليات التزوير و الجريمة و الإرهاب.

إحداث جواز السفر البيومتري :

تم إحداث جواز سفر بيومتري إلكتروني بموجب القانون رقم 03/14 المؤرخ في 24 فيفري 2014 المتعلق بسندات ووثائق السفر.

1-يضم شريحة الكترونية تحتوي على الشهادات الالكترونية للدولة الجزائرية و على معلومات الحالة المدنية للمعنيين و معلوماتهم البيومترية الرقمية كالصورة الشمسية و التوقيع و البصمات.

2-يحتوي العمق الأمني للأوراق على ختم الدولة و رسم هندسي من النصوص المكتوبة كتابة مجهرية.

3-تستعمل قاعدة المعطيات للتعرف على الأشخاص و إثبات صحة الجوازات و بالتالي حماية حاملي هذه الجوازات من الاستعمال غير الشرعي لهويتهم.

و بالتوازي مع هذه الإجراءات تم فتح عدة ورشات عمل أخرى لوضع الأسس التقنية و التنظيمية لإحداث ووضع حيز السير وثائق إلكترونية و بيومترية أخرى مثل رخصة السياقة و بطاقة ترقيم المركبات و بطاقة المقيم الأجنبي، و هي مشاريع واعدة و تشرف على نهايتها حيث يحتمل أن تصبح عملية خلال الأشهر القليلة القادمة.[1]

المطلب الثاني : البطاقية الوطنية لبطاقات ترقيم المركبات

الفرع الأول : إنشاء البطاقية من الناحية القانونية و العملية

يمثّل اعتماد نظام البطاقية الوطنية لترقيم المركبات مرحلة أولى نحو تجسيد منظومة وطنية متكاملة لتسيير المركبات، بما يتيح تتبعها ومراقبة مسارها منذ تاريخ وضعها حيز الاستغلال إلى غاية سحبها النهائي من السير، وذلك حسب ما أكدته مديرية العصرنة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية.

[1] مقابلة رئيس مكتب الهوية و الحالة المدنية , رقمنة الحالة المدنية , الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , 2026/02/1

كما صرح المدير العام للعصرنة والوثائق والأرشيف بالوزارة, السيد عمار بودربالة "تجسيد استراتيجية رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, بخصوص التحول الرقمي, وتنفيذا لتعليمات وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في هذا الخصوص, بحيث يشكل هذا النظام خطوة أولى في مسار تجسيد منظومة وطنية متكاملة لتسيير المركبات."

وفي سياق تفعيل العمل بهذا النظام – يضيف السيد بودربالة– "تم وضع منصة رقمية مركزية لضبط قاعدة بيانات مركزية موحدة وآمنة للربط الآني والآلي مع مختلف القطاعات المعنية، على غرار مصالح الأمن الوطني والجمارك ووزارة الصناعة".[1]

يُعد إنشاء البطاقية الوطنية لترقيم المركبات خطوة أساسية في عصرنة نظام تسيير المركبات في الجزائر، حيث تم تأسيسها قانونيًا بموجب المادة 54 من القانون رقم 01-14 المتعلق بتنظيم حركة المرور وأمنها، ثم تدعيمها بالمرسوم التنفيذي رقم 14-260 لسنة 2014 الذي حدّد شروط وكيفيات مسك البطاقية الوطنية لبطاقات تسجيل المركبات وكيفية الاطلاع عليها واستغلال معطياتها وتحويلها من البطاقيات الولائية إلى البطاقية الوطنية. وقد تم في البداية إنشاء البطاقية الوطنية الخاصة بشهادات التأكيد على ترقيم المركبات.

أما من الناحية العملية، فقد أُنشئ نظام معلوماتي خاص بشهادات التأكيد على مستوى المديرية العامة للعصرنة والوثائق والأرشيف، ودخل حيز التنفيذ في جويلية 2014، بهدف تسهيل تبادل شهادات التأكيد بين الولايات وتسريع إجراءات منح بطاقات الترقيم بدل الاعتماد على المراسلات الإلكترونية التقليدية التي كانت تستغرق وقتًا طويلاً.

غير أن هذا النظام أظهر عدة نقائص ومحدودية في الإمكانيات أثناء تطبيقه على مستوى البلديات، مما استدعى تحديث الإطارين القانوني والتقني ابتداءً من سنة 2018، وصولًا إلى صدور المرسوم التنفيذي رقم 23-317 لسنة 2023، الذي وضع الأساس لتجسيد البطاقية الوطنية الجديدة لترقيم المركبات وتحقيق نقلة نوعية في تسيير هذا القطاع.

الفرع الثاني : مراحل تنفيذ مشروع البطاقية الوطنية لبطاقات ترقيم المركبات

[1] وكالة الانباء الجزائرية, https://www.aps.dz/algerie/education-et-technologie/mdipod08-%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A9-%D8%A7%D9%94%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%88%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%AA%D9%83%D8%A7%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%B3%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%A8%D8%A7%D8%AA , 25 جويلية 2025 12:03

قامت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، بالتنسيق والتعاون مع مختلف المصالح والهيئات المعنية، لاسيما المديرية العامة للعصرنة والوثائق والأرشيف، ومصالح الجمارك، والأمن الوطني، إضافة إلى قطاعي الطاقة والمناجم، بإنشاء قواعد بيانات وطنية موحّدة خاصة بالمركبات، وذلك في إطار مسار عصرنة الإدارة وتعزيز تبادل المعلومات بين مختلف القطاعات ذات الصلة.

وتسهر الوزارة من خلال هذه المبادرات على رقمنة قطاع تسيير المركبات، بهدف تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بها، وتحسين جودة الخدمة العمومية، وتقليص آجال معالجة الملفات، مع ضمان دقة وأمن المعطيات المتداولة.

وفي هذا السياق، تم خلال شهر ماي 2025 الشروع في إدماج ومعالجة ملفات المركبات التي يقل عمرها عن ثلاث سنوات ضمن النظام الرقمي الجديد كمرحلة أولى، تلتها في شهر أكتوبر 2025 عملية رقمنة ملفات المركبات الجديدة. غير أنّ هذا المشروع لا يزال قيد الإنجاز، حيث تتواصل حاليًا عملية رقمنة ملفات المركبات السارية، في إطار استكمال تجسيد منظومة وطنية رقمية متكاملة لتسيير المركبات.[1]

Wilaya		v.touristique	camions	camionnette	Autocars-Autobus	Tracteurs routiers	Autres tracteurs	v.spéciaux	Remorques et semi-remorques	Motos	Materiels T.P	Total
Total		5 327 532	475 905	1 636 555	127 635	125 022	189 388	19 072	185 579	529 011	136 806	8 752 505

Le Parc National Automobile[2]

يبين جدول إحصائيات الحظيرة الوطنية للمركبات لسنة 2024 (Le Parc National Automobile) أن العدد الإجمالي للمركبات في الجزائر بلغ 8.752.505 مركبة، وهو رقم يعكس التوسع الكبير الذي يشهده قطاع النقل والتنقل على المستوى الوطني. وتستحوذ السيارات السياحية على الحصة الأكبر بـ 5.327.532 مركبة، ما يدل على ارتفاع الاعتماد على المركبات الفردية في التنقل اليومي، تليها فئة الشاحنات الصغيرة Camionnettes بـ 1.636.555 مركبة، وهو ما يعكس النشاط الاقتصادي والتجاري المتزايد المرتبط بالنقل والخدمات. كما سجلت الدراجات النارية 529.011 مركبة، في حين بلغ عدد الشاحنات 475.905، إضافة إلى الحافلات ومركبات النقل الجماعي بـ 127.635، والجرارات والآليات المختلفة بنسب متفاوتة.

[1] مقابلة نائبة مدير تنقل الأملاك ,بطاقية الوطنية لترقيم المركبات , وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , 27.01.2026

[2] المرجع نفسه.

وتبرز هذه الإحصائيات الحجم الكبير للحظيرة الوطنية وتعقيد تسييرها، الأمر الذي يفسر توجه الدولة نحو رقمنة قطاع المركبات وإنشاء بطاقية وطنية رقمية موحدة، بهدف تسهيل عمليات الترقيم والمتابعة والرقابة.

و بالتالي يمكن تقسيم مراحل تجسيد مشروع البطاقية الوطنية لبطاقات ترقيم المركبات بالشكل التالي :

المرحلة الأولى: رقمنة المركبات المستوردة الأقل من ثلاث سنوات

تم خلال شهر ماي 2025 الشروع في إدماج ومعالجة ملفات المركبات المستوردة التي يقل عمرها عن ثلاث سنوات ضمن النظام الرقمي الجديد، بالتنسيق مع مصالح الجمارك عبر تبادل وربط قواعد البيانات، حيث تم ترقيم أكثر من 320270 مركبة وفق النظام الوطني الموحد الجديد. وقد سمحت هذه المرحلة بإنشاء قاعدة بيانات دقيقة للمركبات وربطها ببيانات مالكيها، مع اعتماد رمز الاستجابة السريعة (QR Code) وآليات التحقق الرقمي من الوثائق.[1]

المرحلة الثانية: رقمنة ملفات المركبات الجديدة

في شهر أكتوبر 2025، تم إطلاق عملية رقمنة ملفات المركبات الجديدة، من خلال اعتماد منظومة رقمية موحدة لتسيير عمليات الترقيم وإصدار الوثائق المتعلقة بالمركبات. كما تم تعزيز حماية النظام عبر الولوج باستخدام بطاقة التعريف البيومترية وربطه بقاعدة بيانات الحالة المدنية، بما يساهم في تقليص آجال معالجة الملفات وتعزيز الشفافية ومحاربة التزوير والمضاربة.

المرحلة الثالثة: رقمنة الملفات السارية واستكمال البطاقية الوطنية[2]

تمثلت المرحلة الثالثة في رقمنة الملفات السارية واستكمال البطاقية الوطنية للمركبات، وقد تم إطلاقها رسميًا ابتداءً من 5 أفريل 2026 في إطار تعميم النظام المعلوماتي الوطني لترقيم المركبات عبر كامل التراب الوطني. وشملت هذه المرحلة إدماج المركبات المرقمة سابقًا ضمن المنظومة الرقمية الجديدة، تتواصل حاليًا عملية رقمنة ملفات المركبات السارية في إطار استكمال إنشاء بطاقية وطنية رقمية موحدة للمركبات، تسمح بتبادل المعلومات بين مختلف المصالح الإدارية والأمنية والتأمينية. كما يهدف المشروع

[1] مشاركة السيد سمير تامري مدير مشروع نظام ترقيم المركبات بالمديرية العامة للعصرنة والوثائق والأرشيف في برنامج الظهيرة على التلفزيون العمومي الجزائري، للحديث حول "النظام الوطني الجديد لترقيم المركبات" ,
https://www.facebook.com/interieur.dz/videos , 02.08.2025

[2] مقابلة نائبة مدير تنقل الأملاك , المرجع نفسه .

إلى تطوير أنظمة رقمية داعمة للتحقق من البيانات، تسجيل الاعتراضات على المستوى الوطني، وتمكين المواطن من استخراج وثائقه من أي بلدية، بما يعزز الحوكمة الرقمية وينقل الإدارة من الرقابة البعدية إلى الرقابة القبلية.[1]

المطلب الثالث : مشروع رقمنة إجراء تمديد التأشيرة أو الإقامة المؤقتة للأجانب المتواجدين في التراب الوطني

تم إطلاق منصة رقمية جديدة لاستقبال ومعالجة طلبات تمديد التأشيرات أو الإقامات المؤقتة، وذلك لصالح الأجانب المقيمين بشكل قانوني في الإقليم الوطني.

هذه المنصة مخصصة حصرياً للأجانب المقيمين إقامة منتظمة ومؤقتة في الأراضي الوطنية، والذين يرغبون، حسب الحالة، في تمديد تأشيراتهم، بالنسبة للمواطنين الخاضعين لمتطلبات التأشيرة، أو تمديد إقامتهم المؤقتة لأولئك الذين لا يخضعون لمتطلبات التأشيرة.

يتعين على أي أجنبي يرغب في الاستفادة من هذا الإجراء تقديم طلبه عبر هذه المنصة، قبل عشرة (10) أيام من انتهاء المدة القانونية لإقامته المؤقتة في الأراضي الوطنية .[2]

إجراءات طلب ومعالجة طلبات تمديد التأشيرة للأجانب فوق التراب الوطني عبر الأرضية الرقمية

1. يقوم الأجنبي بفتح حساب إلكتروني خاص لتسجيل طلبه، عشرة (10) أيام قبل انقضاء مدّة إقامته القانونية فوق التراب الوطني، يملأ من خلاله استمارة طلب تمديد التأشيرة أو الإقامة كما يقوم بتحميل الوثائق المطلوبة.

2. يتحصّل الأجنبي على وصل إيداع بطريقة الكترونية

3. يتحصّل الأجنبي أوتوماتيكيا على موعد على مستوى المصلحة المكلّفة بالأجانب للولاية المختصة إقليميا لمكان إقامته الفعلية .

4. يتقدّم الأجنبي لدى المصالح المكلّفة بالأجانب للولاية المختصة إقليميا لمكان إقامته الفعلية، مرفقا بالنسخة الورقية للملف الإداري المطلوب للتحقّق من الملف .

[1] المرجع نفسه

[2] تمديد التأشيرة أو الإقامة فوق التراب الوطني , الموقع الرسمي للوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , https://interieur.gov.dz/2024/02/29/%d8%aa%d9%85%d8%af%d9%8a%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d8%b4%d9%8a%d8%b1%d8%a9-%d8%a3%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%82%d8%a7%d9%85%d8%a9-%d9%81%d9%88%d9%82-/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%b1%d8%a7%d8%a8-%d8%a7

5. في حال الموافقة يقدم المعني الطابع الجبائي المناسب ويستصدر وثيقة التمديد مع إرسال نسخة عنها إلكترونياً .

6. في حالة الرفض يتلقى المعني إشعار بالرفض على طلب تمديد تأشيرته أو مدة إقامته المؤقتة. [1]

هدف مشروع رقمنة إجراء تمديد التأشيرة أو الإقامة المؤقتة للأجانب المتواجدين فوق التراب الوطني إلى عصرنة وتبسيط المسار الإداري الخاص بمعالجة طلبات التمديد، وذلك بالاعتماد على أرضية رقمية تسمح بإيداع الطلبات ومتابعتها عن بعد، وفقًا لأحكام القانون 08-11 والنصوص التنظيمية ذات الصلة.

ويرتكز المشروع على تمكين الأجنبي من تقديم طلب تمديد التأشيرة إلكترونيًا قبل عشرة (10) أيام من انتهاء مدة إقامته القانونية، مع تحميل الوثائق المطلوبة واستصدار وصل إيداع الطلب عبر المنصة الرقمية، إضافة إلى إمكانية متابعة مراحل دراسة الملف بشكل آني.

كما يسمح النظام الرقمي بـ:

- تقليص آجال معالجة الطلبات وتخفيف الإجراءات الإدارية،
- الحد من تنقل الأجانب إلى المصالح الولائية وتقليل عدد المتدخلين،
- تمكين المصالح الأمنية من إبداء رأيها بصفة فورية ومشتركة عبر النظام،
- توحيد نماذج الطلبات ووثائق التمديد أو الرفض إلكترونيًا،
- إنشاء قاعدة بيانات وطنية خاصة بالأجانب غير المقيمين لتسهيل التتبع والدراسات الاستشرافية،
- تحسين جودة الخدمة العمومية وتجسيد الإدارة الإلكترونية وتخفيف الضغط على الإدارات المعنية.

ويتم تنفيذ هذا المشروع بالتنسيق بين المديرية العامة للأمن الوطني والمصالح الولائية المختصة، في إطار تعزيز رقمنة خدمات تسيير تنقل وإقامة الأجانب في الجزائر[2].

المطلب الرابع :شهادة الكفاءة لرخصة السياقة

يتم طلب شهادة الكفاءة لرخصة السياقة عبر الإنترنت من قبل الشخص المعني عبر المنصة الرقمية :

https://capacitepc.interieur.gov.dz

[1] مقابلة نائب مدير مكتب الأجانب و الاتفاقات القنصلية ,مشروع رقمنة تمديد التأشيرة او الإقامة المؤقتة للأجانب المتواجدين فوق التراب الوطني , 7.01.2026

[2] المرجع نفسه .

يتم إصدار شهادة الكفاءة، حصريًا، من قبل السلطة الجزائرية التي أصدرت رخصة السياقة (الدائرة، البلدية)

يتم إرسال شهادة الكفاءة، التي تم إصدارها من قبل السلطة الجزائرية المذكورة أعلاه، إلكترونيًا إلى القنصلية العامة

تسلم شهادة الكفاءة للشخص المعني بشرط تقديم:

*رخصة السياقة الاصلية

*وثيقة هوية جزائرية سارية (بطاقة الهوية أو جواز السفر)

*بطاقة إقامة سارية المفعول[1]

- ✓ طلب الحصول على شهادة رخصة القيادة متاح الآن عبر الإنترنت

بناء على تعليمات وزير الداخلية والسلطات المحلية وتخطيط استخدام الأراضي، تم تجريد شهادات قدرة رخصة القيادة بالكامل من الطابع المادي.

بمجرد إنشائها، ستتاح الفرصة لأعضاء مجتمعنا الوطني المنشأ في الخارج لاختيار القنصلية لاسترداد الوثيقة (قنصلية التسجيل أو غيرها).

تم إنشاء منصة إلكترونية للتقدم بطلب للحصول على شهادات القدرة لرخصة القيادة، مع الفرق الفنية والإدارية ل MICLAT (ministère de l'intérieur des collectivités locales et de l'aménagement des territoires) بالتعاون مع وزارة الخارجية، مما يسمح لحاملي رخصة قيادة جزائرية صالحة (لذلك مواطنينا المنشأين في الخارج أو في الخارج) بتقديم طلبهم مباشرة عبر الإنترنت للحصول على شهادة الأصالة للحاجة إلى تبادلها للحصول على رخصة قيادة أجنبية.

يهدف إجراء التيسير الجديد هذا إلى ضمان استلام الطلبات ومعالجتها بسرعة من قبل إدارات الولاية المعنية وتحسين الشفافية في مراقبة مقدم الطلب في الوقت الفعلي لتطورها.

يهدف إطلاق هذه المنصة الإلكترونية إلى تقديم خدمة عالية الجودة وآمنة لحاملي رخص القيادة الجزائرية وخاصة مواطنينا.

[1] مقابلة رئيس مكتب تنقل الأشخاص , شهادة الكفاءة لرخصة السياقة , وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , 30.12.2025

ستتاح الفرصة لأعضاء مجتمعنا الوطني المنشأ في الخارج لاختيار القنصلية لاسترداد الوثيقة (قنصلية التسجيل أو غيرها)، أي ربما الأقرب.

هذه الخدمة مخصصة أيضا للجزائريين المقيمين في الخارج وغير المسجلين وكذلك الأجانب الذين لم يعودوا يقيمون في الجزائر.

خصائص المنصة الرقمية لطلب شهادة الكفاءة لرخصة السياقة

- التسجيل

هذه الخطوة سريعة وسهلة. ستضمن لنا المعلومات الشاملة لهذه الحقول معالجة فعالة لطلبك. سيتم إرسال إجابات مخصصة لطلبك في حالة الحاجة إليك، حتى تتمكن من معالجة طلبك بشكل فعال.

- تشكيل التطبيق

يتوفر لك نموذج إلكتروني يسمح لك بتقديم طلبك عبر الإنترنت عن طريق ملء معلوماتك الشخصية والإدارية المتعلقة برخصة قيادتك. سيتم استلام طلبك على الفور من قبل ولاية التسليم.

لكي تتمكن خدمات الولاية ذات الصلة من تلبية طلبك في أقرب وقت ممكن، يرجى ملء النموذج بعناية عن طريق إدخال المعلومات الواردة في رخصة قيادتك بشكل صحيح.

- طلب التتبع

بعد التحقق من صحة طلبك، يمكنك متابعة تطوره من إنشاء شهادة القدرة من قبل الخدمات ذات الصلة بإرادة الإصدار وحتى توقيعه من قبل رئيس الوظيفة القنصلية (قنصلية التسجيل أو القنصلية التي تختارها) وبالتالي أن تكون على دراية بتطور معالجتها حتى التسليم.

- التعافي

يمكنك شخصيا الحصول على شهادة الأهلية الخاصة بك عن طريق الذهاب إلى قنصلية الاسترداد، مع دليل صالح على مؤسستك الفعلية والمنتظمة في الخارج (بطاقة التسجيل القنصلية، تصريح الإقامة، شهادة المدرسة في مؤسسة جامعية في الخارج، وما إلى ذلك)، بالإضافة إلى نسخة من الإثبات. يمكنك أيضا تكليف شخص آخر بجمع المستند الخاص بك من القنصلية القنصلية[1]

[1] الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , https://capacitepc.interieur.gov.dz/ 26.02.2026

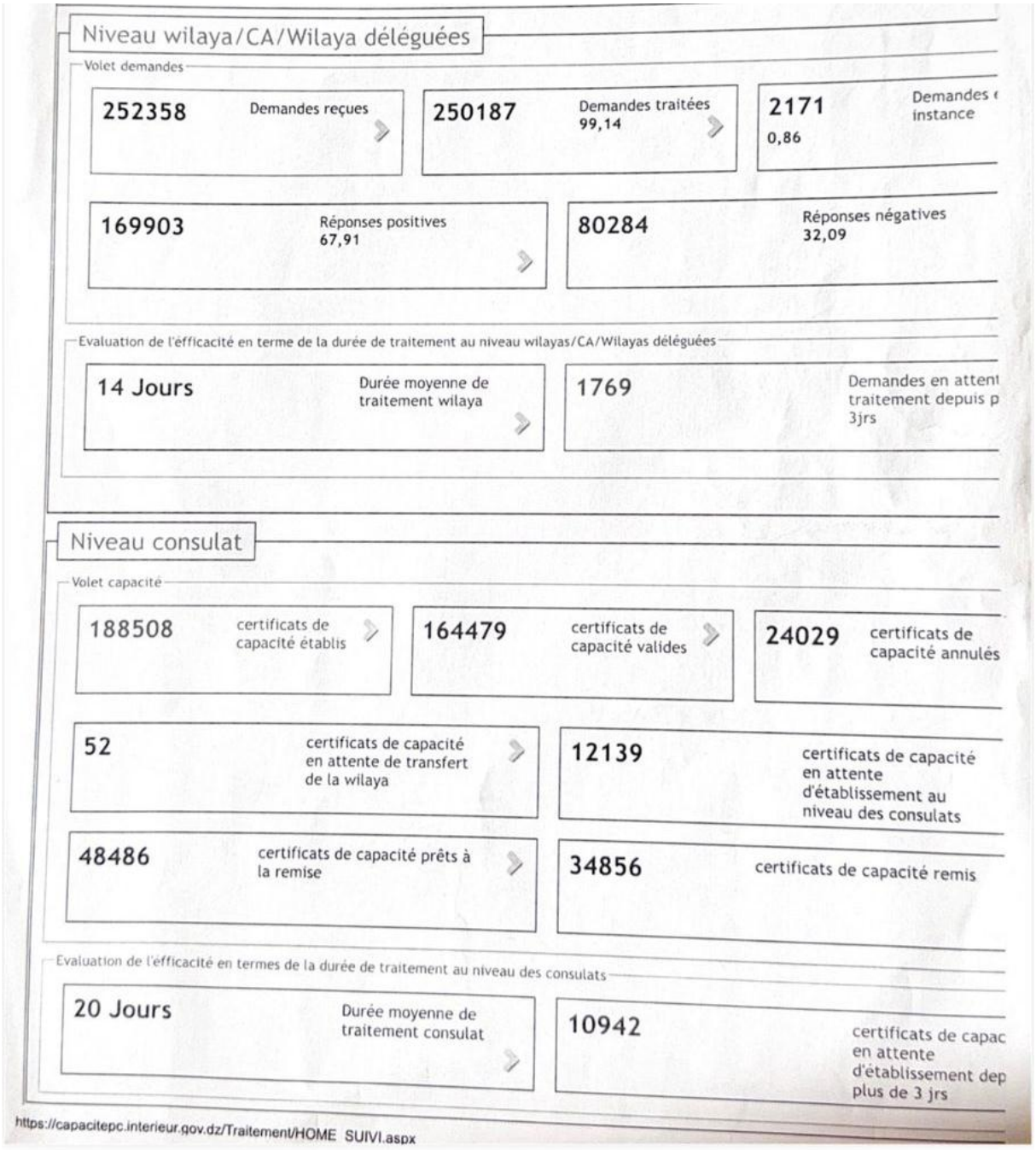

نظام إدارة ومراقبة إصدار شهادات كفاءة رخصة القيادة[1]

تشير إحصائيات المنصة الرقمية الخاصة بطلب شهادة الكفاءة لرخصة السياقة لسنة 2025 إلى حجم نشاط مرتفع وفعالية معتبرة في معالجة الملفات على المستوى الوطني. فقد بلغ عدد الطلبات المستقبلة 252,358 طلبًا، تمت معالجة 250,187 منها بنسبة معالجة تقارب 99.14%، بينما بقيت 2,171

[1] مقابلة مدير مديرية حالة الاشخاص و الاملاك و تنقلهم , وزارة الداخلية و الجماعات المحلية , 25.01.2026

طلبًا فقط قيد الدراسة بنسبة 0.86%، ما يعكس سرعة كبيرة في التكفل بالطلبات. كما سجلت المنصة 169,903 ردود إيجابية بنسبة 67.91% مقابل 80,284 ردود سلبية بنسبة 32.09%، وهو ما يدل على أن أغلبية الملفات تستوفي الشروط المطلوبة. ومن حيث آجال المعالجة، بلغ متوسط مدة معالجة الملفات على مستوى الولايات 14 يومًا، مع وجود 1,769 طلبًا متأخرًا لأكثر من 3 أيام، بينما بلغ متوسط مدة المعالجة على مستوى القنصليات 20 يومًا بسبب الإجراءات الإدارية الإضافية. وفي جانب إصدار شهادات الكفاءة، تم إعداد 188,508 شهادة، صودق على 164,479 منها، في حين أُلغي 24,029 شهادة. كما سجلت المنصة 48,486 شهادة جاهزة للتسليم و34,856 شهادة تم تسليمها فعليًا، ما يبرز التطور الملحوظ في رقمنة الخدمات وتحسين أداء الإدارة في متابعة ومعالجة طلبات المواطنين .

Total demande reçues	Total demande en instance de traitement	Total demandes traitées	Total demandes négatives	Total demandes positive
34244	830	33414	14778	18636

Etat globale national 2025[1]

يمثل قسم (L'état global national) الحصيلة الوطنية الإجمالية لمعالجة طلبات شهادة الكفاءة لسنة 2025، حيث بلغ العدد الإجمالي للطلبات المستقبلة 34,244 طلبًا، تمت معالجة 33,414 منها، بينما بقي 830 طلبًا فقط قيد الانتظار، ما يعكس نسبة معالجة مرتفعة جدًا تدل على فعالية المنصة الرقمية وسرعة الاستجابة للطلبات. كما سجلت الإحصائيات 18,636 ردًا إيجابيًا مقابل 14,778 ردًا سلبيًا، وهو ما يبين أن نسبة معتبرة من الملفات تم قبولها بعد التحقق من مطابقتها للشروط المطلوبة. وتظهر هذه النتائج نجاح النظام الرقمي في تحسين تسيير الملفات، تقليص مدة المعالجة، وتسهيل متابعة الطلبات على المستوى الوطني.

[1] مقابلة مدير مديرية حالة الاشخاص و الاملاك و تنقلهم , المرجع نفسه .

خلاصة الفصل :

توصل هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج التي تعكس واقع التحول الرقمي داخل وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل، باعتبارها نموذجاً تطبيقياً لمسار عصرنة الإدارة العمومية في الجزائر.

ويتضح أن الوزارة تعتمد على هيكل تنظيمي متكامل وواسع الامتداد يشمل مختلف المستويات الإدارية، من الإدارة المركزية إلى الجماعات المحلية، وهو ما ساهم في تسهيل نشر الخدمات الرقمية وتقريبها من المواطنين عبر مختلف مناطق الوطن.

وعلى المستوى القانوني، تبين أن الوزارة تستند إلى منظومة تشريعية وتنظيمية متطورة نسبياً لتنظيم مختلف خدماتها، وقد شهدت هذه المنظومة عدة تعديلات وتحيينات خلال السنوات الأخيرة بهدف مواكبة متطلبات التحول الرقمي، خاصة فيما يتعلق بالوثائق البيومترية، وقواعد البيانات الوطنية، وآليات تبادل المعلومات بين الإدارات والهيئات العمومية. غير أن هذا الإطار القانوني لا يزال يعاني من نوع من التشتت بين عدة نصوص تنظيمية، الأمر الذي قد يؤدي أحياناً إلى اختلاف في التفسير وصعوبات في التطبيق الموحد على المستوى المحلي.

أما فيما يخص المشاريع الرقمية، فقد عرفت الوزارة تطورا ملحوظا من خلال تجسيد عدد من المشاريع الأساسية. فقد ساهم السجل الوطني الآلي للحالة المدنية في تسهيل استخراج الوثائق الإدارية من أي بلدية داخل الوطن أو من الخارج، مما خفف من أعباء التنقل على المواطنين. كما عززت الوثائق البيومترية، سواء بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر، من أمن الهوية الرقمية وساهمت في الحد من ظاهرة التزوير. إضافة إلى ذلك، مكّن مشروع البطاقية الوطنية لترقيم المركبات من إنشاء قاعدة بيانات مركزية موحدة تضم أكثر من 8.7 مليون مركبة، في إطار الانتقال من النظام الولائي التقليدي إلى نظام وطني موحد يربط مختلف الجهات المعنية , و لكن عملية تعميمه لا تزال متواصلة .

وفي الأخير، تُبرز تجربة وزارة الداخلية أن نجاح التحول الرقمي يرتكز على مجموعة من العناصر المتكاملة، تتمثل في وجود إطار قانوني واضح ومحيّن، وبنية تحتية تقنية فعالة، وموارد بشرية مؤهلة، إضافة إلى إرادة مؤسساتية حقيقية تضع المواطن في صلب عملية الإصلاح الإداري. ورغم ما تحقق من إنجازات، يبقى التحدي الأساسي هو مواصلة تطوير هذه المشاريع وتجاوز النقائص القائمة من أجل بناء خدمة عمومية رقمية شاملة وعصرية تستجيب لتطلعات المواطنين في مختلف أنحاء الوطن.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع "دور الرقمنة في تعزيز حوكمة الخدمة العمومية – دراسة ميدانية لمديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم"، يتضح أن التحول الرقمي أصبح من أهم الرهانات التي تسعى الدول إلى تجسيدها من أجل تحديث الإدارة العمومية وتحسين أدائها، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة وتزايد مطالب المواطنين بالحصول على خدمات عمومية أكثر سرعة وشفافية وفعالية.

وقد سمحت هذه الدراسة بتسليط الضوء على العلاقة الوثيقة بين الرقمنة وحوكمة الخدمة العمومية، حيث تبين أن اعتماد الوسائل الرقمية داخل الإدارة العمومية لا يقتصر فقط على تحويل الوثائق والخدمات من الشكل الورقي إلى الشكل الإلكتروني، بل يشكل تحولا عميقا في طرق التسيير والعمل الإداري، من خلال إعادة تنظيم الإجراءات، تبسيط المعاملات، تحسين التواصل بين الإدارة والمواطن، وتقوية مبادئ الشفافية والمساءلة.

كما أظهرت الدراسة أن الجزائر تسعى إلى مواكبة هذا التحول من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسساتية والاستراتيجيات الوطنية الهادفة إلى بناء "جزائر رقمية" في أفق 2030، حيث تم وضع عدة قوانين ومراسيم تنظم مجال الرقمنة، إلى جانب إنشاء هيئات متخصصة للإشراف على تنفيذ مشاريع التحول الرقمي، على غرار المحافظة السامية للرقمنة. وقد برزت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل كواحدة من أكثر القطاعات انخراطًا في هذا المسار، بالنظر إلى طبيعة الخدمات التي تقدمها للمواطنين وحجم الاحتكاك المباشر بينها وبين المجتمع.

ومن خلال الدراسة الميدانية لمديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم، تبين أن مشاريع الرقمنة المنجزة، مثل السجل الوطني الآلي للحالة المدنية، الوثائق البيومترية، البطاقية الوطنية لترقيم المركبات، ورقمنة بعض الإجراءات الخاصة بالأجانب، ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين الخدمة العمومية، من خلال تسريع استخراج الوثائق، تقليل الأخطاء الإدارية، الحد من البيروقراطية، تسهيل تبادل المعلومات بين الإدارات، وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين. كما ساعدت هذه المشاريع في تعزيز أمن المعطيات وتوفير قاعدة بيانات موحدة وأكثر دقة.

وفي المقابل، كشفت الدراسة أن مسار التحول الرقمي في الجزائر لا يزال يواجه عدة تحديات تعيق تحقيق حوكمة رقمية شاملة وفعالة، من أبرزها ضعف البنية التحتية الرقمية في بعض المناطق، التفاوت في الولوج إلى الإنترنت، نقص التكوين والكفاءات الرقمية لدى بعض الموظفين، إضافة إلى وجود مقاومة للتغيير داخل بعض الإدارات بسبب التمسك بالأساليب التقليدية في التسيير. كما أن تعدد المنصات وعدم التكامل الكامل بين مختلف الأنظمة المعلوماتية يبقى من بين العراقيل التي تؤثر على فعالية الرقمنة داخل الإدارة العمومية.

وعليه، فإن نجاح التحول الرقمي لا يرتبط فقط بتوفير الوسائل التقنية، بل يتطلب أيضًا تطوير العنصر البشري، تعزيز الثقافة الرقمية داخل الإدارة والمجتمع، وتبني رؤية استراتيجية متكاملة تقوم على التنسيق بين مختلف القطاعات والمؤسسات. كما أن تحقيق حوكمة رقمية فعالة يستوجب تعزيز الثقة الرقمية، حماية المعطيات الشخصية، وضمان أمن الأنظمة المعلوماتية، بما يسمح ببناء إدارة عصرية قادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي الأخير، يمكن القول إن الرقمنة أصبحت أداة أساسية لتحديث الإدارة العمومية وتعزيز حوكمة الخدمة العمومية في الجزائر، غير أن تحقيق تحول رقمي ناجح وشامل يظل رهينًا بقدرة الدولة على تجاوز التحديات الحالية، والاستمرار في تطوير البنية التحتية والتشريعات والكفاءات البشرية، بما يضمن تقديم خدمات عمومية أكثر كفاءة وشفافية وعدالة في المستقبل.

الاستنتاجات

من خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الأساسية، تتمثل فيما يلي:

- أن التحول الرقمي أصبح ضرورة حتمية لتحديث الإدارة العمومية وتحسين جودة الخدمات العمومية، ولم يعد مجرد خيار تقني أو إداري.
- أن الرقمنة تساهم بشكل مباشر في تعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، خاصة الشفافية، الفعالية، تبسيط الإجراءات، وتقريب الإدارة من المواطن.
- أن الجزائر حققت تقدماً ملحوظاً في مجال الرقمنة، خاصة من خلال إطلاق مشاريع رقمية واستراتيجيات وطنية تهدف إلى عصرنة الإدارة العمومية.
- أن الإطار القانوني والمؤسساتي للرقمنة في الجزائر شهد تطوراً نسبياً من خلال سن قوانين وتنظيمات خاصة بالتوقيع الإلكتروني، حماية المعطيات الشخصية، والأمن المعلوماتي.
- أن وزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل تعتبر من أبرز القطاعات التي عرفت تطوراً في مجال الرقمنة، من خلال رقمنة خدمات الحالة المدنية والوثائق البيومترية وترقيم المركبات.
- أن مشاريع الرقمنة ساهمت في تسهيل الإجراءات الإدارية وتقليص مدة استخراج الوثائق وتحسين دقة المعلومات وتقليل الاكتظاظ داخل الإدارات.
- أن نجاح الحوكمة الرقمية مرتبط بوجود بنية تحتية رقمية قوية وأنظمة معلوماتية متكاملة وآمنة.
- أن من أبرز العراقيل التي تواجه التحول الرقمي في الجزائر ضعف التغطية الرقمية في بعض المناطق، نقص التكوين الرقمي للموظفين، ومقاومة التغيير داخل بعض الإدارات.
- أن التحول الرقمي يتطلب تكويناً مستمراً للموارد البشرية وتطوير الكفاءات الرقمية لضمان حسن استخدام الأنظمة الحديثة.

- أن تحقيق رقمنة شاملة وفعالة يستوجب تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات والإدارات وتوحيد قواعد البيانات والأنظمة الرقمية.
- أن التحول الرقمي يساهم في تحسين صورة الإدارة العمومية وتعزيز ثقة المواطن في الخدمات الحكومية.
- أن مستقبل الإدارة العمومية في الجزائر يرتبط بمدى نجاح الدولة في تجسيد مشروع "الجزائر الرقمية 2030" وتحقيق الانتقال نحو إدارة إلكترونية حديثة ومتكاملة.

توصيات:

- تحديث وتوسيع شبكة الألياف البصرية لضمان استقرار تدفق الإنترنت وتفادي انقطاع الخدمات في المناطق النائية.
- تفعيل الربط البيني بين قواعد بيانات مختلف القطاعات(الحالة المدنية، الضرائب، الصحة، الضمان الاجتماعي) لتسهيل التبادل الآلي للمعلومات.
- تعميم استخدام التوقيع والختم الإلكتروني في كافة المحررات الإدارية لمنح الوثائق الرقمية حجية قانونية كاملة.
- تنظيم دورات تدريبية دورية ومكثفة للموظفين لرفع مستوى كفاءتهم في التعامل مع الأنظمة والبرمجيات الحديثة.
- وضع بروتوكولات أمن سيبراني متطورة لحماية المعطيات الشخصية للمواطنين وتأمين السجلات الوطنية من الهجمات الإلكترونية.
- تبسيط واجهات المنصات والتطبيقات الرقمية لتكون سهلة الاستخدام من طرف جميع فئات المجتمع بمختلف مستوياتهم التعليمية.
- إطلاق حملات إعلامية وتحسيسية واسعة لتعريف المواطنين بالخدمات المتاحة عن بُعد وكيفية استخدامها لتقليل الاكتظاظ في المقرات.
- استحداث مناصب شغل متخصصة للتقنيين والمهندسين داخل البلديات والملحقات الإدارية للإشراف على الصيانة والتحيين الفوري.
- اعتماد استراتيجية وطنية للانتقال نحو "الإدارة بلا ورق "من خلال رقمنة الأرشيف والمعاملات الداخلية بالكامل.
- توفير فضاءات رقمية مجهزة داخل الإدارات المحلية لمساعدة المواطنين الذين يواجهون صعوبات في الولوج إلى الإنترنت.

- تطوير آليات إلكترونية لاستقبال شكاوى المواطنين وقياس مدى رضاهم عن جودة الخدمات الرقمية المقدمة.
- تحفيز الموظفين المبدعين في المجال الرقمي لتشجيع الابتكار الداخلي وتقليل مقاومة التغيير والتمسك بالأساليب التقليدية.

أولا: المصادر

1. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01 – 14,العدد 46, 29جمادى الأولى عام 1422 ,10 غست 2001.
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، امر رقم 09 – 03 ,العدد 45 ,7 شعبان عام 1430 هـ 29 يوليو سنة 2009 .
3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية , مرسوم تنفيذي رقم 04 – 381العدد 76 ,15 شوال 1425 , 28 نوفمبر 2004.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم تنفيذي رقم 15–239 العدد 49 , 2 ذو الحجة عام 1436 هـ 16 سبتمبر سنة 2015
5. الجريدة الرسمية , المرسوم التنفيذي رقم 18–05, العدد 23, 6 شعبان 1439 , 22 افريل 2018.
6. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 23–74 ,العدد 11 ,اول شعبان 1444 , 22فيفري 2023.
7. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 23–317, العدد60 ,13 سبتمبر 2023 .
8. الجريد الرسمية، القواعد الادارية المتعلقة برقم تسجيل المركبات ذات الحركة , العدد 03 ,17 جانفي 2023

ثانيا: المراجع

أ. **كتب**

1. صادقي فوزية، واقع الرقمنة في القطاع العمومي الجزائري ورهانات تحسين الخدمات نحو تشخيص أسباب التأخر مقارنة بنماذج دولية ناجحة في المجال الرقمي ،المكتب العربي للمعارف.

ب. **مذكرات**

1. عنصر إبراهيم ، زوبير أعمر ، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية ، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير ، 2024/2023.
2. رميصاء لكحل ، قريدة شيماء ، دور الرقمنة في تحسين أداء الخدمة العمومية دراسة حالة بالوحدة الولاية للبريد الجزائر ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.

3. فتحي عدوان ، الرقمنة الإدارية في الجزائر و دورها في تفعيل الخدمة العمومية في ظل جائحك كورونا دراسة حالة مديرية وحدة البريد الولائي بخنشلة ، جامعة عباس لغرور خنشلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، 2022.
4. السعيد خلف، دور أجهزة الرقابة المباشرة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات دراسة حالة استبيان ،جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ورقلة، 2011-2012.
5. مساهل ساسية ، الحوكمة المحلية، جامعة فرحات عباس سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2023/2024.
6. اية طبابلية , مروة صديقي , السجل الوطني الالي للحالة المدنية ,جامعة 8 ماي 1945 كلية الحقوق و العلوم السياسية, قسم حقوق ,2022.2023.
7. ن دادي هشام ، رقمنة الخدمة العمومية و مبدأ قابلية المرفق العمومي للتكييف ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق ، 2021/2020.
8. بوسطيلة عبد القادر ، رقمنة القطاع الوظيفي العمومي ، و اثره على عمليات التوظيف ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم الحقوق ، 2023/2022.
9. عنصر إبراهيم ، دور الرقمنة في تحسين الخدمة العمومية دراسة حالة بلدية دار يغمراسن ، المركز الجامعي مغنية ، معهد العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير ، 2023/2024.
10. صونية كيلاني ، مساهمة في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسات الإقتصادية بتطبيق الإدارة الإستراتيجية دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الأدوية خلال الفترة 2000-2005 جامعة محمد خيضر – بسكرة ,كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

ت. مجلات

1. سفيان ريملاوي ، "عصرنة الخدمات العمومية المحلية :دراسة في الآليات و التحديات ، دفاتر السياسية و القانون "، المجلد 13،العدد 03 ,(2021/06/21).
2. ديد ياقوت، بن عيسى إلهام، عراقيل تقديم الخدمة العمومية و أساليب الارتقاء بها ،المجلة الجزائرية للمالية العامة، المركز الجامعي لعين تموشنت ، العدد 8 , ديسمبر 2018 .
3. بريزة بورعيب ، الرقمنة ودورها في عصرنة التعليم العالي في الجزائر ، مجلة جودة الخدمة العمومية للدراسات السوسيولوجية و التنمية الإدارية ، المجلد 05 ، العدد 02 ، 2022.
4. بوطالب عكاشة ، سنوسي أحمد الفاروق ، دور الرقمنة في تحسين الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة سونلغاز ، المجلة الجزائرية المالية العامة ، المجلد 15 , العدد 01 , 2025/03/01.

5. حجام العربي ، الخدمة العمومية وآليات ترقيتها في الإدارات الحكومية مقاربات نظرية، تجارب محلية و عالمية، مركز المدار المعرفي. للأبحاث والدراسات.
6. بوزيان العربي ، جلطي غالم، مفهوم الحوكمة: عوامل ظهورها ومرتكزاتها، ومجالات استخداماتها ، جامعةمستغانم ، جامعة تلمسان ، مجلة المالية و الأسواق ، المجلد 08 , العدد 02.
7. محمد ياسين غادر ،محددات الحوكمة و معاييرها ، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الادارة في عصر المعرفة ، جامعة الجنان طرابلس لبنان ، 2012.
8. عبنة قيس ، الإطار القانوني الافتراضي للتحول الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية ، جامعة الوادي ، 16/12/2025
9. نور الدين بوعشة ، قراءة في مفهومي التخطيط والإستراتيجية ، مخبر علم الاجتماع المناجمانت والمنظمات جامعة الجزائر – –2– أبو القاسم سعد الله، الجزائر ،مجلة المربي ، 2017 .
10. صليحة بن نملة ،واقع الرقمنة في الجزائر ، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر ، مجلة الفكر القانوني والسياسي ، المجلد 9 ،العدد 2 ،29/11/2025
11. ايمان عامر ,عتيق شيخ ,"الصعوبات و التحديات لمواجهة التحول الرقمي في الجزائر دراسة حالة" , المجلة الجازئرية للمالية العامة , المجلد 15 , العدد 1.
12. عبد المالك سلال , المرسوم التنفيذي رقم 14–104 المؤرخ في 10 جمادي الاولى عام 1435 الموافق 12 مارس سنة 2014 يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الداخلية و الجماعات المحلية, الجريدة الرسمية ,العدد 14, 19 مارس 2019.

ث. مواقع الكترونية

1. La fonction publique en France : définition et organisation, https://www.emploi-collectivites.fr/fonction-publique-blog-territorial, 29/09/2025.
2. Anwar Sadat1, Herman Lawelai2 Andre Putra Yudarsat3 ،The Impact of Digital Governance on Public Service Efficiency: ACross-Country Analysis ،Journal of Governance and Local Po ،Vol. 7, No. 1, May 03, 2025.
3. https://www.hcn.dz/pres-HCN/Haut-Commissariat-%C3%A0-la-Num%C3%A9risation.

4. الإعلان عن مضمون الإستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي لآفاق 2030 , الموقع الرسمي للاذاعة الجزائرية , 12/05/2025.
5. https://cybermap.kaspersky.com/fr28.04.2026 .
6. الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل ,سعيد سعيود يستلم مهامه على راس وزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , https://interieur.gov.dz/2022/04/13/%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA/
7. الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل ,مهام وصلاحيات وزير الداخلية و الجماعات المحلية , https://interieur.gov.dz/%D9%85%D9%87%D8%A7%D9%85-%D9%88-%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7 تاريخ الاطلاع(18.02.2026)
8. الموقع الرسمي الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , عقود الحالة المدنية (شهادة الميلاد/ عقد الزواج/شهادة الوفاة/ الدفتر العائلي/ البطاقة العائلية), https://interieur.gov.dz/2024/02/29/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9/ تاريخ الاطلاع (19.02.2026,)

9. الموقع الرسمي ,الوزارة الداخلية و الجماعات المحلية و النقل , المرجع نفسه ,تاريخ الاطلاع 19.02.2026)).

ملحق رقم 01

Wilaya		v.touristique	camions	camionnette	Autocars-Autobus	Tracteurs routiers	Autres tracteurs	v.spéciaux	Remorques et semi-remorques	Motos	Materiels T.P	Total
Total		5 327 532	475 905	1 636 555	127 635	125 022	189 388	19 072	185 579	529 011	136 806	8 752 505

ملحق رقم 02

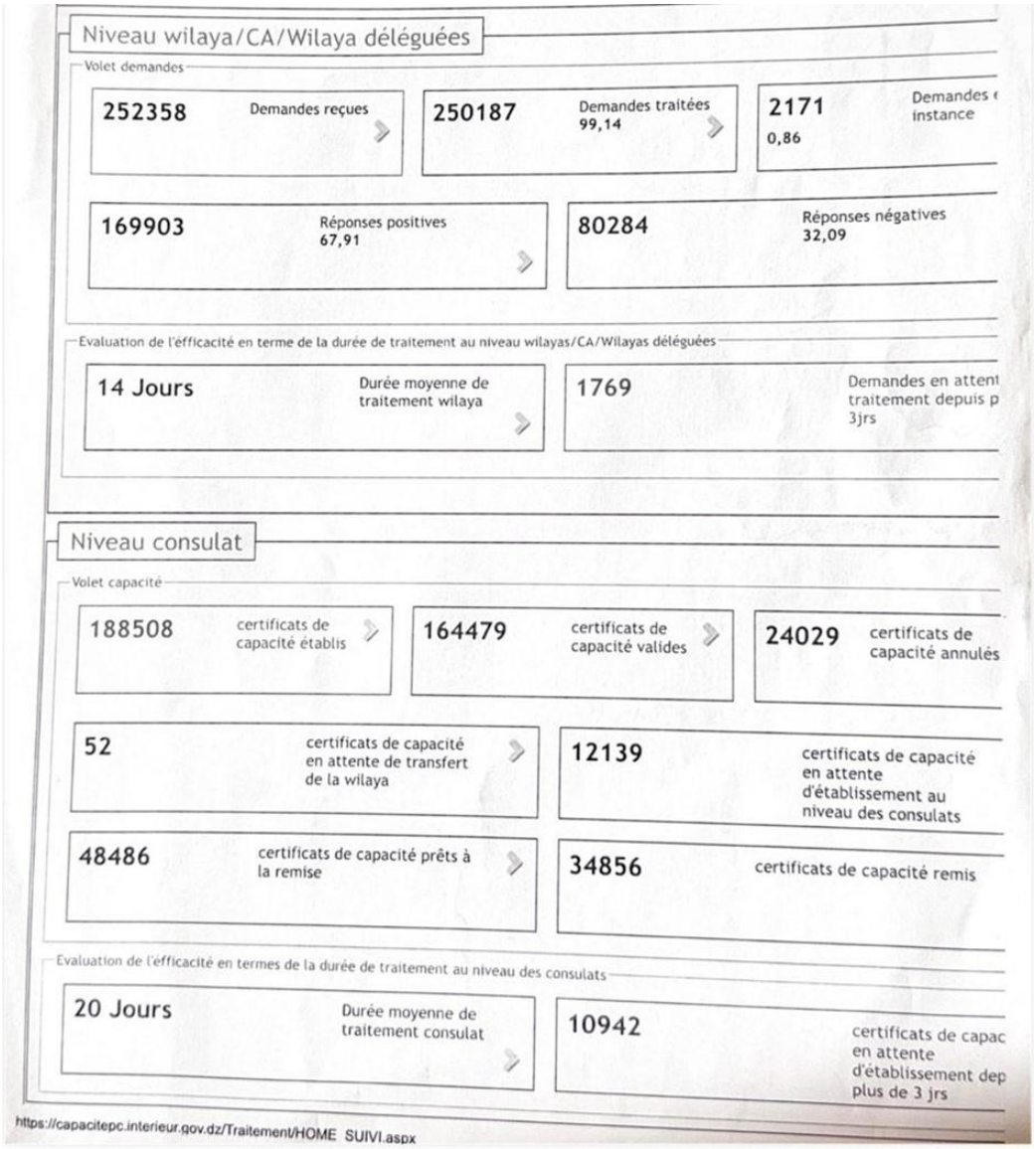

ملحق رقم 03


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية
إدارة في تحسّن دائم
النسخة الرقمية لشهادة الوفاة
تسجيل الطلب
تحديد هوية الطالب
* الرقم التعريفي الوطني
Numéro Identification National (NIN)
* رقم بطاقة التعريف أو جواز السفر أو رخصة السياقة البيومترية
CNI/Passeport/Permis de conduire Biométrique
* البريد الإلكتروني
exemple@exemple.com
* تأكيد البريد الإلكتروني
exemple@exemple.com
الهاتف النقال
Téléphone mobile
* علاقة الإرتباط بصاحب العقد
فرع مباشر
معلومات صاحب الشهادة
* اللقب باللاتينية
Nom
* الإسم باللاتينية
Prénom
* ولاية الوفاة
----------إختر ولاية----------
* بلدية الوفاة
----------إختر بلدية----------
* تاريخ الوفاة
__/__/____
مفترض
الرجاء تحديد يوم الأول جانفي إذا تاريخ الوفاة مفترض
* رقم عقد الوفاة
N° acte de décès
أصرح أن المعلومات المقدمة صحيحة
تأكيد


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

إدارة في خدمتكم دائم

النسخة الرقمية لشهادة الزواج

تسجيل الطلب

تحديد هوية الطالب

* الرقم التعريفي الوطني

Numéro Identification National (NIN)

* رقم بطاقة التعريف أو جواز السفر أو رخصة السياقة البيومترية

CNI/Passeport/Permis de conduire Biométrique

* البريد الإلكتروني

exemple@exemple.com

* تأكيد البريد الإلكتروني

exemple@exemple.com

الهاتف النقال

Téléphone mobile

* علاقة الإرتباط بصاحب العقد

المعني

معلومات صاحب الشهادة

* لقب الزوج باللاتينية

Nom

* إسم الزوج باللاتينية

Prénom

* ولاية الزواج

----------إختر ولاية----------

* بلدية الزواج

----------إختر بلدية----------

* تاريخ الزواج

مفترض __/__/____

الرجاء تحديد يوم الأول جانفي إذا تاريخ الزواج مفترض

* رقم عقد الزواج

N° acte de mariage

0x6fa8

أصرح أن المعلومات المقدمة صحيحة

تـأكـيـد

ملحق رقم (4): دليل المقابلة

مقابلة مع يونس بوزيد مدير مديرية حالة الأشخاص و الأملاك و تنقلهم بتاريخ 25 ديسمبر 2025.

أسئلة المقابلة:

- **السؤال 1:**

هل يمكن اعطاءنا صورة عامة حول هذه المديرية و متى تأسست ؟

- **السؤال 2:**

ما هي مهامها و وظائفها الأساسية ؟

- **السؤال 3:**

هل يمكن تزويدنا بالهيكل التنظيمي لهذه المديرية ؟ بعض الوثائق المتاحة ؟

- **السؤال 4:**

هل هنالك عوائق و تحديات تواجه هذه المديرية ؟

- **السؤال 5:**

كيف انعكست الرقمنة على وظيفة هذه المديرية ؟ وهل هنالك استراتيجية لتطوير هذه المديرية ؟

نتائج المقابلة:

السؤال: 1

هل يمكن إعطاؤنا صورة عامة حول هذه المديرية ؟

الإجابة:

تُعد مديرية حالة الأشخاص والأملاك وتنقلهم إحدى المديريات المركزية التابعة للمديرية العامة للحريات العامة والشؤون القانونية بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية. تتولى المديرية الإشراف على الملفات المتعلقة بالحالة المدنية، ووثائق الهوية، وتنقل الأشخاص، وحالة

الأملاك، وشؤون الأجانب والاتفاقيات القنصلية، وذلك في إطار تطبيق التشريعات والتنظيمات المعمول بها. وقد تطور تنظيمها الحالي في إطار إصلاحات تحديث الإدارة، لا سيما بموجب القرارات التنظيمية الصادرة عن وزارة الداخلية، ومنها القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 23 ماي 2017.

السؤال2 :

ما هي مهامها ووظائفها الأساسية؟

الإجابة:

تتمثل مهام المديرية في إعداد ومتابعة تطبيق النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالحالة المدنية، والإشراف على وثائق الهوية البيومترية، ومتابعة ملفات تنقل الأشخاص، وتسيير شؤون تسجيل وترقيم المركبات ورخص السياقة، إضافة إلى معالجة ملفات الأجانب والاتفاقيات القنصلية. كما تعمل على التنسيق مع مختلف القطاعات والهيئات المعنية لضمان حسن سير المرفق العام وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

السؤال3 :

هل يمكن تزويدنا بالهيكل التنظيمي لهذه المديرية وبعض الوثائق المتاحة؟

الإجابة:

تتكون المديرية من أربع مديريات فرعية، هي:

- المديرية الفرعية للهوية والحالة المدنية.
- المديرية الفرعية لتنقل الأشخاص.
- المديرية الفرعية لحالة الأملاك وتنقلها.
- المديرية الفرعية للأجانب والاتفاقيات القنصلية.

وقد تم توفير مجموعة من الوثائق التنظيمية والقانونية الخاصة بالمديرية، من بينها الهيكل التنظيمي، والقرار الوزاري المشترك المنظم لمصالحها، إضافة إلى بعض النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمجالات اختصاصها، والتي تم الاعتماد عليها في إنجاز الدراسة.

السؤال4 :

هل هنالك عوائق وتحديات تواجه هذه المديرية؟

الإجابة:

تواجه المديرية عدداً من التحديات، أهمها مواكبة التطور السريع للتكنولوجيات الرقمية، وضرورة تحديث بعض النصوص القانونية بما يتلاءم مع متطلبات التحول الرقمي، وتعزيز التنسيق وتبادل

البيانات بين مختلف الإدارات، إلى جانب الحاجة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتكوين الموارد البشرية لمواكبة الأنظمة المعلوماتية الحديثة، وضمان أمن وحماية البيانات الشخصية.

السؤال5 :

كيف انعكست الرقمنة على وظيفة هذه المديرية؟ وهل هنالك استراتيجية لتطوير هذه المديرية؟

الإجابة:

ساهمت الرقمنة في تحسين أداء المديرية من خلال تسريع معالجة الملفات، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتعزيز دقة البيانات وربط قواعد المعلومات بين مختلف المصالح. ومن أبرز المشاريع التي تعمل عليها المديرية مشروع البطاقية الوطنية الخاصة بالمركبات، ورقمنة ملفات تسجيل المركبات ورخص السياقة، إلى جانب تطوير قواعد بيانات الحالة المدنية والاعتماد على الرقم التعريفي الوطني. كما تندرج هذه المشاريع ضمن استراتيجية وزارة الداخلية الرامية إلى عصرنة الإدارة، وتحقيق إدارة إلكترونية أكثر كفاءة وشفافية، والارتقاء بجودة الخدمات العمومية المقدمة للمواطن.